

مختارات اسرائيلية

٨٢

إسرائيل ... والهجوم على نيويورك وواشنطن

- الآن يدرك الأمريكيون ما نواجهه فى المنطقة
- هل يمكن أن تتعرض إسرائيل لعمل مماثل؟
- ماذا يمكن أن تفعل واشنطن ؟
- الآن جاءتنا الفرصة للتخلص من أعدائنا

فى ديربان جرى عزل إسرائيل وتطويقها

هل تتخلى واشنطن عن سياسة عدم التدخل ؟

السنة السابعة - أكتوبر ٢٠٠١ OCT.2001

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
السنة السابعة. العدد ٨٢. أكتوبر ٢٠٠١



مختارات إسرائيلية
Israeli Digest

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مقدمة

إرهاب الدولة وجرائم الحرب المتواصلة

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات إرهابية على نطاق واسع للمرة الأولى في تاريخها المعاصر، فلأول مرة تتعرض الأراضي الأمريكية لهجوم من هذا النوع. والمؤكد الذي لا يقبل أي جدل أن ما تعرضت له الولايات المتحدة هو عمل إرهابي مدان ويستوجب ملاحقة من قاموا به ومن أيدهم وساندهم. وكانت المواقف العربية واضحة وحاسمة صبت في إدانة هذه العمليات الإرهابية ودعم الجهود "الدولية "التي سوف تتخذ في هذا الإطار. أيضا كانت المواقف العربية إجمالا تتسم بقدر كبير من العقلانية والموضوعية، فالمطلوب ملاحقة المسئولين، وهو أمر يقتضي أولا انتظار نتائج التحقيق وامتلاك واشنطن للأدلة الدامغة على الجهة التي قامت بالعمل أو وفرت الدعم والمساندة لهذا العمل الإرهابي.

أيضا بدا واضحا من الموقف العربي العام، التأكيد على ضرورة مواجهة الإرهاب الدولي في كافة صوره ومظاهره وتجلياته، وهو الأمر الذي يتطلب تعريفا دقيقا للإرهاب، يفرق بينه وبين حق الشعوب في النضال لتحرير ترابها الوطني حسبما تنص مواد ميثاق الأمم المتحدة، مع ضرورة عدم تحول الموقف إلى مناسبة لخلط المفاهيم وتجريم المشروع أو تشريع المجرم.

في هذا السياق يبدو واضحا أن فكرة عقد مؤتمر دولي حول "ظاهرة الإرهاب وسبل التصدي لها"، أمر مهم للغاية على أساس أن المطلوب هو عمل دولي مشترك من أجل حماية البشرية من شر الإرهاب الدولي، مع وضع أجندة عالمية لمحاربة الإرهاب تلتزم بها كافة الدول وتكون هناك جهات دولية محايدة تتولى مراقبة تنفيذ الدول للالتزامات التي تترتب عليها في إجراء يحدد منذ الآن مسئولية كل دولة عن سياساتها وذلك حتى لا تختلط الأوراق وتحول بعض الجهات الضحية إلى جاني وهو أمر لا نعتقد أن الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة بعيدة عنه لاسيما وأن حسابات هذه الدول إبان الحرب الباردة وحتى اليوم أفضت بها إلى التعاون مع حركات إرهابية ووظفتها لمصالحها الذاتية...

عموما غاية ما نود التأكيد عليه هنا هو ضرورة التعامل مع ظاهرة الإرهاب الدولي على نحو شامل وبشكل يحدد المفهوم بدقة ويفرق بين الإرهاب والكفاح الوطني، ويسمي الظواهر بأسمائها وبشكل مبدئي، ويتعامل مع احتلال أراضي الغير باعتباره عملا غير مشروع وأن ممارسة الشعوب الخاضعة للاحتلال لأعمال المقاومة المسلحة أمر مشروع بموجب ميثاق الأمم المتحدة. والمؤكد إذا ما جرى تبني رؤية موضوعية مجردة، فسوف ينحسر الإرهاب الدولي، وأيضا يتم التعامل مع الاحتلال على أنه عمل غير مشروع ويصف عدوان القوة القائمة بالاحتلال بأنه "إرهاب دولة "وما ترتكبه من جرائم ضد الشعب الخاضع للاحتلال باعتباره جرائم حرب تستوجب محاكمة دولية للمسئولين في هذه الدولة.

وفي هذا السياق نعيد التأكيد على حقيقة قائمة وهي أن إسرائيل تحتل أراضي الشعب الفلسطيني وترتكب عشرات الجرائم يوميا وأن من حق الشعب الفلسطيني مقاومة الاحتلال، ومن حقه أن يرى "العدل "يحلق فوق أراضيه وأن يرى مجرمي الحرب الإسرائيليين خلف القضبان...

د. عماد جاد

القسم الثاني /انتصار التعصب في إسرائيل ١٩٧٩ - ١٩٩٩

١

تغيير الحدود التقديرية لإسرائيل في سنوات الضم

فيروس الكراهية

أولك نتسر

١ - ماذا فعلت غداة وصول الضم والاستيلاء إلى السلطة؟

في خطابه المعلن إلى رئيس الحكومة بيجين (في مستهل ١٩٨٠) لم يشغل المؤرخ يعقوف تلمون نفسه بقضية "الخط الأحمر". لقد أدرك بدقة في أي ناحية من الخط يقف بيجين، الذى أعلن مع فوزه في انتخابات ١٩٩٧ "فليكن هناك مئات الوني - موريه "وقد افترض تلمون بالطبع من ناحيته أن الفارق المؤثر بين ضم وبين احتلال عسكري مؤقت يكمن في النوايا السياسية للحكومة. ولتمون لم يتحدث إلى اليسار وعلي ما يبدو فقد اعتبر أن اليسار يفهم أن "التحول حدث عندما أهملت حكومة إسرائيل السياسة المعلنة .. بأنه ليس لها مطالب إقليمية "وأن الإبادة التي "تسمح بالسخرية والاستهزاء بأحلامنا الجميلة في نهضة قومية وروحية" ستقع من ذات "المحاولة للسيطرة علي مليون وربع عربي علي عكس رغبته "أو في موضع آخر، "السعي من أجل ضم المناطق". عرف الرجل ان العنصر الذى يحدد من يريد إيقاف هذه العملية هو نوايا الحكومة، التي تتجه سياستها إلى تحقيق نبوءة الضم من خلال بحث ودراسة ظروف المنطقة. لم يكن يستطيع الشك في النوايا السيئة لحكومة اليمين بالنسبة للضم والاستيلاء، وكان هذا هو العنصر الذى توصل إليه من وجهة نظره.

في نفس الفترة، قبل ثلاث سنوات على صدور تقرير "أشجار باوبيب "(*) عن حركة السلام الآن - اعتبر البروفيسور شاؤل فريدلندر أنه مع اختراق المستوطنات لقلب التجمعات العربية، بدأت نوايا الحكومة بالضبط في التحقيق بتصعيد واضح وشديد القسوة. لم يعرف تلمون بذلك، بل علم ما عرفه الجميع وشرح آلية الضم والاستيلاء في بدايته:" الرأى العام في إسرائيل، القسم الأكبر منه، إما معارض أو يتعامل بتحفظ شديد مع المستوطنات، والرأى العام في دول العالم كله يدين ما يراه دهسا للقانون الدولي وتحد متعمد للعرب عن طريق تحديد حقائق أحادية الجانبُ تجعل من طريقة التفاوض أمراً مهينا".

"بعد أن باتت الدولة والحكومة لا تقدر أو تتردد وغير جريئة، لأسباب أو لأخرى، في الإقدام على تنفيذ عمليات استيطانية، ولمعت ظاهرة المتعصبين المتحمسين، الذين يعلنون عن أنفسهم باعتبارهم حاملي الهدف القومي، ومحققي نبوءة الأجيال، وأنهم تسلموا زمام المهمة التاريخية، ولذلك فإن لديهم الصلاحية والأوامر للعمل على أرض الواقع دون اعتبار بحكومة جبناء خائفين. ولا بقوانين هي من وجهة نظرهم مجرد تشريعات منطوقة، في محاكم لا يشارك قضاتها في الإخلاص، ولا بمعارضين ومنافسين هم في الواقع خونة قوميون".

النتيجة هي إهانة محاكم، سخرية من قرارات الحكومة، تحقير النظام البرلماني وغيره - باختصار، استهتار وانحلال تحت قناع وطنية ملتهبة. كل هذا بينما الطابور الخامس للمتعصبين داخل النخبة الحكومية الحاكمة ينجح في القضاء علي القوى المعارضة لهم.

مقابل هذا التفسير، الذى يكشف الواقع الذى كان، واليوم مازالوا غارقين في أوهام أسطورة أن "الاستيطان "كان نتاج سياسة الحكومة، التي "وهبناها للرب". لكن الحقيقة حول المستوطنين كانت كما أوضحها تلمون وكما تنبأ قبل سنوات من "الحركة

السرية اليهودية". والذى لم يتحدث عن التصعيد الذى سبق اغتيال رابين. بينما لم يكن "جيل الاستمرارية "من المستوطنين لم يكن قد ولد بعد. وكان العنوان علي الحائط منذ ذلك الحين. وللأسف لا أستطيع أن أؤكد مع يعقوف تلمون رحمه الله من الذى كان يقصده عندما كتب: " الطابور الخامس للمتعصبين القوميين في القيادة الحكومية". لكننى على ثقة كافية أنه قصد أريئيل شارون. لقد تحول شارون آنذاك من وزير الزراعة إلى وزير الدفاع (عيزرا فايتسمان ترك المنصب) وبعد مرور عامين نجح في القضاء على قوى معارضيه (وحسب ما هو معروف لم يكن له معارضون تقريباً) حتى يتوجه لاحتلال بيروت وعن طريق ذلك يحول الرأي العام عن ضم المناطق ويحطم المعارضة لذلك نهائياً.

والواقع الذى فيه "لا تستطيع الحكومة، أو تتردد ولا تجرؤ لأسباب أو لأخرى على المبادرة بإنجاز عمليات الاستيطان "تغير بالفعل عن الوقت الذى كتب فيه تلمون كلامه. لم يكن هناك ضرورة أخرى بصورة ذرائعية ما. وارتبط ذلك في نفس الوقت مع عدم مبالاة الرأى العام المحلي والعالمي الذى التفت باهتمام واستمتاع إلى السلام مع مصر، أن فكرة وفعالية، وقدرة تنفيذ وزير الزراعة اريئيل شارون، وما قررته فليئة الفك، مديرة القسم المدني في النيابة العامة (وما أعلن بعد ذلك في أحاكمها القضائية مثل حالة أحد السكان الفلسطينيين الذى طالب بتعويضات من الدولة، لم يجن من ذلك إلا قتل الجنود لزوجته)، وهي التي قضت بان كل الأراضي في المناطق غير المسجلة باسم أصحابها ومالكيها تعتبر تحت سيادة الدولة (ملكا لها). وانطلق الضم والاستيلاء في العلن، وفي تصعيد وزخم، علي عشرات آلاف من الناس وملايين من الدونمات، والمدن، والمناطق الصناعية وكل شيء.

إذن أين بالضبط تجاوزنا الخط الأحمر؟ هذا الكشف هو لحظة شخصية، داخلي تماما، فكل واحد حر أن يقرر أو لا يقرر ما يتعلق بنفسه. فالاستقلال الفكري والمسئولية الشخصية هي ثروتنا الأساسية، وربما الوحيدة، في الصراع ضد الكراهية والتعصب القطيعي المنظم، إذن عليكم ان تقرروا حتى لو استعنتم بغيركم، ولكن منذ الآن سأوضح أهمية الضم والاستيلاء، الواقع، التطورات التي مر بها الوعي السياسي لإسرائيل واليسار كما لو كنا جميعا نعرف وندرك: لقد جاء ما يخيفنا. ان سياسة الضم والاستيلاء جعلت منا خلال هذه السنوات دولة أخرى.

٢ - حدود الحكم الديموقراطي:

بمفاهيم التوجه، فالمغزى أو المدلول هو مهمة الإبحار على ضوء خريطة المصطلحات. على خريطة مصطلحاتنا فإن منطقة "ديموقراطية "تحلم علامة باعتبارها للأسف، منطقة يختار السكان فيها نظام الحكم في انتخابات حرة، إذا كان ذلك هو مصطلحنا عن الديموقراطية، مدلول الضم هو أن إسرائيل ليست دولة ديموقراطية، لأنه في حدود الضم ليس كل السكان يختارون نظام الحكم. وقد اختارت حكومة إسرائيل أن تبسط نفوذها على مناطق فيها مليون ونصف مليون ساكن وأن تمتلكهم إلى الأبد كجزء من الدولة دون أن تعطيهم حقوقاً ديموقراطية. الحقيقة. أنه بذلك، وبناءً علي خريطة مصطلحاتي أنا، فإن الدولة تخلت عن كونها دولة ديموقراطية.

أنها الحقيقة طبقاً لذات التعريف من أجل اللحظة التي نجتاز فيها الخط الأحمر وسياسة النظام الحاكم تحولت لتصبح ضماً. إذا تمسك المرء بنفس التعريف، وإذا أقامت السلطة في الدولة قمعاً بالقوة على المناطق التي تراها جزءاً من دولتها، فالمدلول هو ان السلطة الحاكمة في الدولة ليست ديموقراطية والدولة ذاتها غير ديموقراطية. دعونا بعد ذلك نغير التعريف والمصطلحات والنظرية. وأن نوافق علي أن حكماً عسكرياً مفروضاً بالقوة علي سكان في مناطق معينة يمكن أن يكون حكماً ديموقراطياً، إذا ما انتخب عن طريق جزء آخر من السكان في نفس الدولة." فالمدلول"، الذى هو نتيجة طبقا للتعريف، ليس حقيقة علمية ملموسة، بل نتيجة استخدام منطقي منسجم مع منظومة المصطلحات الخاصة بالإنسان نفسه وبصفة أن مثل هذه المنظومة تتمتع بميزة مطلقية قيمية: فالمرء الذى يكشف عن مدلول أو انه يقول الحقيقة لنفسه أم لا يقول.

والذى يقرر أن تلك هي خارطة المصطلحات الصحيحة وأنه يمضي بناء علي ضرورات توجهه، فعليه أن يلتزم باستخدامها بشكل صحيح. لذلك فإن الذى يقرر أن اتجاها معيناً هو الشمال، فإن مدلول هذا التحديد سيكون، أن الجنوب موجود في الاتجاه العكسي وأن الشرق إلى اليمين مع اتجاه الساعة. وربما يخطئ الإنسان ويتضح أن الاتجاه الذى أشار إليه ليس شمالاً بالضبط، لكن طبقا لتعريفه فإن اتجاه الشمال، يجعل الحقيقة أن الجنوب هو في الاتجاه المعاكس وأن الشرق إلى اليمين على اعتبار ذلك المدلول الصحيح الوحيد من وجهة نظره وهو الاستنتاج الواجب. وإذا أخطأ بأن الشمال هو في نفس الاتجاه وأن الشرق يقع بالضبط إلى اليسار فإن خطأه لا لبس فيه، ولا جدوى من الجدل أو الحوار بين أناس طبيعيين ومنطقيين يعملون في إطار نفس المنظومة المصطلحية.

وبالتوازي مع اهتمامنا، فإن التعريف المقبول لدينا للديموقراطية يفرض أن نخلص إلى استنتاج مفاده أنه مع انطلاق سياسة الضم فإن النظام الحاكم لدولة إسرائيل قد تجاوز الخط الأحمر الفاصل بين

الديموقراطية والحكم قسراً بالقوة. فقد تخلى هذا النظام عن كونه ديموقراطيا بالضبط بنفس المدلول الذى ارتبط بنظام الحكم في جنوب أفريقيا في فترة الفصل العنصري (أبارتايد) إذ لم يكن بذلك ديمقراطيا، رغم أن البيض اختاروه بطريقة ديموقراطية وتمتعوا بحياة مدنية حرة. وماذا كان نتيجة حقيقة أنه بينما النظام الحاكم في دولة إسرائيل يستوطن على جميع الأراضي التي يستولى عليها يزداد "اليسار الصهيوني "احساساً بأنه يعيش في دولة ديموقراطية النظام؟ كانت النتيجة، بالطبع، أن اليسار أمكنه بسهولة بالغة أن يتعايش مع هذا النظام وأن يستمر وكأن شيئاً لم يصبه. وإسرائيل على خريطة مصطلحاته توصف بأنها دولة ديموقراطية دون قيود. والتغير الذى طرأ على الواقع لم يغير الاعتراض الشخصي لليسار باعتباره يعيش في دولة ديموقراطية ولم يجعله يصلح من خارطة مصطلحاته، فالأشجار كلها لا تنضوى تحت نوع واحد.

لم أجد طول فترة الضم والاستيلاء اعترافاً علنيا لشخصية عامة أو لمؤسسة أو جهة اجتماعية وذات حيثية بأن نظام الحكم الذى يسيطر علينا، حكم الاستيطان في المناطق، ليس ديموقراطيا بأى حال. (البروفيسور يشعيا هو ليفويتش صورة استثنائية تماما في مشهد "اليسار الصهيوني"، فبأسلوب صارخ اكثر منه كاشفا كتب أن "دولة إسرائيل تخلت عن أن تكون دولة الشعب اليهودي وباتت جهازا سلطويا يهوديا عنيفا على شعب آخر"). لم أجد طوال هذه الفترة رجال مجتمع أو حركات عرفت نفسها باعتبارها معارضة للنظام، أو حركات متمردة حتي يتم إلغاء سياسة الضم. ولو جاء مثل هذا الاعتراف لكان على رجالات اليسار وأعضائه أن يتعايشوا مع الواقع الذى يعتبر فيه النظام ليس - طبقا لتعريفهم - شرعيا أو أخلاقيا، ومعركة دولة إسرائيل من أجل وجودها داخل حدود الضم ليس مرة أخرى ليست معركة عادلة.

أنني أضع القضية على الملأ هنا بصورة أكثر وضوحاً، لأن إنكار الحقيقة يكلف المنكرين ثمناً باهظاً. وفي أي عملية تطهير أو علاج نفسي فإن الاعتراف بالمرض، ورؤية المشكلة الحقيقية، هي الخطوة الضرورية الأولى. وليس هناك أي احتمال لإعادة الديموقراطية إلى كل الأراضي الإسرائيلية بدون اعتراف بحقيقة أننا فشلنا في وقف الضم والاستيلاء الذى دمر - بالضبط كما ذكر فريدلندر في نبوءته، وحركة السلام الآن وتلمون، واليسار جميعه - الديموقراطية في إسرائيل. وهذا الفشل لم يدمر لفرد واحد من "اليسار" حياته وحرياته بل دمر الديموقراطية بمعنى تغيير هوية النظام الحاكم. وبدون هذا الاعتراف فإن التحليل التاريخي لن يجدي نفعا، وبدون الاعتراف بأن نظام الضم والاستيلاء يحول إسرائيل إلى دولة غير ديموقراطية، فإن اليساريين لن يكونوا مهيئين للتعامل مع الواقع بل سيظلون غارقين في هجومهم باحثين عن سبل تحرير أفكارهم وأفعالهم من هذا الواقع.

إن الديموقراطية والضم، حسب التعريف، لا يمكن أن يتعايشا سويا. فالنظام الذى يقوم أساس وجوده بالحفاظ على المصالح وتحقيق قيم ومبادئ المستوطنين لا يمكن أن يكون ديموقراطيا.

وفي اللحظة التي تدير فيها الحكومة سياسة الضم والاستيلاء، فإن الدولة تتوسع على جميع المناطق ويصبح نظامها الحاكم هو نظام المستوطنين أنفسهم. وقد كتب روميان رولن ذات مرة أن الحقيقة هي وطن للحر الشريف. لقد نجح "اليسار الصهيوني" في التملص بهدوء من الدفاع عن وطنه عندما تبدل النظام الحاكم.

٣ - حدود الصهيونية

في صيف ١٩٨٩ أذاع التليفزيون مناقشة غير مألوفة بين أعضاء حركة "السلام الآن" وأعضاء من "جوش أمونيم: حدث ذلك بعد عدة سنوات من استقرار وتحذر مصطلح "رد صهيوني ملائم "مشيرا إلى أي عمل من أعمال العنف أو الاضطهاد العسكري والشرطي، أو الاستيطاني ضد العرب في المناطق. قال البروفيسور زئيف شترنهل إلى المتحدث باسم المستوطنين بنى كتسبور: " صهيونيتك ليست هي صهيونيتي". ولا أذكر أي حالة أخرى في نقاش عام نفى فيها اليسار من رجال الضم والاستيلاء وصف "صهيوني". لقد سمح اليسار الصهيوني لحركة الاستيطان أن تتوغل داخل الصهيونية، وداخل قيمها ومبادئها القومية، الاستيطان، و«توطين البلاد» دون معارضة، دون أدنى معارضة. وعلى أكثر تقدير قالوا لهم، مثلا قال شترنهل: أن صهيونيتهم تختلف عن صهيونيته، بما يعني أنها صهيونية علي أية حال.

هكذا قدم "اليسار "للمستوطنين على صينية من فضة أحد الرموز العليا لهويتنا، إن لم يكن أعلاها، التعبير الذى يطابق تقريبا بالعبرية الإسرائيلية "محب شعبه"، "وطني مخلص"، يعمل من أجل شعبه، "أيديولوجي"، كهذا الذى تطوع في المظليين أو تلك التي تطوعت لمساعدة مهاجري أثيوبيا "لاسباب صهيونية". وبذلك قدم لهم اليسار قيمة أخرى من قيمه المقدسة - «تتساهل». القوات المسلحة لدولة الضم والاستيلاء، وهو أيضاً في وعي اليسار، "تساهل" - ليس جيشا، «تساهل»، فبينما تغير النظام الحاكم وتغيرت الروح السائدة، أصبحت مهامه وأهدافه في الأساس شرطية بوليسية. وهذا ما لم يكن أبداً، من الناحية العملية، دفاعاً عن إسرائيل خاصة وعن وجودها بل ضمانا لسياسة الاستيطان والمستوطنين عامة.

وعن حدود الصهيونية بالنسبة لحركة الضم تقول "وثيقة تلمون"، أن مبشري ومروجي الصهيونية السياسية مثل موشيه هس، بينسكر، تيودور هرتزل، ماكس نورداو، وحتى جيبوتينسكي، لم يستمدوا إطلاقا حدسهم وإلهامهم من كيان ديني أو حتى من التاريخ

اليهودي، على الأقل لم يحدث ذلك في بداية طريقهم الطويل. لقد كان ما حفزهم بالفعل، فكرة احترام الإنسان، وكنتيجة للفخر اليهودي الذى تدهور، والتشوق للخلاص من وضع مُخز ومطارد، والرغبة في أن يكون شعبا حراً في أسرة الشعوب الحرة. لقد أظهروا يهوديتهم من خلال يقظتهم الإنسانية وإذا جاز القول فقد انتموا إليها، دون أن يعترفوا هم أنفسهم بماضيها وخصوصيتها اعترافا حقيقياً.

«.. بالطبع لم يتم رفع شعار الصهيونية دون الإيمان بحماية الخالق وأمل الخلاص، دون دعوات بالعودة إلى أرض الآباء، لكن لم تكن تلك الشرارة التي أشعلت النار العظيمة للصهيونية السياسية. العكس هو، أن كل هذا اكتسب أهمية متجددة بعد التطورات التي لحقت بمجالات غير دينية. ويمكن القول قطعا ان التصورات الدينية القديمة منعت تحوّل نبوءة الخلاص إلى فعل سياسي تاريخي، لقد استخدموا بديلا له، نظرا للاعتماد علي العناية الإلهية، والمسيح والمعجزة، أبعدت اليهود عن أي فعل كان».

و "اليسار الصهيوني "لا يشكل جمهورا من المؤرخين وغالبيتهم مجرد أسماء شوارع - يتسكر، هس، ونورداو. لكنه يدرك كما يدرك كل شاب وشابة فلسطينيين، أن إعلان بلفور وليس إعلان كوروش كان حجرة الزاوية والمنعطف الأهم في تاريخ الصهيونية والاستيطان. والذى ورد فيه بلغة واضحة أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين الرضا إلى إقامة "وطن قومي لليهود في أرض إسرائيل (فلسطين في المصدر) بشرط ألا يضر ذلك بسكان البلاد العرب". وبناء علي ذلك وضعنا إعلان بلفور على قمة سعادتنا وافتخارنا .. غالبية من يمكن تصنيفهم باعتبارهم "يساراً "لم يستسغوا ذلك لكنهم عاشوه بالطبع كما هو، كجزء من البنية الأساسية الروحانية المتجذرة في هويتهم الإنسانية والثقافية.

(جملة اعتراضية: مثلما تنازلوا للمستوطنين عن الصهيونية كلها فقد تنازلوا أيضاً للمتدينين عن الروحانيات برمتها. فوسائل الإعلام، بتعنت وعناد البغل المدرب، تمنح وصف "روحاني "لكل متعصب سياسي في ثوب ديني، مثل الزعيم الروحي لشاس أو لإيران أو لحزب الله).

«الصهيونية، ليس بمعناها الصياغي في الخطب والوثائق بل بمعنى القوة الداخلية التي حركت البشر في هذه البلاد، كانت حركة تحرر قومي تستقي الإلهام الأخلاقي من الميراث الشخصي والدولي لعصرنا وتختار وسائلها على ضوئه. هذا هو أساس أسطورتنا الصهيونية. ودائما تشكف أقوال الزعماء عن ذلك: "صراعنا عادل". لم تكن هناك بالمرة مشكلة انه عادل في نظرنا بالمصطلحات السائدة بين مثقفي عصرنا.

إن إسرائيل الصهيونية، في غالبيتها الساحقة، عاشت الصهيونية دون صلوات ودعوات للعودة إلى ارض آبائنا إلا كاستمرار لتراكم تاريخي بدأ وتطور مع العمل الطلائعي - الثوري الذي بقيمه ومعها توافقت آراؤنا وعليها تربينا. هذا العمل كان في نظرنا شرعيا وأخلاقيا بالنسبة للعرب بالمصطلحات السياسية لمرحلتنا، فضلاً عن أنه اعتبر عملاً قانونياً من قبل غالبية الأسرة الدولية. رابطتنا التاريخية التي رفضت أوغندا ورفضت حلا في أرض إقليمية أخرى في أي مكان في العالم العادل، في نظرنا، وكان اختيار هذه الأرض كهدف لإقامة دول الشعب اليهودي. هذا الهدف، سيتحقق بطرق سياسية وطبقا للمبادئ الأخلاقية لتلك الأيام - وليس باعتباره عودة إلى احتلال الأرض بأسلوب يهوشوع بن نون - من تلقاء نفسه.

والحقيقة التاريخية أن "اليسار "الصهيوني لم يناضل من أجل حدود الصهيونية كمصطلح وكقيمة إنسانية وخسر كل شيء لصالح المستوطنين. ولم أجد أية محاولات لادعاء أن استيطانا على أسنة رماح الجيش وفي ظل دباباته لا يعتبر استعمارا صهيونيا. لم أجد محاولة ما لبعث تيار فكري لأرض إسرائيل كاملة أخرى، وليس «للصهيونية». وفي اعتقادي الشخصي، أن "الايمان بالمسيح المنتظر كفكرة مسلحة "أو "التنقيحية الرسمية "باعتبارها القوة المتمردة علي الصهيونية، كانت الأكثر دقة من الناحية التاريخية والموضوعية، والأكثر فائدة وجدوى بالنسبة لليسار في نضاله ضد الضم والاستيلاء.

في كتابه المعروف "١٩٤٨ "حالة الكابوس الديكتاتوري كتب جورج أورويل أن من يسيطر في الماضي يسيطر في الحاضر وفى المستقبل. لقد سمح اليسار لقوى الضم والاستيلاء بالسيطرة على الماضي الصهيوني تقريبا بدون صراع من خلال تشويه صورة، وأعمال وروح التقدميين. والتقدميون الطليعيون بالتأكيد لم يكونوا حكماء بما يكفي، مثل كثير من الأيديولوجيين الشبان والثوريين السذج ذوى النوايا الحسنة، لكنهم لم يكونوا في فظاظة الصليبيين (أو كالمستوطنين) الذين احتلوا البلاد بالقوة وقمعوا وطردوا سكانها.

٤- حدود آمنة:

كل من يدرس ويتفحص صفحات ما نشر وما لم ينشر في وسائل الإعلام في سنوات الضم والاستيلاء، لن يجد أية محاولات جادة لخلق نقاش حقيقي بين أصحاب الرأى والرأي الآخر بالنسبة للضم والاستيلاء وأساسه الصهيوني والتاريخي والأخلاقي. لم تكن هناك أيضاً محاولات لإزالة الأقنعة العقلية التي تغطي علي أوجه القبح. ومن أهم الأسئلة الملائمة لإزالة القناع من فوق قبح إنسان هي التي تستهدف ما يحدث على أرض الواقع: ما الذى يجب أن يحدث في الواقع لكي يقبل شخص ما أن يناقش خطأ ويغير رأيه؟ - هذا السؤال الذى يفرض عليه أن يبعد وجهة نظره عن خارطة مصطلحاته لتصبح قابلة للبحث والنقاش.

على مدى ١٥ عاماً متتالية من حكم اليمين وسياسية الضم (من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٩٢ بما في ذلك سنوات «حكومة الوحدة الوطنية» بين ١٩٨٤ و١٩٩٠) لم أجد ولو حالة واحدة في وسائل الإعلام يواجه فيها صحفي أو مذيع أحد ساسة اليمين بسؤال "ما الذى يجب أن يحدث في الواقع لكي نعترف بأن محاولة الاستيطان في المناطق فاشلة؟ "وماذا تقترح ان تفعل في مثل هذه الحالة؟ مقابل ذلك، في المرحلة أو الفترة الأصعب التي شغلها رابين بعد اتفاق أوسلو (مارس ١٩٩٤)، في موسم ذروة رد الفعل الهستيري في وسائل الإعلام تجاه العمليات الهجومية الجماعية، كانت هناك صحيفة واحدة (الملحق التل ابيبي "لمعاريف "الذى يرأس تحريره شموئيل شيم توف المحسوب على اليسار) هي التي وضعت هذا السؤال الذكي أمام ٢٧ من الشخصيات البارزة في ما يسمى "معسكر السلام "، مؤيدي أوسلو: " ما الذى يجب أن يحدث لكي تقول / تقولي لنفسك أن الضفة (اتفاق المبادئ) فشل، وماذا تقترح / تقترحين لعمله في هذه الحالة" .

الإجابات التي أعطاها المجيبون على الأسئلة في هذا الاستبيان تشكل كشفا عن الوجه الفكري - النفسي لأبطال قصتنا - اليسار الصهيوني - وبمصطلحات تحليل السلوك السياسي، فإن الإجابات تكشف عن منظومة مصطلحاتهم التي تكشف هي ذاتها عن العالم الذى يعيشون فيه.

في أي عالم يعيشون؟ - أجريت على أقوالهم تحليلا يعرف بـ"التركيب الإدراكي. "ذلك مصطلح رائج في علم النفس السياسي المعروف باعتباره "صفوة القوى الفكرية التي يجلبها معه الإنسان عند توجهه تحليل الموقوف وحل مشكلة حاسمة" . وبناء على الافتراض السائد في هذا المجال، أجري تحليل التركيب الإدراكي في سياق ثلاثة أبعاد أساسية للواقع التي يعيش فيها أعضاء "اليسار الصهيوني" .

- بعد الأمن من الشخص والإرهاب المطروح مباشرة.
- بعد العلاقات مع الفلسطينيين في المناطق، علاقات حكام، محكومين يتطلع اليسار طبقا لتصريحاته، إلى وضع نهاية لها.
- بعد العلاقات مع الجانب الآخر، اليمين، في الصراع على السلطة، الجوهر الديموقراطي، الحدود، الروح، إلى آخره.

والتحليل شمل دراسة هل هناك وإلى أي مدى، في كلام الذين أجابوا على الاستبيان من "اليسار الصهيوني "أي تعامل مع أحد هذه الأبعاد. لقد تعرضوا جميعا بطبيعة الحال لمشكلة مكافحة الإرهاب . تحليل "التركيب الأدراكي "لاكثر من نصفهم جاء ضحايا جداً : فمنذ وصولهم لتحليل موقف وحل المشكلة الاستراتيجية الحاسمة المتمثلة في ضحاي الإرهاب، تعاملوا فقط مع البعد الأول ولم يتعاملوا بالمرة مع واقع كوننا الحاكم المسيطر عليهم وكوننا معنيين بصراع مع اليمين لكي نتحرر من هذا الدور القمعي، مثل هذه التوجهات الأمنية الصرفة وأحادية البعد، خرجت أيضا من استبيان الوزراء وأعضاء الكنيست من «ميرتس» يوسي ساريد، امنون روبنشتاين، ران كوهن يائير تسيفن، وكذلك تسلى رشت من "السلام الآن "الذى انضم قبل ذلك بقليل إلى حزب العمل. شومليت ألوني تعاملت أيضاً مع بعد حاكم - محكوم، وبرز هذا البعد في أقوال حاجي ماروم وياعل ديان من "العمل "وكانت ياعل ديان إحدى شخصيتين "سياسيتين) تعرضت في نفس الاستبيان للأبعاد الثلاثة ، بما في ذلك بعد الصراع من أجل روح إسرائيل ضد الضم والاستيلاء. وكانت الشخصية الثانية يشعياهو ليفوفيتش ولدى أعضاء اليسار الصهيوني، كالمؤرخ يعقوف تلمون الذى كان قد توفى منذ عدة سنوات، وكابلروفيسور ليفوفيتش الذى مات بعد وقت قليل من مقابلة صحفية أعرب فيها عن موقفه ،لديهم جميعا لم يكن هناك شك بما أو بمن يتهم بخلق ظروف الإرهاب وما الذى يجب عمله للدفاع عن الدولة أمام الإرهاب ,وكما رأينا في "وثيقة تلمون". فقد كتب إلى بيجين أن "الحرص والسعى على ضم المناطق لن يوفر وحده الأمن لنا وإنما ستضعف قوانا عند الدفاع أمام كراهية جيراننا" .

بل وأضاف موضحا ..

«يمكن القول إن الحافز الأكثر قوة وشدة والذى يحفز ويدفع الافراد، والمواقف، والشعوب في العصر الحديث هو المعارضة والمعاندة أمام حالة تراجع الميراث القديم. إن إخضاع شعب لشعب آخر، أي عدم المساواة السياسية، يؤدي بالضرورة إلى انحدار اقتصادي اجتماعي، إذ ربما لأسباب تضامنية وفوق ضمنية يتزايدون ويتفوقون علينا ، فالأمة الحاكمة لن تسمح للسكان الخاضعين بقوة أكثر .. وأن تراكم الاستعباد السياسي، والقمع القومي والانحدار الاجتماعي ، كلها بمثابة قنبلة زمنية».

وعندما جاء أوان انفجار قنابل القمع القومي والانحدار الاجتماعي، لم يتعامل متحدثو اليسار الصهيوني المفوهون لا عن هذا ولا عن ذاك، وللدقة التاريخية يجدر الذكر أن يائير تسيفن، عضو الحزب الشيوعي والمبام سابقا، قال أن مفتاح إيقاف الإرهاب واستمرار المسيرة السياسية السلمية "موجود بالأساس لدى الفلسطينيين "بمعني ان هناك قدرا من المسئولية أبقاه أيضاً على كاهلنا . لكن الكوكب الساطع لليسار الصهيوني يوسى ساريد قال:" سيكون المحك على أرض الواقع في قدرة عرفات على إقناعنا أنه بالفعل يعمل ما يجب القيام به". وسبق أن أيد يوسى ساريد مقولة بنيامين نتانياهو "ما تعطونه سيقبلونه - وما لم تعطونه لن يحصلوا عليه" . وقد ألقى بمهمة وقف الإرهاب على

عـرفـات. ذلك هو العـالم الذى يعيش فـيـه. وفى نفس المناسبة أيضا ألقى على كاهل عرفات مسؤولية استمرار أو توقف العملية السياسية التى يجب أن تخرج اسرائيل من الاستعباد، والقمع القومى، والانحدار الاجتماعى، الذى انتجته ومنه جاء الارهاب. انه العالم الذى لم يعش فيه عندما عاث الارهاب وصخب وكانت مهمة اليسار الصهيونى الدفاع عن العملية السياسية امامه.

ان الحقيقة الأساسية المحسومة، المذهلة، في تاريخ اصطلاحات الأمن لدى اليسار هى، ان معارضى سياسة الضم لم يربطوا، ومازالوا لا يربطون الارهاب ومشكلات الأمن القومى بسياسة الاستيطان والضم التى تفرض ادخال الفلسطينيين الى حالة يضطر فيها أى انسان عادى أن يثور، وأن يقيم تجمعات سكنية مدنية، وأن يختلط السكان من الطرفين، وأن تلغى حواجز الحدود بين المناطق وإسرائيل ويمنع ما يعتقده يعقوف تلمون "الطريق الوحيد للوصول الى وجود توحد بين الشعوب في ايامنا- التوفيق بينهم".

وللأمر بعدان، قومى وشخصى. وباسم الأمن القومى يطالب المتعصبون بمساحات استراتيجية. والرمز المعروف لهذا المطلب هو الاستراتيجى اريئيل شارون في الحديث عن تلال شرق قرية سابا، وهناك تعبير آخر بارز هو كارثة ما يحدث عندما تطأ الدبابات السورية من مواقعها على نهر الأردن خلال ساعات الى داخل قلب الجليل "الانسحاب من الجولان يقرب التهام سكان الجليل" -كما قال عضو الكنيست عوزى لنداو، ١٩٩٥) ..

حدود النظرية المتعصبة أو نظرية الكراهية تعتبر هي أيضاً نكتة في هذه الحالة: المتعصبون مستعدون أن يفسروا لأنفسهم حالة من سلام واقعى، ولكن ليس حالة يتوقف فيها أولئك الذين صنعوا سلاما معنا عن أن يكونوا "أعداءنا" الذين يهددوننا بالابادة. ولكن ما هو جدير بمناقشة جادة بالنسبة لحدود الأمن القومى لدى "اليسار الصهيونى"، هو حقيقة انه لم يطرح التناقض الواضح للعيان بين ادعاء الحيز الاستراتيجى والاستيطان فيه. تلك ليست مزحة انها مأساة.

فيما يتصل بالاستيطان في الحيز الاستراتيجى فلا يمكن الادعاء بأية ادعاءات أمنية: فإذا كنا ندعى أن حيزا استراتيجيا مطلوباً لمستوطنات الجليل فلا يمكن الادعاء بأنه غير مطلوب لمستوطنات الجولان، أو لمستوطنات غور الاردن. فحافز الاستيطان هذا ظاهر بما يكفى الى حد ان حقيقة عدم استغلال اليسار له يوجب اندهاش المؤرخ. ويمكن الادعاء، بصورة منطقية، ان الحيز الاستراتيجى لجنوب لبنان مطلوب لحماية مستوطنات الجليل، طالما لا تستوطن فيه تجمعات سكنية مدنية. لو كانوا يبنون المستوطنات في الطبيعة الخلابة في "الجليل الأعلى الشمالى" (لم أجد أو أكتشف هذا المصطلح، وقد استخدمه اثناء حرب لبنان تسافى شيلوواح من مؤسسى "حركة أرض اسرائيل الكاملة"). كذلك فأى شىء يتعلق بموضوع الاستراتيجية والحفاظ على مستوطنات الجليل لم يكن إلا خداع من أجل الاستيطان.

هذه الحقيقة المذهلة بالنسبة "لليسار الصهيونى" وحدود الأمن والحيز الاستراتيجى ما زالت أقل حيرة وأندهاشا من موقفه بالنسبة لمكافحة الارهاب. فطبقا للنظرية الطبيعية لليسار الصهيونى (كما عبر عنها يعقوف تلمون وكثيرون غيره)، كان لابد أن يكون واضحا ان الاستيطان وسياسة الضم انتجت الظروف المهيأة للارهاب والحيلولة دون اقامة الساكنين، قامعين ومقموعين دون حد فاصل بينهما. اللاصقة المنتشرة فوق واجهات السيارات "الضفة الغربية وغزة ها هنا" معناها المفهوم من تلقاء نفسه ان ارهاب الضفة وغزة هنا، أى أن "هنا" "تلك مثلما في غزة، نفس الدولة. ولا شىء يعادل ملصق "الارهاب يأتى من المناطق" أو "لنغلق حدود الدولة مع الارهاب". واليسار الصهيونى لم يفصح عما كان يجب أن تكون عليه الحقيقة البسيطة في عينيه، لا في أقوال ولا في أفعال، وعلى ما يبدو أيضا ولا في الأفكار.

وفى ظل عمليات السرقة التى تحدث على مدى النهار والليل وأعمال الارهاب المتعاقبة في منطقتهم، فإن أيا من مجالس المستوطنات القطرية بالقرب من "الخط الأخضر" لم تطلب إغلاق الحدود لديها. ويأتى منفذو الأعمال الارهابية والسرقات عبر خط الحدود (أوما كان يجب أن يصبح خط حدود الدولة في مصطلحات اليسار) الذى كان ولا يزال حرا ومخترقا ليس فقط لعبور الافراد بل أيضا السيارات. وعندما عمل لص فلسطينى في منطقة حدودية، فإن مستوطنات هذا النطاق لم تطلب أن يتم وضع خط حدود وإغلاقه في منطقتهم، ولكن في أغلب الأحوال يظهر حراس امنيون يخرجون لعمل انتقامى عصابى ضد تجمعات سكنية على الجانب الآخر.

ومعارضو الضم والاستيلاء تلقوا الضربة مرتين: سواء عن طريق الارهاب، مثلهم مثل الآخرين، أو كنتيجة ان النقاط السياسية الحاسمة التى تجمعت من الارهاب والتى أدت إليه فتحت له كل الأبواب. تلك حقيقة لست على استعداد لتوضيح ظروفها إلا بأن "اليسار الصهيونى" خاف بالفعل على الدوام من احتمال الخروج ضد الاستيطان وضد ايديولوجية "حق اليهود في الاستيطان في كل أرض اسرائيل" في مواجهة الارهاب، وبطبيعة الحال، خاف كذلك من التعامل ضد الضم أكثر من خوفه أن يخسر الصراع ضده.

وبالنسبة للموضوع الاستراتيجى فإننى لا أرى أى مهرب من استنتاج أن التعامل العسكرى- البوليسى مع أعمال الارهاب، كما حدثت وما زالت تحدث، توجب اغلاق خط الحدود بيننا وبين المناطق، كان ذلك ما فرضه الواقع، لكن أعطى للمستوطنين وللمجتمع كافة احساساً بأن الضفة الغربية وغزة هي الضفة الغربية وغزة وهنا

هو هنا وهناك خط حدود. والأمر يذكر الجميع ان الارهاب يأتي من المناطق، ويدفع الى التفكير، للأسف، بالفكرة التحريضية التي مفادها أن الارهاب جاء بسبب المناطق وانه إذا لم تكن المناطق ما كان ارهاب.

٥- تغيير الحدود الاخلاقية:

«ان أكون يهوديا، معناه أن أقاتل ضد عدم مبالاة الحياد. إنني ضد الحياد، انه أقرب ما يكون الى التجريم. فاللامبالاة تدمر اللامبالي نفسه، لأن معناها أن الانسان ميت قبل أن يموت فعلا. ليس هناك أسوأ من شخص غير مبالي، فلا شعور لديه، ولاحساسية يمتلكها، وليس لديه أية أفكار، إنه شخص بلا طموحات».

انني مرتبط بكل شعرة في كياني بإسرائيل وكل ما يتصل بإسرائيل يرتبط بي. ذلك هو السبب لأنني لا يمكن أبدا أن انتقد اسرائيل.

-ايلي فيزل، مع حصول بيريو على جائزة نوبل للسلام ١٩٨٦.

أ - مدخل شخصي:

هذا الجزء، وكذلك القسم التالي عن الانتفاضة، ليس بحثا تاريخيا بل اجمالا للأحداث كما وقعت وانعكست من خلال انطباعي الشخصي. والقيمة التاريخية لذلك هي باعتباره شهادة شخصية، وإذا تشكك شخص ما في مدى دقة الحقيقة أو مدى تأسيس الاستنتاجات يمكن أن يفسر الحقائق دون صعوبة. فكل المصادر معلنة ومعروفة.

أشعر وأعترف أن توثيق تغير الحدود الاخلاقية، في السلوك وفي مواجهة الفلسطينيين والمتعصبين اليهود في المناطق، يتطلب مني جهدا جما في الحفاظ على الموضوعية، وفي اخضاع الحقائق للتحليل، وفي التحليل نفسه. وأسباب ذلك:

أولا، ان لدى انفعالا شعوريا عميقا تجاه هذه المرحلة برمتها. فالأمور التي هزتني بشدة وأثارت داخلي رد الفعل الشعوري القوى هذا حتى اليوم، هي أمور تتعلق بالعلاقة الاخلاقية مع "اعدائنا". انني مستعد للاعتراف، بأن أخطاء جوهرية وانكشاف ما يبدو لي حماقة بلا حدود أو قبح أو استبداد وعجرفة على المستوى السياسي،يثير لدى أسفا أو ابتسامة تهكمية، لكن ضررا بدنيا أو نفسيا (عنصرية، اذلال، تحرش) للافراد، أو الأقوال التي تؤدي وتقود الى مثل هذه الأضرار، يثير عندى غضبا ويأسا، انني قد انجح بشكل أو بآخر في القمع لكن بصعوبة.

ثانيا، الحكم الاخلاقي بأنني أحكم على اليسار الصهيوني "يتصل بكل فرد على حدة وليس فقط على صانعي السياسة.

ثالثا، بينما الحماقة، والوقوع في الخطأ أو التجاهل ليسي جريمة- في مجال العلاقة بالبشر يمكن بسهولة تصنيفا كجريمة - وأنا أرى مذنبين ومجرمين كثيرين بين الشخصيات المعروفة لي، لو أراد أحد أن يحاكمهم ذات مرة.

رابعا، ان البعد الاخلاقي هو البعد الثابت في نظرى في النزاع برمته وفي كل عنصر من عناصره.

التصرف أو السلوك الاخلاقي هو دائما تصرف أفراد لكن رد الفعل عليه يعتبر ظاهرة اجتماعية. ففي اللحظة التي يعرف فيها وقوع الجرم، يصبح المجتمع كله مسؤولا عن الرد عليه بواسطة قوانينه وسلطاته وفي اللحظة التي يعرف فيها رد المجتمع والسلطة بينما يكون الرد نفسه غير أخلاقي- يصبح كل فرد مسئولا عن رد فعل تجاه الرد السلطوي.

معظم الوقت ومعظم الناس لا يأخذون على عاتقهم مسئولية هذا الرد(في حالة واحدة ظهر رد فعل اجتماعي قوى وبخاصة بالنسبة لنا والذى أجبر السلطات أن ترد ردا قانونيا وأخلاقياً: " تظاهر أربعمائة ألف " طالبوا بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للتحقيق في المذبحة التي قام بها مقاتلو الكتائب المسيحية ضد الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٨٤ كان هناك رد فعل أخلاقي قوى لشخصيات عامة أجبرت المسئولين على تشكيل لجنة تحقيق لأحداث "خط٣٠٠"، قتل أسير).

ب - حدود الفكر الأخلاقي حول النزاع:

كما أوضحت فيما سبق، فقد كان الموقف الأخلاقي الأولى لإسرائيلي في النزاع أنه ليس لنا، في حدود الخط الأخضر تطلعات احتلالية وأننا نبسط اليد للسلام إلى كل أعدائنا داخل هذه الحدود، فقط يعترفوا بنا ويسمحوا لنا بالعيش في هدوء. أنا شخصيا اتفقت في الرأى تماما مع هذه الدولة والموقف الاخلاقي الذى اتاحته لي وجعلتني اعتنقه في قناعة تامة. كان بمقدوري التوجه بالنظر إلى كل عربي لأقول له في وجهه: لتعترفوا أنتم بحقنا في الوجود في هذه الأرض بينما نعترف نحن بحق وجودكم؟ عندما تجندت للخدمة العسكرية وأقسمت على الولاء للدولة ولقوانينها، أقسمت لهذه الدولة التي كان لها هذا الموقف الاخلاقي الجوهري في النزاع والتي نظامها الديموقراطي، مع كل سقطاته، احاط واستوعب، على الأقل شكلياً، جميع السكان.

وبعد أن تغير جوهر النظام وكل الموقف الأخلاقي لإسرائيل في النزاع في ظل سياسة الضم والاستيلاء، من المهم أن ننتبه ونقول بجلاء ووضوح ما لم يقله صراحة "اليسار الصهيوني "أو على الأقل، لم يسجل ولم اجده، عقب ذلك في أي جدل عام أو مداولات مجتمعية، فيما عدا أناس خرجوا عن المعسكر وعلى رأسهم يشعياهو ليفوفيتش. أقصد تعبيرات مختلفة لما يبدو لي صحيحا: لا يمكن تصديق أن الموقف الأخلاقي السابق لإسرائيل كان عادلا وتصديق أن موقف إسرائيل في حدود الضم والاستيلاء هو موقف عادل.

ولهذا الاكتشاف أهمية "علة العلل "أي سر الوجود، إذا كان الشخص ليس لديه الشجاعة الكافية ليعترف أن موقف الدولة في النزاع غير عادل - فكل منظومة

المعايير وردود الأفعال الأخلاقية لها يجب أن تكون متأثرة من هذا العامل، وتخطئ وتتفسخ.

هل هناك شخص ما سمع بيريز أو رابين أو حتى أي سياسي من اليسار الصهيوني يتحدث هكذا في فترة الضم؟ عن العدل؟ عن سلام عادل؟ يقول أننا يجب أن نسعى، ليس فقط للاتفاق بكل وضوح على أن يكون العرب أسياد أنفسهم ومصيرهم .. بلغة أخرى، إذا لم يكن هناك أساس أخلاقي لقوتنا لن يكون لنا وجود. وأنتم يجب ان تتمسكوا بالعدل تجاه حقوق العرب ليس ذلك فحسب، بل "مائة في المائة من العدل" .. أنها ليست أمرا عجيبا، هذا ما تصنعه السلطة والقوة مقابل ما تفعله اذيال المتعلقين بالسلطة والضعف تجاه الاحساس الاخلاقي، إذ ربما الرجل الذى كتب هذه الكلمات عاش تحت حكم أجنبي وكنا آنذاك ضعفاء. كان هذا هو دفيد بن جوريون والعبارات السابقة مقتبسة من كتابه "نحن وجيراننا" ١٩٣١ بعد ذلك تحول هو ليكون صاحب السلطة ولم يرجع إلى ما قاله بالطبع. لكنه وصل إلى السلطة ونحن إلى الاستقلال، وهذا هو في نظري مبرر وعلة لموقفه المعلن الذى كان ليس فقط عادلا لاتجاه العرب بل صحيحاً بالنسبة لمصالح الصهيونية (وبعد كل هذا نعتبر المستوطنين صهيونيين).

بالمناسبة، مع غروب أيامه، بعد استقالته وعندما تسربت القوة التي كانت بحوزته، أوضح دفيد بن جوريون وأظهر موقفه ضد التوسع عبر حدود دولته - دولتنا.

ب - حدود أخلاقية بين الإنسان وصديقه:

الحدود الأخلاقية في أي مجتمع هي الخطوط المتخيلة الفارقة بين سلوكيات أو افعال يجد المجتمع استعداداً لتقبلها باعتبارها شرعية وبين تلك السلوكيات التي لا يعتبر المجتمع مستعداً لتحملها ويرى فيها خروجا علي القانون أو علي الخلق العام. فمثلاً هناك شعوب تقبل السير بصدر مكشوف وأخرى لا تقبل، وهنا مستعدون للقبول بإطلاق النار على أي عربي يرمي بالحجارة أما إطلاق نار علي أي يهودي يرمي حجراً فلا. حدود الأخلاق الاجتماعية العامة تختلف للغاية ليس فقط من مجتمع لآخر بل تختلف، سلباً أو إيجابا، مع الآمال الفردية. كيف يتحول عمل أو تعبير غير أخلاقي لفرد إلى معيار أخلاقي للمجتمع؟ العملية الديناميية الفعالة هي، حسب ما حددها باحثو ظاهرة الطاعة المدمرة، أن "عندما يري أناس ان آخرين يفعلون أموراً يعتبرونها في نظرهم غير مقبولة ولا يوقفهم أحد فإن ذلك يولد تقتيتا أخلاقياً. فالتقصير في عدم إدانة علنية واضحة للعمل أو التصرف السيئ يستقبل باعتباره هدية شرعية". مثل ذلك بالضبط كانت المسيرة الفاعلة التي برزت في تاريخنا ومصيرنا في الجيل الأخير عندما وجدنا «الأعمال التي لا يمكن عملها» تتم علي ايدي مستوطني الخليل وغيرهم بينما السلطة والمجتمع واليسار الصهيوني لم يوقفوهم. لقد نالوا بذلك شرعية كاملة.

من أجل منع تحطيم منظومة الخلق العامة يجب علي الأفراد أيضاً أن يضعوا حدوداً أخلاقية بينهم وبين أولئك الذين يتجاوزون خط الحدود، وأن يعملوا علي حماية هذه الحدود. وعمليا يتم ذلك بالمطالبة بمحاكمة المجرمين الخارجين عن هذه الحدود، أو يبعدونهم عن النظام العام، أو يقاطعونهم في العلاقات الإنسانية إلى أن يعتذروا ويتطهروا من الجرم الذى فعلوه. وفي إسرائيل، خلال الفترة المطروحة، كانت هناك مظاهر عديدة من سلوكيات لفظية وأخرى من جانب شخصيات سياسية تعتبر، بمصطلحات اليسار الصهيوني، خروجا علي القانون والأخلاق السياسية. ولكن فيما عدا كاهانا الذى تجول إلى كبش فداء لم يجرؤ أحد علي اقتراح مساءلة، توقيف شخص ما بسبب التحريض علي تنفيذ جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، ترانسفير، إطلاق شعارات عنصرية، بربرية، وغير ذلك من الأعمال غير الأخلاقية.

مثل هذه التجاوزات خلقت طبقة ملساء علي منحدر انزلقت عليه الأخلاق العامة إلى الحضيض. وقد بث الحاخام عوفديا يوسف في قطيعه "ليس هناك مخلوقات أسوأ من العرب" (هآرتس ٢٣/٣/١٩٩٣) ولم يعلق أحد علي ذلك، فالشرعية الأخلاقية منحت. وليس في إسرائيل بصفة عامة منظمة أهلية مثل "جمعية مناهضة التشهير" في الولايات المتحدة التي تتعقب وتتشر مظاهر العنصرية والتحريض العنصري في وسائل الإعلام.

شخصيات عامة كثيرة قالت أنه يجب إطلاق النار علي أي عربي يلقي حجرا. وفي يوم ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ في الساعة الواحدة و٤٥ دقيقة ظهرا، قال نائب رئيس الكنيست، عضو الكنيست مائير كوهن افيدوف (ليكود) علي موجات إذاعة جيش الدفاع، أنه يجب إطلاق النار باتجاه أى عربي يلقي حجرا. سأله المذيع "ماذا، هل نطلق أيضاً على أطفال صغار "فرد عليه هذا الرجل العملي، وما الذى تريده، ان نفتح معسكرات اعتقال لأطفال في سن عشرة أعوام؟". وتقريبا في هذا التوقيت أعلن شيمون بيريز (وزير الدفاع) لكي يؤكد انتصاره المتوقع في انتخابات ١٩٨٤ (حسب ما كان يعتقد) أعلن "أننا لا نجرد أي شخص من الشرعية "وفي الوقت الذى لا يجردون أحدا من الشرعية أو حتى يرفضون أفعاله غير الأخلاقية فإنهم يمنحون شرعية لأى تصرف إجرامي ويتسببون في انهيار الأخلاقيات العامة في المجتمع.

هوامش:

(*) نوع من الأشجار يتميز بكثافته العالية وينتشر في المناطق الاستوائية.

٢

من كتاب "وقت الحقيقة.. انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي"

الخط الأحمر للخط الأخضر

تحرير : عادي أوفير _ يهودا شينهاف

لقد جلبت حرب ١٩٦٧ معها الترف والرفاهية الكثيرة لليسار الصهيوني. ففي أعقاب الحرب نجحت دوائر اليسار الصهيونية في اكتشاف نفسها من جديد وذلك بمساعدة المساحات الواسعة التي امتدت وراء الخط الأخضر. فقد خلقوا لأنفسهم هوية وأعدوا لأنفسهم برنامجاً يومياً من خلال إظهار الصراع اليهودي - فلسطيني ونقله من مشكلة "داخلية "والمحددة داخل حدود ١٩٤٨ إلى مشكلة "خارجية "والموجودة خلف الخط الأخضر. لقد كان ذلك بمثابة وضع تقليدي لتحديد هوية بواسطة تخيل لحدود.

فحتى عام ١٩٦٧ كان اليسار الصهيوني غارقاً في تخبط مفاهيمي وأيديولوجي. كان عليه أن يقدم حسابا للنفي عن حقيقة أن معظم الاستيطان السكاني داخل دولة إسرائيل كان استيطانيا يهوديا - قومياً على أراض فلسطينية (أما اليوم فنطلق عليها مستوطنات). لقد كانَ اليسار الصهيوني مطالباً بالتعامل مع حالة النشاز وتنافر الأصوات بين تأييد مبادئ العدل الاجتماعي والسياسي، وتأييد الاستيطان اليهودي على أراض فلسطينية تمت مصادرتها، بين وصف الأقلية الفلسطينيةً بمفاهيم قومية ووصفها بمفاهيم طبقية. لقد جاءت حرب ١٩٦٧، وأنست الماضي ذا المشاكل وحلت مشكلة تنافر الأصوات: فبواسطة الخط الأخضر فصل اليسار الصهيوني نفسه عن الماضي المثير للمشاكل وغير اللطيف وبدأ في بلورة جدول أعمال أوضح وأقل بلبلة. لقد تجند للصراع على ترسيم من جديد للخط الأخضر وبذلك نجح في أن ينسى عملية مصادرة الأراضي وتبرئة الاحتلال بحدود ١٩٤٨.

والأكثر من ذلك، فقد قرر ورسخ كحقيقة نهائية فصل الشعب الفلسطيني إلى كيانين منفصلين:" عرب مواطنى إسرائيل "والفلسطينيين في المناطق المحتلة.

لقد تحولت عملية مصادرة الأراضى في المناطق وعملية استعمارها بواسطة مشروع المستوطنات إلى موضوع النقد الأساسي لليسار الصهيوني، وبشكل كبير حسب نموذج "المعركة على الجزائر "والتي أعجب بها الكثيرون بداخله. فالنزاع اليهودي - الفلسطيني تم نقله إلى نطاق آخر، خلف "الحدود "وبدأ المجتمع الإسرائيلي بحدود الخط الأخضر في نظر اليسار الصهيوني وكأنه مجتمع ديموقراطي لا يعرف الصراع القومي، والذى يحتاج فقط للتعامل مع قضايا عدم المساواة الطبقية. وغياب الديموقراطية، وعدم العدل، والظلم والاحتلال تم نقلها إلي محافظات أخرى، إلى الجانب الآخر للخط الأخضر.

إن جدول الأعمال اليومي المنحاز للجانب الفلسطيني ولليسار الصهيوني نشأ بصورته هذه طالما كان من الممكن عدم التعامل مع الواقع الذى سبق حرب ١٩٦٧ والامتناع عن النقاش حول حق العودة أو عن طلب الفلسطينيين مواطني إسرائيل بالاعتراف بهم كأقلية قومية ذات حقوق جماعية. فاليسار الصهيوني يستطيع أن يسمح لنفسه أن يكون يساريا طالما توجد علي الأقل نظرة للتقسيم بين «المناطق». وبين إسرائيل، وطالما أن هناك فصلا بين الديموقراطية والاحتلال، وطالما يتنازل الفلسطينيون عن بيوتهم في طالبيا، يافا، باجور وعين حود وكذا حوالى ٤٠٠ تجمع سكاني، وطالما أن الدولة بقيت يهودية (وغربية) والفلسطينيون المعروفون "بعرب إسرائيل" مازالوا الحاضرين الغائبين.

وبسبب الانفصال القومي والثقافي الذى خلقه اليسار الإسرائيلي، فمن الواضح لماذا جذبته (سحرية) اتفاقيات أوسلو بهذا الشكل. فقد عرضت اتفاقيات أوسلو صورة جديدة لاستمرار وجود الخط الأخضر وصورة لقصة

الفصل، وذلك بواسطة تحقيق سياسي لمبدأ التقسيم: دولتان لشعبين. إن مبدأ التقسيم هذا كان ومازال المصدر الثقافي الأساسي لليسار الصهيوني. والنظرية الاستعمارية للشرق الأوسط الجديد والتي كانت كامنة في اتفاقيات أوسلو عرضت كذلك الخط الأخضر كراية لاستغلال القوى العاملة الرخيصة والموجودة خلفه. فاليسار الصهيوني الذى أساس قوته يأتي من البرجوازية الإسرائيلية يقدس الخط الأخضر. كذلك بسبب أنه يشير إلى احتمالات "السوق الحرة "فهو يفصل بين القوى العاملة (الأيدي العاملة) والتي مازالت تخضع لحماية الدولة والأيدي العاملة الرخيصة المستباحة لقوانين الاقتصاد العالمية. ولا عجب في أن نشطاء اليسار الصهيوني لم يروا تناقضا بين المطالبة "بعدل سياسي" وبين الأمل في أرباح اقتصادية. لقد تم تبنى الفلسطينيين من مواطني إسرائيل في إطار هذه النظرية إلى داخل هوية إسرائيلية مفروضة بالإكراه والتي عرضت لهم مساواة مدنية كأفراد ونبذ إلى الهوامش كجماعة داخل دولة والتي وصفت كدولة "يهودية وديموقراطية ". وبمرور الوقت طرأت مسيرة تدريجية من إحلال الفكر الاستعماري عقليا في أوساط اليسار الصهيوني أيضاً فيما يتعلق بالمناطق التي خلف الخط الأخضر. فعلى الرغم من الموقف المبدئي له ضد المستوطنات فقد وافق وسلم بالعديد منها - على سبيل المثال معالية أدوميم، ارئيل وجيلو - ومحا وضعها المثير للمشاكل. ولهذا السبب فإنه ليس واضحاً اليوم ماذا يتضمن بالضبط مطلب اليسار الصهيوني الشديد بإجلاء المستوطنات: فهل يطرحون مطلباً تحذيرياً لإجلاء كل المستوطنات حتى الأخيرة منهم، أم يقبلون التمييز بين أنواع مختلفة للمستوطنات من أجل تجهيز جزء منها والنظر في إجلاء الأخرى على إنها علة (مبرر) لاستمرار الاحتلال؟ علي أية حال فمن ناحية اليسار الصهيوني، فإن المطالبة بإجلاء المستوطنات وإعادة المناطق تحولت لعملية تكفير عن أراضى عام ١٩٤٨. فاليسار الإسرائيلي يعرض حلولا منفصلة للفلسطينيين من جانبي الخط الأخضر: فلسكان "المناطق المحتلة "تطرح سيادة سياسية علي جزء من الأرض مقابل انسحاب نهائي من الأراضي المتاخمة للخط الأخضر، بينما يطرح على الفلسطينيين مواطني إسرائيل عملية تعميق الهوية الإسرائيلية وقبول لحقيقة أن إسرائيل دولة ذات قومية واحدة. وهذا هو السبب الذى من أجله دعا إدوارد سعيد لمعارضة اتفاقيات أوسلو. فاتفاقيات أوسلو والحل الرامي "لدولتين لشعبين "معناه تقديس الخط الأخضر وفصل وتفريق الشعب الفلسطيني من الناحية السياسية، القومية، الثقافية والجغرافية.

وجاءت أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ وأربكت تلك النظرية المرتبة لليسار الصهيوني فيما يتعلق بالمناطق التي احتلت في عام ١٩٦٧، حيث عادت مرة أخرى بالنزاع إلى الداخل، إلى داخل حدود الخط الأخضر، فقد برهنت مظاهرات الفلسطينيين مواطني إسرائيل، والتي بدأت من منطلق التعاطف مع انتفاضة الأقصى والتي فجرها اخوانهم من خلف الخط الأخضر، أثبتت أنهم ليسوا بالضرورة شركاء مع موقف اليسار الإسرائيلي، والذى قدس الخط الأخضر ورأى فيه شماعة أخلاقية. ورد اليسار الصهيوني بجواب متلعثم، ينقصه عمود فقرى، وأحيانا متغطرس. فالإعلام اليساري، حافل بتصريحات قومية عن حقوقنا على الأرض، وعن وحدة المصير مع المستوطنين، بل وعن خيانة العرب الإسرائيليين بعد أن حصلوا على مساواة مدنية!. لقد بالغ وزايد أولئك المعلقون للشئون العربية والمراسلون للشئون العسكرية والذين تحدثوا من عنق وزارة الدفاع وكأنهم كانوا يعملون بتأثير من أمر تعبئة عسكرية، في حين أن حكومة إسرائيل اليهودية لم تتردد بل ردت بقسوة، من خلال قتل بل واغتيال ١٤ مواطناً في أم الفحم، عليفون، سخنين والناصرة، إن إطلاق النيران الذى وجهته الدولة نحو مواطنيها العرب لم توجهه مطلقا إلى متظاهرين يهود، سواء كانوا مستوطنين أو متدينين متشددين،. لقد تعلمنا من هذا الدرس أنه يوجد تناقض بالفعل بين مفاهيم "دولة يهودية "و"دولة ديموقراطية "إن أحداث أكتوبر -- نوفمبر ٢٠٠٠ كانت بمثابة إعلان عن وضع الخط الأخضر كمحدد للأجندة السياسية في إسرائيل. فقد ألزمت اليسار الإسرائيلي باتخاذ موقف واضح فيما يتعلق بالصلة بين الفلسطينيين مواطني إسرائيل وبين الفلسطينيين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس أقل من ذلك العلاقة بين الفلسطينيين مواطني إسرائيل وقضية الأراضي بحدود ١٩٤٨ إلا أن اليسار - الإسرائيلي يتصرف وكمن فقد برنامجه، لقد حدد نفسه بواسطة الخط الأخضر ولذلك فإنه لا ينجح في التعامل مع مصادرة الأراضي بحدود ١٩٤٨. فهو مشغول بالحقوق الليبرالية للفلسطينيين مواطني إسرائيل، أي بحقهم في الحياه، بحقهم في التظاهر، وبحقهم حرية التعبير. إنها عملية جديرة بالذكر إلا أن اليسار الإسرائيلي لا يجرؤ على الانشغال بالحقوق الجماعية للفلسطينيين كأقلية قومية داخل دولة سيادية يهودية، وبمطالب هذه الأقلية في الأراضي والحكم الذاتي الثقافي. إن غياب ذلك واضحا بالذات وأنه في هذه الأيام بالفعل ترد الدولة ليست كهيئة ليبرالية محايدة بل "كدولة يهودية".

وفي رد فعل على أحداث أكتوبر - نوفمبر بدأت الدولة في التخطيط لتوسيع مستوطنات يهودية في الجليل. ففي ديوان رئيس الحكومة تتبلور خطة لمضاعفة عدد السكان اليهود في مركز الجليل خلال خمس سنوات. وحسب التقارير الواردة، فإن الخطة هي "جزء من عدة إجراءات تتبلور مؤخراً في وزارات الحكومة، في أعقاب مشاركة عرب إسرائيل في المظاهرات العنيفة". وفي المقابل تخطط وزارة الدفاع للإسراع بإقامة مواقع قوة ناحال (الشبيبة الطلائعية المحاربة) في وادي عارا، وذلك

بهدف "زيادة الإحساس بالأمن لدى المواطنين". وقد أوضحت مصادر أمنية أنهم "على علم بالمقاومة المحتملة أن تثيرها الخطة في أوساط السكان العرب بوادي عارا، ولكن الحديث بصدد أراضى دولة، فهناك ضرورة في إنشاء هذه المواقع، ودولة إسرائيل ليست مضطرة لسؤال شخص فيما يجب فعله في أراضيها". وهكذا، بينما ينشغل اليسار الصهيوني بحقوق فردية، فإن الدولة قد حددت جبهة الصراع الحقيقية : الصراع على الأراضي، على مستقبل المناطق، ليست تلك التي خلف الخط الأخضر، بل التي بداخله، تلك المناطق التي تجاهلها اليسار الصهيوني بصفة عامة، وبوجه الخصوص منذ ١٩٦٧، وبتجاهله هذا فإن اليسار الصهيوني يكون شريكا في الإجماع اليهودي فيما يتعلق بقضية تهويد الأرض. إن التعامل مع الأراضى والمستوطنات داخل أرجاء الخط الأخضر ليست موضوعاً للمحاكم التي تتناول الدفاع عن حقوق الفرد (على سبيل المثال حكم في مسألة التجمع الاستيطاني "قتسير". إن قرارات محكمة العدل العليا يمكنها أن تكون ليبرالية (على ضوء ذلك) بسبب أنها عمياء عن التاريخ وجماعات الأقليات القومية. إن محكمة العدل الإسرائيلية العليا عمياء (فاقدة البصيرة) عن التأميم اليهودي للأراضي والذى حدث في الماضي. ولكن تفاعلا حقيقياً في مسألة الأراضي يجب أن يدور على المستوى الجماعي والسياسي. فإن صراع اليسار الحقيقي يجب أن يتركز على بلورة جدول أعمال واضح في مسألة الأراضي داخل حدود ١٩٤٨. فهذه ليست قضية نظرية، بل تمس قضية عملية والتي لا تزول مع الوقت.. بل بالعكس، إنها تتعاظم وتبرز في العقد الأخير وتطرح فرصة - تقريباً - أخيرة لتفعيل العدل السياسي والاجتماعي للفلسطينيين مواطني إسرائيل. وبهذه المناسبة ربما أيضاً للشرقيين والذين عانوا من قمع مؤسساتي على مدى الخمسين عاماً الأخيرة.

إنها قضية تطرح على اليسار اليهودي فرصة نادرة للعودة للانشغال بموضوع عفا عليه الزمن، ومن خلال ذلك أيضاً سيخلق نفسه من جديد كيسار سياسي واجتماعي، وسأحاول أن اشرح كيف ولماذا؟

إليكم بعض الحقائق. ففي داخل حدود الخط الأخضر لم ينشأ أى تجمع استيطاني عربي جديد منذ عام ١٩٤٨، وظلت قرى عربية عديدة غير معروفة. ومنذ عام ١٩٩٥ انتقل للاستخدام العربي فقط نسبة ربع في المئة من أراضي الدولة، ونسبة الأراضي التي توجد بملكية عربية تقدر بحوالي ٢,٥ إلى ٣,٥٪ من أراضي دولة إسرائيل. فلا علاقة للفلسطينيين مواطني إسرائيل بالأرض ولا علاقة مع قطاع التخطيط العمراني، ولا لإدارة الأراضي لإسرائيل وبالطبع لا للهيئات العليا السياسية والتي تستولى على الأراضي، مثال الصندوق الدولي لإسرائيل (للتبرعات) أو الوكالة اليهودية. إن تشتت الأراضي في منطقة الجليل تعرض التشويه العرقي داخل المجتمع اليهودي وبين اليهود والعرب. فإن نسبة ٦٢,٣٪ من الأراضي في الجليل توجد في أراضي بحوزة مجالس محلية ذات أغلبية يهودية إشكنازية، والتي يسكنها فقط نسبة ٦٪ من مجمل السكان بالمنطقة. وفي مقابل ذلك فإن ٢١٪ فقط من الأراضي توجد في أراضي بحوزة مجالس محلية ذات أغلبية يهودية شرقية. أما مناطق حيازة المجالس المحلية العربية فتغطي فقط ١٦٪ من الأراضي، بينما السكان العرب يمثلون ٧٢٪ من مجمل سكان منطقة الجليل.

ومنذ بداية التسعينيات أتاحت الدولة لزراع يهود (وبالذات في الكيبوتسات والمستوطنات الزراعية) لاستخدام أراضي والتي كانت قد حددت في الماضي زراعيا لأغراض البناء. إن تغيير أغراض الأرض تم بقرارات وقتية، و التي تم تبريرها بضرورة الاستجابة للنقص الموجود في حينه في الأراضي من أجل السكن للمهاجرين الذين وصلوا لإسرائيل من الاتحاد السوفيتي سابقاً. وبسرعة بدأ المزارعون في الصراع من أجل بلورة تلك الخطوات المؤقتة بواسطة قوانين ولوائح. والتي بصلاحياتها يمكن تحويل المزارعين لأصحاب الأرض. فعلى سبيل المثال فإن أحد القوانين المطروحة الآن على مائدة الكنيست ويدعي:" تكييف حقوق المرزاعين في الأرض". والمقصود هنا حوالي ٢٠٪ من بين العشرين مليون دونم الموجودين داخل نطاق الخط الأخضر، أى حوالى ٤ ملايين دونم. وتخصيص غالبية الأراضي الخالية داخل الخط الأخضر لتلك الجماعة الصغيرة يعتبر أمراً ينقصه العدل الاقتصادي والاجتماعي أو الأخلاقي وهو بمثابة فضيحة. فذلك سيقلل أكثر وأكثر احتمالات إعادة للفلسطينيين بعضاً من الأراضي التي تم مصادرتها منهم، وستزيد أكثر فأكثر عدم المساواة بين اليهود الاشكناز وبين الفلسطينيين من ناحية، وبين الشرقيين من ناحية أخرى. إن خطوة كهذه ستضاعف عدم المساواة داخل المجتمع اليهودي وستمعق التمزق القومي ببين اليهود والفلسطينيين. إن بلورة حقوق المزارعين ليس إلا توسيعا لطبقة الإقطاع الزراعي الاشكنازية - صهيوني. فإن "خصخصة" الأراضي ستؤدي لأضرار اجتماعية وسياسية لا يمكن الرجوع فيها داخل المجتمع الإسرائيلي. إن يسارا صاحب جدول أعمال واضح يجب أن يناضل من أجل تخصيص تلك الأراضي سواء للسكان الفلسطينيين حتى يقيموا عليها مدنا وأحياء جديدة أو للسكان الشرقيين في المدن النامية، حتى يمكن توسيع مساحة حيازتها لهم.

إن التعامل مع قضية الأراضي داخل حدود الخط الأخضر والذى يمكنه أن يوجد كذلك عدلا سياسيا وكذلك عدلا طبقياً اجتماعيا هو بمثابة مهمة رئيسية في صراع اليسار، بدون أي علاقة بطابع الحل لقضية فلسطين.



من كتاب "وقت الحقيقة.. انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي"

فـــصل أم ازدواج قـــومـــيـــة؟

تحرير : عادي أوفير- آمنون رازكار كوتسيكين

في فبراير عام ٢٠٠ قام حوالى مائة وعشرون مثقفاً وشخصية عامة من كل أنحاء الحياة الاجتماعية والسياسية الفلسطينية بنشر دعوة للجمهور الإسرائيلي، أوضحوا فيها أن محاولة فرض تسوية لن تكلل بالنجاح، وأنه حتى لو اضطرت القيادة الفلسطينية للتوقيع على إملاء يكون مبنياً على علاقات القوى الدولية، فإن هذا الاتفاق لن يصمد لوقت طويل بل سيؤدي إلى كارثة. وعلى ضوء ذلك قام مئات الإسرائيليين بالتوقيع علي وثيقة تضامن مع المبادئ التي عرضت في هذه الدعوة، ولكن تلك الوثيقة بات ينقصها التأثير السياسي. فقد تجاهلت الدوائر التي وصفت نفسها "لمعسكر السلام "تلك الدعوات، مثلها مثل دعوات أخرى، واستمروا في تأييد سياسة الاستيطان والمصادرات التي اتبعتها حكومة باراك، وزعموا أن النزاع يوجد علي شفا الحل. إن فقدوا بصيرتهم هذا هو الذى أوصلنا للكارثة. وفي نوفمبر عاد الموقعون الفلسطينيون ونشروا نداء إضافيا، عرضوا فيه موقفهم بالنسبة للأحداث الدامية، وكذلك بالنسبة للحل المطلوب. وفي نهاية الوثيقة عرضوا المبادئ التي رأوا فيها شروطاً للمصالحة والتسوية التاريخية بين الشعوب.

لقد أعرب مئات الإسرائيليين عن تأييدهم لتلك المبادئ كأساس لتسوية سليمة. وعلى ذلك، فأنا أعتقد أن قبول هذه الوثيقة في مجملها وتلك المبادئ بروحها هي شرط لمسيرة مصالحة فعلية نحو حل وسط تاريخي بين الشعبين. فعلى أساس قبول تلك المبادئ من الممكن فيما بعد الوصول لتسويات وحلول وسط أخرى، إزاء الواقع المرعب الذى تولد في فترة الاحتلال. فمن الممكن بلورة تسويات تتيح إبقاء عدداً من المستوطنات، على وضعها، والبحث عن طرق لتحقيق حق العودة على ضوء الاعتراف ايضاً بالحقوق الجماعية لليهود. ولكن تلك الحلول الوسطية لا يمكن قبولها كنتيجة لفرض أو إملاء من طرف على طرف آخر، ولكن فقط على أساس الاعتراف المتبادل المسبق. بل إن الفلسطينيين سعوا لصياغة مبادئهم بالأسلوب الذى يفتح لهم بابا لسلسلة من التسويات القائمة على الواقع، فهي مجرد مبادئ للتفاوض، وليست "حلا "نهائيا.

إن التعاطف مع هذه المبادئ هو في نظري شرط لأن يتحول موقف الدوائر القليلة التي تؤمن بالتسوية على أساس المساواة والاعتراف بالظلم إلى قوة سياسية. أما الوضع اليوم، والذي تغيب فيه حركة سلام حقيقية في إسرائيل، أصبح ينطوي علي تناقض واضح وحاد، ويستلزم التساؤل بحدة، كيف إزاء الأحداث الأخيرة لم تقم حركة اعتراض جدية من اليسار وبالذات أن العناصر الملقبة باليسار هي تلك التي تدير قمع الانتفاضة الفلسطينية ؟ في وضع كهذا، فإن المبادئ السياسية التي وضعها المثقفون الفلسطينيون يمكنها أن تواجه "اللاءات الأربع "التي وضعها باراك للتفاوض، كما أنها يجب أن تكون بمثابة القاعدة لإقامة حركة سلام إسرائيلية.

إن هذه المبادئ تبلور التطلع للتسوية المبنية على المساواة وعلى الاعتراف المتبادل. وتكمن أهميتها في أنها قاعدة لخلق موقف مشترك، ومن خلال ذلك

فإنها تضع أمام الإسرائيليين تحديا واضحاً. إن الاتفاق مع الموقف الفلسطيني المتوازن والمطروح هنا هو شرط لقيام خيار حقيقي وبديل للسياسة القائمة، ولتوضيحها وإذابتها.

وحتى يتم ترجمتها لتسوية سياسية ومن أجل تقريب هذه اللحظة، فمن المهم أن تثير تلك المبادئ جدلاً ونقاشا واسعاً ومتعمقاً يمكن أن يكون القاعدة لمسيرة المصالحة التاريخية، فإن ذلك يستوجب موقفاً شاملا يمس مجمل قيم المجتمع الإسرائيلي ونظرية الوجود اليهودي في البلاد. إن موقف كهذا من المفترض أن يطرح أمام الحوار الحالي، والمسيطر عليه بواسطة مبدأ "الفصل"، والذى كان مكانه في بؤرة نظرية السلام الإسرائيلية هو الذى أتاح في الفترة التي تلت أوسلو، تأسيس حكم التفرقة العنصرية في المناطق، وذلك من خلال خلق واقع من المستوطنات والطرق الدائرية التي منعت أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية ذات مجال متواصل وسيادي بحد أدنى. إن مبدأ الفصل يقف أيضاً وراء التعالي الإسرائيلي المتغطرس والإحساس بأنه من الممكن فرض الاتفاق على الطرف الثاني، وهو فقدان البصيرة الذى أوصلنا إلى ما نحن فيه الآن.

إن مبدأ الفصل يجب تغييره اليوم برؤية إزدواجية القومية. وذلك ليس بالذات بمفهوم التطلع لإقامة دولة واحدة ذات قوميتين أو حتى كمنظومة قيم سياسية بغرض اقامة الدولة الفلسطينية. بالعكس، من المستحيل التنازل اليوم عن مبدأ دولة فلسطينية مستقلة بجوار إسرائيل. إن الانتفاضة الثانية في المناطق فقط ترسخ هذه الحقيقة. ولكن من الجدير الانتباه لأن مصطلح "دولة فلسطينيين "فقد قيمته في الحوار الإسرائيلي، وبدلا من فهمه كأداة لتحقيق المطالب الفلسطينية، فإنه تحول إلى قاعدة "للفصل". إن مغزى التطلع "للتخلص من المناطق "مرتبط بالأمل في "التخلص من العرب "وبالطبع من خلال الحفاظ علي كتل المستوطنات.

إن رؤية إزدواج القومية حيوية، على ضوء ذلك، من أجل أن نعيد لمصطلح "دولة فلسطينية "مغزاه الأصلي. إن مبدأ إزدواجية القومية يستلزم إدراكا أساسياً بأن أي تسوية ستقوم علي مبادئ المساواة بين الشعوب وعلي اعتراف من جانب إسرائيل بمسئولياتها التاريخية عن الظلم الذى سببته للفلسطينيين، وكذلك أيضاً على الاعتراف بحقوقهم، بما في ذلك حق العودة. إن هذا الاعتراف هو الأساس للمصالحة، وفي نهاية الأمر أيضاً هو الشرط لضمان الوجود اليهودي في البلاد.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن دولة فلسطينية في حد ذاتها ليست حلاً كافياً للقضية الفلسطينية في مجمل جوانبها، حتى إذا ما قامت دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ (وهذا ما يبدو اليوم بعيدا)، فإن ازدواج القومية سيظل مبدأ أساسياً في النقاش حول قضية موقف ووضع الفلسطينيين من مواطني إسرائيل. إن وضع المواطنين الفلسطينيين بإسرائيل (عرب ١٩٤٨) من المحتمل حتى أن يتحول إلى أكثر هامشية إذا ما قامت دولة فلسطينية مستقلة، وسوف يظلون بدون مكانة فيما يتعلق بمسألة علاقات الشعبين وحقوق الطرفين.

لقد تكشف في الأحداث الدموية الأخيرة الطابع ذو الازدواجية القومية للواقع بالشكل الذى طرح القضايا الأساسية وجعلها تطغي على طابع النزاع. إن دولة إسرائيل أعلنت بشكل واضح حربا علي الشعب الفلسطيني، وحددت بوضوح أن النزاع هو نزاع بين شعبين - اليهود والعرب. لقد تم طمس الخط الأخضر بالشكل الذي أوضح مرة أخرى أنه من المستحيل الفصل نهائياً بين الزوايا المختلفة لقضية فلسطين: قضية المناطق، قضية الفلسطينيين مواطني إسرائيل وقضية اللاجئين.

أنه يوجد، بالطبع، فروق جوهرية بين تلك القضايا: فالقضايا مختلفة والحلول مختلفة. ولكن مرة أخرى لا يمكن فصل الحوار حولهم، ويجب أن يتم معا، ومن خلال ذلك أيضاً تعثرت الشروط المطلوبة للمصالحة التاريخية بين الشعبين. فمن غير المعقول إنكار أن تلك القضايا صعبة ومعقدة. ولكن من المحتمل أنه من خلال هذه اللحظة من الممكن أن ينمو الجدال المبدئي المطلوب من أجل توضيحها. ومرة أخرى من غير الممكن إنكار الموضوعات التي تم إنكارها. فالحدود التي وضعها اليسار الصهيوني انفجرت كلها مع تعبئته السريعة لحملة الإثارة ضد السلطة الفلسطينية والحرب ضد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بكل صورها.

جيش الدفاع الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي: دراسة مجددة

٤

المغزى الاجتماعي للخدمة العسكرية في إسرائيل

مركز دراسات بيجن - السادات

بقلم: ستيورات أ. كوهين وأور - يسارئيل بجنو

إعداد: مصطفى الهواري

منذ تأسيسه في سنة ١٩٤٨، اعتبر جيش الدفاع الإسرائيلي "جيش الشعب"، وكانت بنية القوة في جيش الدفاع الإسرائيلي تعكس هذه الصورة وتدعمها علي حد سواء، وهكذا ساهمت بشكل جوهري في وصف إسرائيل بأنها "أمة مجندة". والجيش الدائم - نواة الجنود المحترفين في جيش الدفاع الإسرائيلي - أقل بكثير من عدد الجنود في الخدمة الإلزامية وجنود الاحتياط. وقد نبع قرار دولة إسرائيل بفرض واجب التجنيد بشكل عام (على الرجال والنساء علي حد سواء)، أساساً من اعتبارين يكمل كل منهما الآخر.

ويمكن أن نطلق علي الاعتبار الأول اسم الاعتبار "العملياتي "لأنه يعكس الحاجة إلى هيكل قوة قادر علي تضييق الفوارق الديموجرافية التي تضع جيش الدفاع الإسرائيلي في مكانة أقل في مواجهة جيوش الدول المعادية لإسرائيل. وكان الاعتبار الثاني أكثر اتساعا، وكان من نواح معينة يحمل طابعاً رمزيا، ووفقا لهذا الاعتبار، فإن الهدف من التجنيد هو أن يكون بمثابة عملية معايشة وطنية تجمعية تساعد على صهر مختلف عناصر المجتمع الإسرائيلي في نسيج واحد، وعلي خلق إطار لبلورة هوية قومية واحدة ومتجانسة.

كان أشد المؤيدين للمبرر "الاجتماعي "للتجنيد الإجباري والذى أثر بشكل حاسم في هذا الاتجاه، كان بلا شك هو ديفيد بن جوريون الذى كان أول رئيس وزراء وأول وزير دفاع لدولة إسرائيل وكان المسئول عن تأسيس جيش الدفاع الإسرائيلي وبلورة شكله. كان بن جوريون ينوى من البداية إعداد الجيش كأداة لـ"بناء أمة "يهودية جديدة وكبؤرة رمزية للإحساس والشعور الوطني. ولذلك أصر علي وجوب بلورة جيش الدفاع الإسرائيلي "جيش الشعب"، يتكون أساساً من "جنود مدنيين "وليس من عسكريين محترفين. وعن طريق ذلك فقط - علي حد قوله - يمكن أن يؤدي جيش الدفاع الإسرائيلي مهامه الحقيقية في خدمة المجتمع. وكما قال في سنة ١٩٤٩، في حفل ختام فرقة ضباط:

المهمة الأولية لجيش الدفاع الإسرائيلي هي أمن الدولة، إلا أن هذه ليست مهمته الوحيدة. يجب أن يكون الجيش أيضاً بمثابة المركز التربوي الرائد للشباب في إسرائيل، مواليد إسرائيل والشتات. يجب علي الجيش أن يربي جيلاً رائدا صحيحا جسديا ونفسيا، جريئاً ومخلصاً يقضي علي الصراعات القبلية ويتم تأهيله من أجل أداء المهام التاريخية لدولة إسرائيل من خلال تحقيق الذات كجيل يبنى الوطن ويوطن صحاريه.

وقد أثرت «عقيدة» بن جوريون تأثيرا عميقا علي مكانة الخدمة العسكرية في إسرائيل في السنوات التي تلت ذلك. وتحت رعاية بن جوريون اصبح التجنيد في جيش الدفاع الإسرائيلي هو الاحتفال بالانتقال والتحول الرئيسي إلى العضوية الكاملة للمواطنين (اليهود) - رجال ونساء علي حد سواء - في الدولة اليهودية، علاوة علي ذلك، اعتبرت الخدمة العسكرية - سواء النظامية أو الاحتياطية - أبرز عنصر في "المعايشة "الوطنية، وكان الرأى السائد - والذى كان له مبررات كثيرة - هو أن جيش الدفاع الإسرائيلي يعتبر العنصر الرئيسي في إرساء العدالة الاجتماعية وتحقيقها. وقد اعتمد جزء كبير من مكانته في الداخل علي الشهرة التي نالها كإحدى المؤسسات المعدودة التي كانت قادرة علي رأب التصدعات العميقة - الطائفية والاجتماعية الاقتصادية - التي كانت تهدد بحدوث انقسام خطير في دولة إسرائيل.

وفي هذا المقال سنبحث ما إذا كان هذا الوضع لا يزال كما هو. وسوف نبدأ باستعراض التغيرات في النزعات

والاتجاهات التي تحدث في الوقت الحالي تغيراً واسعاً في العلاقات بين الجيش والحياة المدنية. وبعد ذلك سوف نتطرق إلى ثلاثة مجالات محددة تبدو فيها الخدمة العسكرية في إسرائيل - التي كانت تعتبر في وقت من الأوقات عنصراً رئيساً للوحدة الوطنية - في الوقت الحالي كعامل يؤكد بعض الانقسامات في المجتمع، بل ويخلق انقسامات أخرى.

رغم أن المجتمع الإسرائيلي يتصف بعدد كبير من العلامات المميزة الخاصة، فإنه ليس فريداً في نوعه. على العكس، فمنذ عقد من الزمان هناك من يشيرون (وبينهم مصادر عسكرية عليا) إلى أنه يبدو في الأفق اتجاه واضح في إسرائيل للاندماج الكامل في الثقافة الغربية، بكل ما ينجم عن ذلك من حيث أسلوب الحياة، والقيم وأنماط السلوك العام.

وتتمثل إحدى الدلائل البارزة على هذه النزعة، في المواقف المتغيرة من المجتمع تجاه الشئون ذات الصلة العسكرية بوجه عام وتجاه الخدمة العسكرية بوجه خاص. وفي العالم الغربي كله تمر قوات الجيش بـ "أوقات صعبة "ليس فقط أنهم يقتطعون من ميزانيات الدفاع، بل إن هذه القوات تعيش تحولات في المناخ الذى كان منذ عهد مكيافيللي يسهل من بلورة الخدمة العسكرية كوسيلة لتجسيد المواطنة. وهناك مسيرات مماثلة تحدث الآن في إسرائيل. كان تقدير جيش الدفاع الإسرائيلي - الذى وصل إلى حد الركوع والحماس الذى خدم به في صفوفه جنود في الخدمة النظامية وخدمة الاحتياط - كان سمة معروفة من سمات الانتماء الوطني الإسرائيلي. والحال مختلف الآن فمن نواح كثيرة وصلت العلاقات بين إسرائيل وجيشها إلى حد الأزمة تقريبا. صحيح أن الجيش لا يزال يقف على رأس الهيئات والمؤسسات الرسمية التي تحظى بثقة الجمهور، إلا أن هذه المكانة التي يحظى بها جيش الدفاع الإسرائيلي لا تبدو مضمونة مثلما كان الحال في الماضي.

يبدو أن تلك الأيام، التي كان التميز في الخدمة العسكرية يكسب من تلقاء ذاته الإسم والشهرة والمجد، لن تعود مرة ثانية، حيث كان الجيش بوجه عام يتمتع باحترام وتقدير لا يتزعزعان. إن الاحترام شبه الأسطوري الذى كان يحيط برجال الجيش (الماضي والآن)، في طريقه للزوال. والانتقادات التي تتعرض لها أعمال الجيش - والتي كانت في الماضي حكراً على دائرة ضيقة وداخلية من الخبراء - اتسعت الآن إلى المستوى العالم. ويبدو أن المحاكم المدنية، ووسائل الإعلام وأهالي الجنود يتنافسون الآن مع بعضهم البعض في انتقاد مختلف جوانب ونواحي السلوك والأداء في الجيش.

والمعطيات الإحصائية المتوافرة بشأن التجنيد تقدم لنا صورة مشابهة، بل هي أكثر وضوحاً. مازال "الدافع للخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي "أعلى من مثيله في جيوش العالم، خاصة إذا قيس على أساس استعداد المجندين من عمر الثامنة عشرة للخدمة في وحدات قتالية. ومع ذلك، تشير المنحنيات البيانية الخاصة بالسنوات الأخيرة إلى بعض التذبذبات، والتي تتمثل بوجه خاص في التغيرات في أشكال الدافع للخدمة.

ومازال المحللون يتجادلون حول الأسباب الدقيقة لهذه الظاهرة، إلا أن الجميع يتفقون على أنه لا يجب التطرق إلى هذه الأسباب منفردة ودون ربطها بعوامل أخرى. قد يكون أهم هذه العوامل هو التآكل البارز في الإجماع شبه العام فيما يتعلق بشئون الأمن القومي، الذى كان في الماضي يميز الحياة العامة في إسرائيل. ففي الفترة التي ينقسم فيها الرأى العام بين يمين ويسار حول القضايا الأساسية ذات العلاقة بالأمن والدفاع، لا يستطيع جيش الدفاع الإسرائيلي الحفاظ على صورته كتجسيد "للإرادة الشعبية "العامة التي يرغب الجميع في احترامها. ولكنه بدلا من ذلك انساق إلى دوامة الجدل السياسي وأصبح هدفا للنقد من كلا الجانبين.

وتتبع الحساسية الخاصة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي لهذا الوضع، من أن مكانته المحترمة كجيش لا يخطئ لم تعد ثابتة كما كانت في سنة ١٩٦٧، بعد الانتصار الرائع الذى حققه في حرب الأيام الستة. ويمكننا أن نعزو بجانباً من هذا المؤشر إلى الأخطاء العملية التي وقعت بعد ذلك (وخاصة في حرب يوم الغفران سنة ١٩٧٣، وفي معارك لبنان في السنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٥ و١٩٩٥ - ٢٠٠٠، وفي الانتفاضة في السنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٣). إلا أنه يعكس أيضاً ظروفا أخرى. لقد أصبح المجتمع الإسرائيلي انتقاديا أكثر - وخاصة منذ منتصف الثمانينات - لمجموعة من القيم والرموز والمؤسسات التي كانت مكانتها ثابتة وقوية في الماضي. ولم يظل الجيش حصينا ضد هذه الظاهرة، وتأثر بوجه خاص من التذبذب في مواقف الجماهير الإسرائيلية تجاه مدى فاعلية استخدام القوة العسكرية. وقد بدأ بعض المراقبين يكشفون عن إحساس متزايد بالإرهاق من الحرب بين قطاعات كثيرة في المجتمع الإسرائيلي، وعن صبر ينفد من الاستمرار في تحمل العبء المالي والجسدى لصراع طويل، قبل أن تخلق اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣) واتفاقيات عرافا (١٩٩٤) الأمل في تحقيق مكسب مادي من السلام. وإذا صدقنا بيانات استطلاعات الرأى، سنجد أن هذه الاتجاهات تعززت في أواخر التسعينيات بين بعض فئات السكان.

بين الكثير من الأمم الغربية يتمثل الرد على تراكم مثل هذا النوع من الضغوط، في برنامج مكثف للإصلاح الإداري في الجيش. فقد تم إجراء خفض حاد على حجم القوات المسلحة، وخاصة منذ انتهاء الحرب الباردة، واجتازت المؤسسة العسكرية كلها إصلاحا داخليا عاما. أما أكبر إجراء فيتمثل في إلغاء التجنيد الإجباري في كل دول الغرب تقريباً، ويسرى ذلك أيضاً على الدول التي كان التجنيد فيها بمثابة أحد الرموز الوطنية مثل فرنسا. وقد

قيل أنه من أجل شغل الوظائف فيها لم تعد جيوش : "ما بعد المعاصرة "في حاجة إلى الحماسة الوطنية التي اجتاحت صفوف الجيوش الكبرى في الماضي. وبدلاً من ذلك يمكن التحول إلى بنية "حرفية "أصغر، تعتمد علي عدد قليل من الخبراء الفنيين الأكفاء الذين يحصلون علي مرتبات عالية، وينفذون المهام التي كانت توكل قبل ذلك إلى قوة عمل أكبر، ولكنها أقل مهارة وكفاءة.

منذ الثمانينات أعلن رؤساء هيئة الأركان في إسرائيل، الواحد تلو الآخر، عن نية تحويل جيش الدفاع الإسرائيلي إلى جيش "أصغر وأذكى". ومن أجل تحقيق ذلك تم اتخاذ مبادرات مختلفة كانت تهدف إلى تعزيز النواة المحترفة في كل أسلحة جيش الدفاع الإسرائيلي. ومع ذلك وعلي النقيض من أقرانهم في أنحاء العالم، لم يتجاوز كبار مسئولي "المؤسسة العسكرية "في إسرائيل الحد الرمزي الذى كانت تضعه دائما الخدمة الإلزامية العامة. علي العكس، فقد عادوا في أحيان كثيرة وأكدوا التزامهم بهذا المبدأ، بل إن رئيس هيئة الأركان العامة السابق، ليبكين شاحاك، رفض دراسة مقترحات بأن يطبق جيش الدفاع الإسرائيلي - رسمياً - خدمة عسكرية اختيارية، ناهيك عن التحول إلى جيش متطوعين محترف. وعلي غرار ذلك تتطلع شعبة القوة البشرية الآن إلى سد بعض الثغرات التي كانت في الماضي تسهل التهرب من الخدمة العسكرية وتسهل منح الإعفاء منها. وإذا كان "المتهربون: قد نجحوا منذ سنوات قليلة في الحصول بسهولة نسبية علي الإعفاء من خلال ذرائع نفسية، فإن التجنيد في الجيش يفرض عليهم في الوقت الحالي. وفي أبريل ١٩٩٧ انتهج جيش الدفاع الإسرائيلي معياراً جديداً للتجنيد "اللياقة ٣٠ "يهدف إلى توسيع صفوفه عن طريق خفض حد التجنيد.

والحقيقة التي مؤداها أن إسرائيل تواصل التجنيد الإجباري تبررها بوجه عام مبررات ديموجرافية ومالية. وبالفعل، كلما طرحت مقترحات لإجراء إصلاحات علي سياسة التجنيد التقليدية في جيش الدفاع الإسرائيلي (على غرار المحاولات التي جرت عندما كانت الطريقة لا تزال في مهدها)، كان الاهتمام يتركز علي سؤالين: الأول، هل يسمح الوضع الجغرافي - السياسي لإسرائيل بأن يتخلى جيش الدفاع عن مطلبه باحتكار استغلال كل الموارد البشرية المتاحة في إسرائيل وبالتالي يتعرض لخطر انخفاض عدد الجنود إلى مستوى أدنى من المستوى المطلوب؟ والثاني، إزاء حجم الدين الوطني، هل يمكن للاقتصاد الإسرائيلي أن يتحمل العبء المالي الناجم عن تغيير طريقة التجنيد الحالية (التي لا ترتبط بدفع مرتبات للمجندين) إلى قوة بشرية تعمل بالأجر؟ ولكن - بالمقارنة مع التركيز الكبير علي هذين السؤالين - تحظى المعاني الاجتماعية الواسعة، النابعة من استمرار التجنيد العام، باهتمام قليل فقط. وفي الغالب يأخذون الفرصة التي تقول أن التجنيد العام الشامل يفيد المجتمع الإسرائيلي الآن مثلما كان الحال في عهد بن جوريون، علي أنها فرضية مسلم بها، ولأسباب مشابهة. والحال الآن كما كان في الماضي، فإن إسرائيل ترغب في استيعاب الموجة الهائلة للهجرة الأخيرة وفي سد الفجوات الأيديولوجية، والطائفية والثقافية التي تهدد الوحدة الداخلية لأن المعايشة المشتركة في الخدمة العسكرية تعتبر عاملا اجتماعيا مساعدا يسهل من تحقيق هاتين المهمتين.

لا شك في أن معظم الأدلة المتاحة تؤكد صدق وجهة النظر هذه. فجيش الدفاع الإسرائيلي يواصل إسهامه الكبير في التكامل الاجتماعي في إسرائيل، ويدخل ضمن ذلك هذا التنوع الكبير من البرامج في مجال التعليم التكميلي الرسمي. وهذه البرامج الدراسية تتيح للمهاجرين الجدد إمكانية اكتساب اللغة العبرية وتعطي الفرص للمجندين من مناطق لا تلقي الرعاية الكافية للوصول إلى مستويات أساسية من الاستنارة. ومن المؤكد أن السبل الأخرى التي عن طريقها تلغي الخدمة العسكرية الحواجز الاجتماعية، هي سبل أكثر هادفية، وبالتأكيد أكثر اتساعا. فالخدمة العسكرية تعمل أول ما تعمل علي وضع المجندين في الخدمة الإجبارية - الذين يختلفون عن بعضهم البعض في البيئات التي نشأوا فيها - في حالة معايشة مشتركة وفي ظروف متكافئة. وبشكل أكثر تحديدا، تتيح الخدمة العسكرية للمجندين والمجندات ذوى الخلفية محدودة القدرة إمكانية اكتساب وإظهار مهارات ما كانوا يستطيعون الوصول إليها لولا الخدمة في الجيش. لذلك يعلن جيش الدفاع الإسرائيلي من حين لآخر - ويفخر له ما يبرره - عن التقدم الذى يتحقق في هذا الاتجاه. ففي شهر ديسمبر من سنة ١٩٩٧ - مثلا - أعلن الناطق بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي أن ضابطاً من أصل درزي تمت ترقيته لرتبة العميد (وأوكلت إليه مهمة تنسيق العلاقات مع السلطة الفلسطينية)، وأن مهاجرة جديدة أنهت بنجاح فرقة مراقبة الطيران في سلاح الطيران.

ودون أن نغفل أو ننكر المزايا الاجتماعية التي تجنيها دولة إسرائيل من التجنيد الإجباري العام، يستنتج هذا المقال أن الطريقة الحالية تنطوى رغم ذلك علي ثمن اجتماعي كبير. في حقيقة الأمر، لا تبرر الخدمة العسكرية بشكلها الحالي الشهرة التي نالتها بأنها توحد الأمة. فهي من نواح معينة أصبحت تسير في الطريق إلى نقطة تجعل منها عنصرا للتقسيم الأمة. فيما يلي سنجد ذلك بالتطرق إلى ثلاث حالات:

١ - قيل أن الطريقة الحالية تضيف طبقة إلى المجتمع الإسرائيلي عن طريق التمييز الذى تتسبب فيه بين المواطنين الذين يخدمون في الجيش وبين من لا يخدمون فيه.

٢ - هذه الطريقة تؤكد أيضاً التفرقة بين الجنسين في إسرائيل.

٣ – الخدمة العسكرية – بشكلها الحالي – تهدد بتعزيز الصدع الديني – العلماني في المجتمع الإسرائيلي اليهودي وربما إلى تعميقه أيضاً.

الذين يخدمون في الجيش مقارنة بمن لا يخدمون في الجيش:

كما أشار باروخ كيمرلينج منذ فترة طويلة، فإن حدود الخدمة العسكرية في إسرائيل كانت تخلق دائماً طبقتي مواطنة منفصلتين، حتى في شكلهما الأصلي. ففي مقابل المكانة العليا للإسرائيليين اليهود، دعمت هذه الحدود المكانة الشانوية لعرب إسرائيل الذين كان معظمهم (لأسباب واضحة جدا) معفياً من الخدمة العسكرية. وإذا قمنا بصياغة كلامنا بالمفاهيم التي استخدمتها الدكتورة ساريت هلمان إحدى تلميذات كيمرلينج، عندما وضعت تعريفا لحدود "التعميم" و"الحظر"، فإن الخدمة خلقت بنية طبقية للمواطنة "تتناقض بشكل ظاهر مع صورة "البوتقة" التي سمى بن جوريون وحرص علي رعايتها.

والجديد في الوضع الذي نشأ الآن، نابع من حقيقة أن نفس الآلية تعمل – وبقوة متزايدة – في المجتمع اليهودي أيضاً. وهذا هو الوضع، وخاصة لأن التجنيد وخدمة الاحتياط – خلافا للأسطورة التقليدية – بعيدان الآن عن أن يكونا واجبا عاماً مفروضاً علي الجميع بصورة عادلة. لقد أخذت الخدمة العسكرية شكلاً اختيارياً، وهذا الأمر يؤثر علي مختلف المواطنين اليهود بطريق مختلفة وبقدر مختلف.

أولاً، عدد متزايد من المواطنين اليهود لا يخدمون في جيش الدفاع الإسرائيلي علي الإطلاق، ولا في أي إطار فيه. والكثيرون منهم ينتمون إلى هذه الفئة لأنهم يحاولون صراحة ترك الخدمة، وعلى هذا فهم يصنفون بأنهم لا يخدمون في الجيش "طواعية". ويبرز في هذه المجموعة بصفة خاصة أفراد المجتمع الديني الأصولي، وهم شريحة سكانية غير متجانسة علي الإطلاق ويشكلون حوالي ٨-٩ في المائة من إجمالي السكان اليهود. وقد طرأت زيادة علي عدد الشباب الأصوليين الذين يطلبون تأجيلاً قانونياً للخدمة العسكرية (ويحصلون عليه) بدعوى أن "حرفتهم هي العمل الديني"، وخاصة منذ سنة ١٩٧٧، وقد وجدت المحكمة أن ٨٪ من الدفعة السنوية للمجندين المحتملين حصلوا في سنة ١٩٧٧ علي تأجيل للخدمة بدعوى "امتهانهم العمل الديني"، وفي أعقاب قرار محكمة العدل العليا تم تشكيل لجنة رسمية (لجنة طال) لترتيب مسألة التجنيد.

إلى جانب هذه الظاهرة، هناك ظاهرة مختلفة تماماً من حيث المصدر، ولكنها مناظرة لها من حيث عدم الخدمة في الجيش، وهي تظهر بين أوساط إسرائيلية علمانية. وتتبع هذه الظاهرة علي ما يبدو من تغير ثقافي في المواقف تجاه الخدمة في الجيش، ليس فقط من جانب المجندين وأفراد الاحتياط ذاتهم، بل أيضا (وربما بصورة أقوى) من جانب أفراد عائلاتهم. في الماضي كان المواطن الجندي – وخاصة عضو الكيبوتز الذى كان يخدم في الجيش – بمثابة النموذج الرئيسي الذى يمكن محاكاته في المجتمع الإسرائيلي. والوضع مختلف الآن. علي العكس، فوصمة العار الاجتماعية التي ارتبطت في الماضي بعدم أداء الخدمة بالجيش أخلت مكانها – أحيانا – لسخرية معتدلة ممن يؤدون واجباتهم العسكرية القانونية. وفي الوقت الحالي يبدى اليمين واليسار في المنظومة السياسية تسامحا أكبر مما كان في الماضي تجاه أفراد الجيش – نساءً ورجالاً – الذين يرفضون الاستمرار في الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي بدعوى "ثورة الضمير". صحيح أنه من الصعب تقدير المدى الذى يمكن أن تساهم به التذبذبات في النزعات في الارتفاع والهبوط في "الدافع للخدمة بالجيش". ولكن مع ذلك لوحظ أن أحداً لم يعد يصم بالعار أولئك الذين لا يؤدون الخدمة طواعية، مثلما كان الحال في الماضي.

رغم كل ما تحمله من مغزى، فإن الظاهرة المتزايدة الخاصة بعدم أداء الخدمة طواعية ليست هي خط التحديد الاجتماعي الوحيد الذى وضعه التجنيد. وبمفاهيم رقمية فقط سنجد أنها لا تمثل شيئاً بالمقارنة مع تزايد ظاهرة الإكراه علي عدم أداء الخدمة، بمعنى آخر، عدد كبير من المواطنين لا يخدمون في الجيش فترة الخدمة الكاملة سواء في الخدمة العاملة أو في الاحتياط، ليس لأنهم لا يرغبون في ذلك، ولكن لأن جيش الدفاع الإسرائيلي ذاته يتخلى عن خدمتهم.

والأسباب الرئيسية للزيادة الحالية في عدم أداء الخدمة إجبارا وليس طواعية، هي أسباب عضوية، ويمكن أن نعزوها إلى الحسابات التي تفرضها الاحتياجات العسكرية. وعبء خدمة الاحتياط بطبيعته، لا يمكن علي الإطلاق توزيعه علي المواطنين بصورة عادلة تماما. فهناك وحدات عسكرية معينة – سواء في الخدمة النظامية أو في الاحتياط – يكون مطلوباً منها علي الدوام القيام بمهام أصعب (وأخطر) من وحدات أخرى، وأن تخدم أيضاً لفترات أطول. وتأثير هذه الظروف يظهر الآن بوضوح في جيش الدفاع الإسرائيلي. وعلى الرغم من تمسك القادة نظرياً بمبدأ المساواة في الواجبات، فإنهم لم يتمكنوا من فرض نظام واحد شامل وعام، وخاصة في كل ما يتعلق بمدة الخدمة وظروفها.

بطبيعة الأمر، هناك طلب كبير علي أفراد الجيش ذوى المهارة والكفاءة. ونتيجة لذلك يتم استدعاء أصحاب الكفاءات المتميزة للالتحاق بدورات قبل التجنيد الرسمي، كما يتم استدعاؤهم أيضاً للخدمة لفترات أطول في الاحتياط بعد انتهاء الخدمة العاملة. علي النقيض من ذلك، زاد احتمال أن يصبح أولئك الذين يتولون مهام دعم القتال ووظائف إدارية غير قتالية (وفي قواعد مريحة نسبياً في المؤخرة، والذين يعملون خمسة أيام أسبوعياً) فائضين عن الحاجة – وخاصة بعد أن تزايد عدد دفعة المجندين بسبب الزيادة الطبيعية وموجة

الهجرة الأخيرة. وبالفعل اتضح أن ٢٠٪ من الفتيان المجندين و٨٠٪ من الفتيات المجندات يسرحون من الخدمة مبكرا، وخاصة لأن خدمتهم غير ضرورية. والفجوات أكبر في نواة سلاح الاحتياط. وتبين الدراسة التي أجراها عضو الكنيست رعنان كوهين انه في سنة ١٩٩٥ لم يتم استدعاء إلا ٣٠٪ فقط من الرجال اليهود اللائقين إلى خدمة احتياط سنوية. علاوة علي ذلك فإن ما يقرب من النصف خدموا في الاحتياط عشرة أيام في السنة علي الأكثر. وما يزيد قليلاً علي عشرة في المائة ممن تم استدعاؤهم للاحتياط (٢.٣٪ من إجمالي جنود الاحتياط) خدموا فترة ٣٢ يوماً أو أكثر.

والنتائج الناجمة عن هذه الظروف مجتمعة لا تقل أهمية عن العوامل التي أوجدتها. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، قدر اللواء جدعون شيفر رئيس شعبة القوة البشرية السابق، أنه حتى سنة ٢٠١٠ (على الأكثر) لن يخدم ٥٠٪ من السكان في إسرائيل في الجيش. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الذين سيخدمون سيحصلون علي تعويض مالي مناسب وهذا الأمر يطبق الآن علي الجنود المقاتلين (منذ يونيو ١٩٩٦ وهم يحصلون علي مصروف جيب بنسبة تبلغ ضعف ما تحصل عليه باقي الوحدات)، وعلى أفراد الاحتياط الذين يتم استدعاؤهم لفترات طويلة لأداء خدمة سنوية. وجيش الدفاع الإسرائيلي لا يعتبر قوة "حرفية" حتى الآن. ومع ذلك فإن هذه المستجدات تدل علي أن الخدمة العسكرية في إسرائيل - التي كانت في وقت من الأوقات تعتبر إعلانا عن المواطنة - قد تتغير قريبا وتصبح عملية اقتصادية في جوهرها.

الجنس (النوع):

جيش الدفاع الإسرائيلي هو الجيش الوحيد في العالم الذى تم فيه تجنيد النساء في الخدمة الإجبارية، إلا أن مدى المساواة التي يجب أن تنجم عن هذا الوضع هي مساواة ظاهرية أكثر من كونها مساواة فعلية. كما أن صورة المقاتلة الإسرائيلية في حرب الاستقلال (١٩٤٨ - ١٩٤٩) كما يتضح الآن - هي مسألة أسطورية بقدر كبير. فحتى الفترة الأخيرة كان القانون يحظر علي المجندات تولي مهام قتالية، كما أن فترة خدمتهن العاملة أقصر من خدمة الرجال، والقليل منهن فقط هن اللاتي يؤدين خدمة احتياط. وقد خلقت هذه الظروف مجتمعة ميلا واضحاً للكفة، معظمه دائري، وفي كل مرة يثبت وجوده من جديد: فحيث أن النساء لم تشارك في العمل القتالي الذي يعتبر أهم دور في جيش الدفاع الإسرائيلي، فقد كان العمل الوظيفي التقليدي هو المهمة التي أنيطت بهن، وهو ما أعطاهن إحساسا بأنهن عضوات من الدرجة الثانية في مؤسسة تتميز بالطابع الرجولي وبسيطرة الرجال.

صحيح أنه منذ منتصف الثمانينات اتخذ جيش الدفاع الإسرائيلي إجراءات مهمة لتصحيح بعض الأخطاء البارزة التي سادت به في الماضي، فقد فتح الطريق أمام المجندات مجموعة كبيرة ومتنوعة من الوظائف، وبالتالي أصبحت بعض الوحدات الفنية ووحدات دعم القتال مرهونة بصورة شبه تامة بخدمة النساء، مثل القائمات علي تشغيل الرادار، ومراقبات الطيران ومشغلات أنظمة الاتصال الآلية. وعلي غرار ذلك، اصبح التكامل الواسع بين الجنسين معيارا للإلحاق بالوحدات الميدانية التي توجد بها نسبة ملحوظة من النساء اللائي يعملن كمعلمات دبابات (وهي وظيفة تتطلب اجتياز فرقة قادة دبابات) وممرضات وضابطات أركان. كما برز أيضا الاتجاه إلى إلحاق النساء بوظائف علي خط الجبهة في وحدات قتالية أخرى (مثل حرس الحدود). وفي نوفمبر ١٩٩٥ حدث اجتياز لأحد الحدود الرمزية عندما وافقت المحكمة العليا - بقرار حكم لم يسبق له مثيل حظي بنشر موسع - علي طلب إحدى المجندات بالسماح لها بالانضمام إلى فرقة طيران في سلاح الطيران. وقد وصلت مسيرة التغير إلى ذروتها في يناير ٢٠٠٠، وعندما صدق الكنيست علي قانون المساواة في جيش الدفاع الإسرائيلي، والذى بمقتضاه يكون من حق المراة تولى أي وظيفة في جيش الدفاع الإسرائيلي (بما في ذلك الوظائف القتالية) والاستفادة بنفس الحقوق بعد تسريحها.

علي الرغم من أهمية هذا القانون، يبدو أنه لا يجب المبالغة في آثاره العملية. فمن بيانات إشراك النساء في جيش الدفاع الإسرائيلي حتى نهاية سنة ١٩٩٩، يتضح أن نسبة النساء في الوظائف الإدارية مازالت تبلغ ٢٩٪، مقابل ٨٪ فقط في كادر الضباط وفي الوحدات الميدانية، و٣٪ في تخصصات الحاسبات. وبالنسبة للقانون الذى تم تشريعه، فإن التقدير السائد هو أنه علي الرغم من إمكانية الخدمة في خدمة قتالية، لن تزيد نسبة النساء في الخدمة التطوعية علي ١٣٪، كما هو مألوف في الجيوش الغربية. وعلى ذلك فإن الاستنتاجات التي خرجت بها ايرس جربي ودفنا يزرعئيلي من أبحاثهما، والتي تفيد أن "الرجولة" (وبالتالي عدم التكافؤ بين الجنسين) لا تزال إحدى العلامات المميزة الثابتة في جيش الدفاع الإسرائيلي، هذه الاستنتاجات لا تزال كما هي ولم تتغير. وأحد الجوانب التي تعبر عن عدم المساواة تلك هو السهولة النسبية التي تستطيع بها النساء أن تطلب، وتحصل علي إعفاء من الخدمة الإلزامية لأسباب ومبررات دينية. وجانب آخر من الجوانب التي تعبر عن ذلك هو استمرار وجود سلاح النساء، ولو بصورة مصححة، والذى يكرس مجرد وجوده التفرقة بين الجنسين. إلا أن الشيء الأكثر وضوحا - ومن المؤكد من الناحية الإحصائية - هو الظاهرة التي تطلق عليها يزرعئيلي "عمليات توزيع المهام بين الجنسين وفقاً للتكوين الاجتماعي". وهذا الاتجاه يقوى نتيجة لعدم وجود نساء في سلاح الاحتياط (قانون خدمة الدفاع من سنة ١٩٨٨ يفرض واجب الخدمة في الاحتياط علي

النساء حتى سن ٣٤، إلا أن هذا المطلب تحيده الإعفاءات الشاملة التي تمنح للنساء المتزوجات والحوامل). وهذا الوضع يثير الزعم بأن النساء قد يمنحن جيش الدفاع الإسرائيلي مقابلا أقصر وأقل عن النفقات التي تستثمر في تأهيلهن، لأنهن لا يخدمن في الاحتياط. والمجندات الأكثر كفاءة وتأهيلا هن فقط اللائي يتم إلحاقهن بوحدات عسكرية اعتمادا علي انجازاتهن الدراسية وتقديراتهن النفسية. ونسبة كبيرة من النساء تلتحق بعمل وظيفي وإداري بسيط، وهو المجال الذى يعاني فيه جيش الدفاع الإسرائيلي من عمالة زائدة.

وهذا الوضع يعطي دلائله علي امتداد المسار العسكري للمجندات. فعلى سبيل المثال، يؤدي الحظر النسبي من القيام بمهام قتالية إلى الحد من تنوع المهام الموكلة إلى المجندات، وبنفس القدر يشكل عائقا أمام الترقي إلى مستويات عليا من القيادة تستلزم خبرة قتالية واسعة. ويكمن هنا تفسير التمثيل النسائي القليل في مواقع القيادة، ولذلك فإن أعلى رتبة حصلت عليها امرأة كانت رتبة العميد. وبناء علي عملية حصر، جرت في شعبة القوة البشرية في إبريل ١٩٩٥، اتضح أن سبع نساء فقط كانت تحمل رتبة مقدم فأعلى. وهذا أقل من ٢٪ من العدد الإجمالي لأفراد الجيش الذين يحملون هذه الرتبة. وبناء علي حسابات يزرعئيلي فإن النساء تشكلن فقط ١٩٪ من مجموع الضباط من رتبة ملازم أول إلى لواء، رغم أنهن يشكلن ثلثي عدد رتب الملازم - وهي أعلى رتبة ضابط للجنود في الخدمة الإجبارية. وفي لقاء جرى مع أعضاء مكتب الناطق بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي ظهر أنه في كل حالة، كانت فترة الانتظار للترقية في الرتبة للضابطات أطول - في المتوسط - من فترة الضباط. وفي رتبة العقيد تصل الفجوة الزمنية إلى ١٣ .٤ شهر.

والسؤال حول مدى ما يمكن أن تخسره القوة العسكرية لإسرائيل (أو وفقا لوجهة نظر أخرى - مدى ما يمكن أن تكسبه) من الحفاظ علي مكانته الرجولية، يخرج عن نطاق مقالنا الحالي. الشيء الواضح هو أن تمسك جيش الدفاع الإسرائيلي بالسياسة الرسمية الخاصة بالتجنيد العام يبرز التفرقة الجنسية بما لا يقل عن الحد منها، وإن لم يكن أكثر وفي هذا الشأن تشير ايريس جربي إلى أن طريقة الخدمة العسكرية في إسرائيل - كما هي متبعة الآن - تفرض ثمنا مزدوجا علي النساء، فليس فقط أنها تحد من وظائفها العسكرية وتقصرها علي وظائف لا تتيح لها دائما إمكانية استغلال كل طاقاتها، بل أنها تضيع فرصها في التقدم في مجال العمل المدني بعد انتهاء الخدمة. كما تشير دفنا يزرعئيلي أن العلاقات بين الجيش وبين وضع المرأة في المجتمع الإسرائيلي، هي علاقات دائرية. فهناك عملية ديناميكية تبدأ من دفع النساء إلي هامش الحياة العسكرية وتنتهي بتدني مكانة النساء في الحياة المدنية - وهكذا دواليك. أولا، الإجراءات التصنيفية التي عن طريقها يتم ضم الرجال والنساء للجيش، تزيد من الفوارق بينهم وتدفع النساء إلى الهامش. ثانيا، تثمر المعاملة المختلفة التي يلقاها الرجال والنساء في الجيش ودفع النساء نحو الهامش، تثمر عن فرص مختلفة لحدوث حراك اجتماعي سواء في إطار الجيش أو في الحياة المدنية، وهذه الفرص تعطي تفوقا للرجال. ثالثا، المزايا التي يستخلصها الرجال من الخدمة العسكرية تتحول إلى مزايا في الحياة المدنية. والصفوة العسكرية تدخل بسهولة إلى الوظائف المدنية رفيعة المستوى، وهناك تساهم في تكرار عدم المساواة بين الجنسين وفي ترسيخ التفرقة بين الجنسين التي تجري في الجيش.

العلاقات بين الدينيين والعلمانيين:

طوال سنوات كثيرة كان يبدو أنه في مجال العلاقات بين الدينين والعلمانيين، برز بصفة خاصة إسهام جيش الدفاع الإسرائيلي كعنصر "يوحد الأمة". على أية حال كان هذا هو رأى المراقبين من الخارج. وقد كتب شموئيل برولفنت في بحثه الرائد عن الجندي الإسرائيلي، والذى نشر بعد حرب الأيام الستة، كتب يقول: (جيش الدفاع الإسرائيلي) ساعد علي إزالة كل الحواجز بين الأفراد الذين نشأوا في بيئات ثقافية مختلفة تماما. كان في إمكان الأبناء من العائلات الدينية أن يكونوا صداقات مع أبناء غير دينيين من كيبوتسيم علمانية تابعة لليسار، وخلال ذلك عرفوا كيف يقيمون معهم علاقات متبادلة، وكيف يختلفون معهم مع احترام حق الغير في إبداء وجهة نظره، وكيف يمتنعون عن السلوك المتطرف وكيف يعثرون علي وحدة هدف أعمق.

كما لم يجد محللون آخرون أي سبب يدعو إلى رسم صورة عسكرية خاصة لأفراد الجيش الدينيين. علي العكس، فقد اعتبروهم عنصرا امتزج جيدا في أسلحة جيش الدفاع الإسرائيلي. في هذه الظروف، كان يبدو أنه لا حاجة للتحري عن مواقفهم من الخدمة العسكرية أو للاشتباه في أن هذه المواقف تنطوي علي ما يمكن أن يتسبب في توترات أعمق في جوهرها.

كان عدم التجانس الاجتماعي لوحدات جيش الدفاع الإسرائيلي، كان دائماً وأبداً هو المبدأ الرئيسي لدولة إسرائيل كـ "دولة مقاتلة"، وهذا الجانب من جوانب البنية العسكرية أكده ديفيد بن جوريون بوجه خاص. كان بن جوريون من البداية متمسكاً بعدم السماح بتشكيل وحدات منفصلة للجنود الدينيين .. «وأخشى من أن يؤدي تشكيل وحدات دينية إلى تشكيل وحدات غير دينية .. أريد أن اخلق وضعاً لا تكون به حاجة لوحدات دينية، في الإمكان تنشئة ضباط وقادة يفهمون ويحترمون الإنسان الديني».

لقد أصبح مبدأ المزج بين الجنود الدينيين والعلمانيين في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي، اصبح بمرور السنين عنصرا رئيسياً في أسطورة الصهيونية الدينية. وقد كان المطلب الخاص الوحيد الذى طلبته الفئة الدينية - القومية من جيش الدفاع الإسرائيلي هو إنشاء

حاخامية عسكرية تضمن التوريد اليومي للاحتياجات الخاصة بالجنود الدينيين، وأيضاً أن تستوفي إجراءات جيش الدفاع الإسرائيلي شروط الشريعة الأرثوذكسية، وخاصة في كل ما يتعلق باحترام قدسية يوم السبت وبأحكام الطعام الشرعي. ولم يطلب الجنود من المعسكر الديني - القومي أي شيء آخر يكون لزاما علي الجيش أن يضعه في الاعتبار. علي العكس، فقد وافقوا بالإجماع علي أداء خدمة عسكرية مثل غيرهم كدليل قاطع علي التزام الصهيونية الدينية بالمشاركة الكاملة في المشروع القومي العام.

وقد تغير هذا الوضع، صحيح أن جيش الدفاع الإسرائيلي مستمر في كونه أحد الميادين القومية القليلة (بعض الجامعات تمثل ميدانا آخر) التي يقيم فيها الشباب الديني والعلماني تحت سقف واحد ولفترة طويلة. ومع ذلك، تثير الفجوات بين الجنود الدينيين والعلمانيين في الوقت الحالي قلقاً متزايداً، وخاصة إزاء الظهور المتزايد للجنود الذين ينتمون للتيار "الديني القومي"، والمتواجدين في بعض الوحدات القتالية. علي ضوء ذلك يبدو في الأفق تطوران يثيران قلقاً خاصاً. الأول سياسي في جوهره ولو أنه في نطاق ضيق جداً، والثاني يحمل الطابع الثقافي العام. وكل منهما جدير بدراسة مستقلة.

القلق "السياسي" يتركز في احتمال أن يبدي الجنود القادمون من الوسط الديني - القومي في إسرائيل، اعتراضا خاصا علي تنفيذ الأوامر الخاصة بالانسحاب من "المناطق" التي احتلت في حرب الأيام الستة. وبالفعل، فخلال العامين التاليين لاتفاقية أوسلو الأولى في سبتمبر ١٩٩٣، صدرت عدة مرات وثيقة بتوقيع مجموعة من رجال الدين تعلن أن نقل السيادة اليهودية علي أي جزء من أرض إسرائيل المقدسة إلى السلطة الفلسطينية يتعارض مع الشريعة. والخوف من أن ينصاع بعض الجنود لتوجيهات من هذا القبيل مما يثير قلقاً حقيقياً. علاوة علي ذلك فإن الخوف من أن تقوم مجموعة من الجنود - وبقدر متزايد، الضباط الذين يرأسونهم - بإخضاع واجبهم العسكري لأولوياتهم الدينية والأيديولوجية، يهدد بإفساد السلسلة القيادية وبالتالي يهدد بزرع بذور الانقسام في أنحاء الجيش كله.

يجب التأكيد علي أن هذه المخاوف لم تتحقق حتى الآن. صحيح أن بعد اتفاقية أوسلو الأولى رفض بعض أفراد الاحتياط الدينيين - القوميين الاستجابة لأوامر الاستدعاء، وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك. وقام يجال عامير -الذى أمضى خدمته النظامية في لواء جولاني- قام باغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين في تل أبيب في نوفمبر ١٩٩٥، وقبل سنة ونصف من اغتيال رئيس الوزراء شن باروخ جولدشتاين - طبيب عسكري بالاحتياط - هجوما بطلقات الرصاص على المصلين في الحرم الإبراهيمي بالخليل (فبراير ١٩٩٤). وفي حادث آخر بالخليل (في يناير ١٩٩٧) أطلق جندي ديني - قومي في الخدمة النظامية، النار بنية القتل، نحو شارع يعج بالمواطنين العرب.

على الرغم من هذه الحوادث، ظل الخوف من عدم ولاء الجنود الدينيين لدوافع أيديولوجية، ظل في نطاق الخوف ليس إلا. وحتى الآن لا يتمثل في سلوك الغالبية العظمى من هؤلاء الجنود ما يجعلنا نشك في أنهم سيرفضون أي أمر انسحاب. كما لا توجد أيضاً دلائل علي وجود ضغوط أخرى من جانب رجال الدين علي الجنود للقيام بإجراءات من هذا النوع، وإذا حدث ذلك، سيكون الوضع معكوسا. حتى في ذروة الجدل العام حول تطبيق اتفاقيات أوسلو في صيف ١٩٩٥، اختلف رجال الدين فيما بينهم بشأن التصريح العلني الذى ذكرناه آنفا وظهرت مجموعة صغيرة من المعلمين الدينيين في الصهيونية الدينية هي فقط التي كانت على استعداد للتوقيع علي الوثيقة، وشجب الكثيرون مضمونها بشدة وبصورة علنية، وخاصة لأن في مقدورها أن تبث الفرقة في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي. على غرار ذلك لم تلق النداءات التي تدعو إلى المعارضة الفاعلة للخدمة العسكرية لأسباب تتعلق بالضمير، لم تلق إلا تأييداً ضئيلاً فقط داخل هذا المعسكر، بل إن أوساط المستوطنين رفضتها. منذ اغتيال اسحق رابين كان موقف المعسكر الديني - القومي إزاء هذه الأمور أكثر حذراً. وخوفا من رؤية المارد وهو يخرج من الزجاجة مرة أخرى، نزع بعض رجال الدين المعروفين بتأييدهم الشديد للحفاظ علي "أرض إسرائيل الكبرى"، وإلى التأكيد على وجوب الامتناع عن أى عمل ينطوي علي ما يمكن أن يمس بوحدة الصف في جيش الدفاع الإسرائيلي.

كما أن انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من نابلس ومن الخليل في سنة ١٩٩٧ لم يتسبب في مصاعب خاصة. ورغم أن هذه المدن - مدن الأجداد - لها روابط تاريخية قوية وكانت دائما تثير حساسية خاصة في دوائر الصهيونية الدينية، فإنه لا يوجد ما يدل علي أن مجموعات من الجنود الدينيين - القوميين رفضت المشاركة في الانسحاب، أو هددت في أى وقت من الأوقات بالقيام بهذا.

ولكن إذا كان البعد السياسي الضيق للصدع الديني - العلماني لم يؤثر حتى الآن بشكل ملحوظ علي الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي فإن الأمر يختلف في المجال الذى يمكن تسميته بالبعد "الثقافي". لقد جلب المجندون الدينيون - القوميون من ناحية، والعلمانيون من ناحية أخرى، جلبوا معهم إلى جيش الدفاع الإسرائيلي شحنات تربوية مختلفة وأساليب حياة وقيماً مختلفة. وكان يبدو حتى الآن أن الجنود الدينيين - القوميين نجحوا نجاحاً كاملاً في الجمع بين "الكتاب والسيف"، فقد أتاح لهم إطار المدارس الدينية ذات المسار العسكري إمكانية الحفاظ علي نمط الحياة الذى يضع دراسة التوراة علي رأس أولوياته دون تعارض مع الخدمة تحت سقف واحد

مع الجنود العلمانيين. والجديد في الوضع الحالي - الذى نتجاهله كثيراً - يكمن في مدى احتمال أن يختاروا مسارات خدمة مختلفة. وهناك أدلة كثيرة على أن المعايشة المشتركة في الخدمة العسكرية الآن تسهم اقل مما كانت تسهم به في الماضي في إذابة الفوارق بين هاتين الفئتين، ويبدو أنها تزيد من اتساع الفجوة.

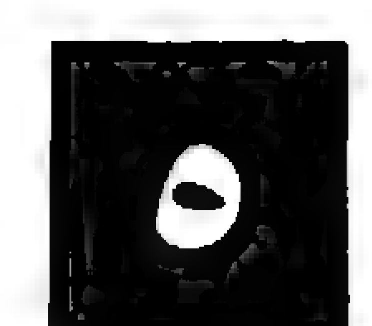
وابرز علامة من علامات هذا التطور هو تفضيل كثير من الجنود الدينيين للخدمة "المنفصلة". ويتمثل هذا الأمر في رغبتهم المتزايدة في الخدمة بالجيش كجماعة، وبالتالي الانخراط في جيش الدفاع الإسرائيلي كتكتل ذي سمات خاصة ودوافع ذلك واضحة. فمما لا شك فيه أن معظم المجندين يفضلون الخدمة في الجيش بصحبة أشخاص يشبهونهم في السلوك، وهذه الرغبة تكون أقوى بين الجنود الدينيين - القوميين، وخاصة بسب حاجتهم الي مناخ عام مشترك يسهل من أداء الشرائع، إلا أن ما كان يبدو من قبل كرغبة غير واضحة من جانب جنود قلائل، يبدو الآن كاتجاه عملي من جانب جزء كبير من القوة البشرية في جيش الدفاع.

تكمن جذور هذا التغير - بقدر كبير - في التأثير المتزايد لشبكة سميكة من الإطارات التربوية التي خرج من صفوفها الكثير من المجندين الدينيين - القوميين. فبالإضافة إلى «بني عقيفا» - اشهر حركات الشبيبة وأكثرها تأثرا - اتسع الإطار إلى منظومة قطرية من المدارس الدينية المتوسطة. وفي السنوات العشرين الأخيرة شملت الإطارات التعليمية المنفصلة تعليما فوق المتوسط أيضاً: فهناك الآن حوالي اثنتي عشرة مدرسة دينية عسكرية، بهدف إكساب جيش القوة الروحية والجسمانية استعدادا للتجنيد في جيش الدفاع الإسرائيلي. هذا بالإضافة إلى ٢٨ معهد دينياً (يشيفا) ذات مسار عسكري، يمزج فيها التلاميذ فترات الخدمة العسكرية مع الدراسات الدينية العليا. وفي الفترة الأخيرة أضيف معهدان من هذا النوع للفتيات.

ولأن الغالبية العظمى ممن ينتمون إلى هذه الإطارات تعتبر أن التجنيد في جيش الدفاع الإسرائيلي هو أمر ديني وليس مجرد واجب مدني، فلا شك أنها تخدم النظرة الإيجابية للخريجين الدينين - القوميين إلى التجنيد. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى الوجه الآخر للعملة: فالظروف الخاصة التي ينشأ فيها الشباب الديني - القومي قبل التجنيد تزيد من إحساسهم بالتفرد. ويبرز هذا الأمر بصفة خاصة من لحظة تجنيدهم بالجيش واتصالهم لأول مرة في حياتهم مع أقرانهم الذين نشأوا في مناخ مختلف تماما، ولفترة طويلة. وبالفعل يشعر الكثير من الشباب الديني بصدمة ثقافية عند تجنيدهم.

وترد الكثير من الجماعات الدينية - القومية على هذا الوضع بإعرابها عن التفضيل المتزايد للخدمة كوحدة متجانسة. ويبرز هذا الاتجاه بوجه خاص بين خريجي المعاهد (اليشيفوت) ذات المسار الديني (الذين يجند الكثيرون منهم معا ويبقون معا داخل إطار إحدى السرايا في فترة الخدمة العسكرية) إلا أن سلوكاً مشابهاً بدأ يظهر أيضاً في أماكن أخرى. فهناك نسبة كبيرة من المجندات الدينيات _ القوميات - مثلاً - تخدم في سلاح التثقيف وخاصة في "شعبة التثقيف الديني "به، والتي يشغل معظم الوظائف فيها خريجات الإطار التعليمي الديني - القومي. على غرار ذلك، يواصل خريجو المدارس الدينية العسكرية مسيرتهم إلى الوحدات الخاصة بجيش الدفاع الإسرائيلي، وهم يشكلون هناك مجموعة بارزة. ويمكن ملاحظة هذا الاتجاه - الاتجاه إلى التجمع كمجموعة منفصلة - في بعض التشكيلات القتالية، التي تبرز فيها الزيادة النسبية للمجندين الدينيين - القوميين. وهذا الوضع هو بقدر كبير (وليس عن قصد) نتيجة للإصلاحات التي أجرتها شعبة القوة البشرية على نظام التجنيد العام في جيش الدفاع الإسرائيلي في سنة ١٩٩٥، والتي تهدف إلى إعطاء ثقل أكبر لرغبات المجندين بشأن التوزيع في الخدمة العسكرية. وحيث أن الطريقة الجديدة تسمح للمجندين - وتشجعهم - بأداء رغباتهم بشأن الوحدة التي يريدون الخدمة فيها (في حدود معينة)، فإنها تسهل للكثيرين منهم التنسيق فيما بينهم حول رغباتهم الشخصية، وبالتالي فإن ذلك يزيد من احتمال أن يخدموا معاً في وحدات معينة.

وفي مجالات معينة من الحياة العسكرية نجد إذاً في الوقت الحالي كتلة حرجة من القوات الدينية - القومية. وهؤلاء يتميزون بأسلوب حياتهم وبالزي الذى يرتدونه (وخاصة غطاء الرأس)، وكذلك باستعدادهم للتعبير عن مطالب جماعية بشكل أقوى مما كان في الماضي. وتبرز هذه المطالب في مراحل رئيسية من الحياة العسكرية. فمثلا في حفل أداء يمين الولاء لجيش الدفاع الإسرائيلي ترد كل الجماعات العلمانية على قسم المقاتل وراء الضابط القائد الذي يقول: " أقسم"، في حين يرد الجنود الدينيون: " أعلن". علاوة على ذلك فإنه مع تزايد عدد المجندين الدينيين في بعض الوحدات، وجد الضباط أنه من الأفضل إقامة "أيام ثقافية "مستقلة لكل من هاتين الفئتين من الجنود. وفي مناسبات أخرى طلب الجنود أنفسهم أن يتم الاحتفال بالتخرج في احتفالات منفصلة. لا تمثل أي حالة من هذه الحالات أهمية خاصة. ومع ذلك لا يجب الاستهانة بأهميتها الرمزية. وإذا تطرقنا إلى هذه الحالات مجتمعة، فإنها تبين أن أساليب الحياة المختلفة - التي تضع جداراً فاصلاً بين الفئتين الدينية والعلمانية - بدأت تجد لها مكانا في جيش الدفاع الإسرائيلي. وإذا استمر هذا الوضع، فإن الفجوة القائمة بين الفئتين قد تتسع أكثر وأكثر بعد أن ينهي الجنود خدمتهم العسكرية ويعودوا إلى الحياة المدنية.



الجيش المصري: سلاح واقتصاد

Guns and Butter in The Egyptian Army
Hillel Frisch

Middle East Review of International Affairs Vol 5 (Summer 2001) No 2

دورية الشرق الأوسط للشئون الدولية - المجلد الخامس- العدد الثانى (صيف ٢٠٠١)

بقلم: هيليل فريش - إعداد : زينب بهجت

يتعرض هذا المقال بالتحليل للجيش المصري: مهمته ومراحل نموه وعملية تحديثه على مدى العقود الطويلة الماضية، ويقدم تحليلاً لعلاقة الجيش بميدان الحياة السياسية والحياة المدنية عموماً. كما يحاول المقال إثبات أن القوات المسلحة المصرية تجمع بين سمات الجيش الحديث وسمات جيش ما بعد الحداثة. ويسعى المقال إلى فك لغز كيف استطاع الجيش المصري الا يضحى بشىء من سلاحه، كماً أو كيفاً، ولم تهبط رواتب أفراده هبوطاً شديداً، رغم ما يبدو من انكماش واضح في ميزانيته.

يبدو لي أن الجيش المصري يمتلك مقومات جيش العصر "الحديث "(بما كانت تعنيه الكلمة أثناء الخمسينيات من القرن الماضي، عندما هيمنت الوطنية والقومية على المؤسسات العسكرية) في زمن ما بعد الحداثة. فمن ناحية، يتسم جيش ما بعد الحداثة بصغر الحجم، أما الجيش المصري فهو لا يزال كبير الحجم. ومن ناحية أخرى، يتسم جيش ما بعد الحداثة بتزايد اندماج المجتمعين العسكري والمدني، أما الجيش المصري فقد قام ببناء نحو ١٧ مدينة عسكرية ليعزل نفسه عن المجتمع المدني.

يقول برنارد بوين إن الجيوش الغربية في زمن ما بعد الحداثة تواجه حاجة ملحة تتمثل في ضرورة التكيف مع حقيقة أن كوادرها من الرجال لديهم زوجات لا يستطعن الاستغناء عن الانخراط في المجتمع المدني . ورغم ذلك، فإن مجلة النصر - مجلة الجيش المصري الرسمية - تكرس أبواباً كاملة تعكس حقيقة أن زوجات أفراد الجيش المصري - مهما بلغت خبرتهن بالحياة والناس - يكتفين بالقيام بدور الأمهات.

ما أريد قوله هو أن روح القوات المسلحة المصرية وخطابها لا يزالان يشابهان الأسلوب الذى كان سائدا أوائل القرن العشرين ومنتصفه، فلا يزال الجيش المصري هو المستودع الذي يحفظ القيم، ويدافع عن الدولة والأمة، ويقف دوماً على أهبة الاستعداد للذود عن استقلالها وسلامة أراضيها.

هذه النظرة السريعة على أية حال لا تعطينا تصوراً كاملاً عن موقف الجيش المصري. فمع تدقيق النظر، سنجد أن القوات المسلحة المصرية تواجه انتقادات بسبب ارتفاع معدل إنفاقها. يقول أحمد إبراهيم محمود في الأهرام "منذ أواسط السبعينيات، وضعت مصر نصب أعينها إعطاء أولوية قصوى للقيمة الداخلية لمواجهة أعبائها الاقتصادية المتنامية". وهناك إشارة أوضح لهذه النقطة تتجلى في قيام عبدالمنعم سعيد، المدير المتميز لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالثناء على مزايا المساعدة الأمريكية المدنية، مقارنا إياها بمساعداتها العسكرية، رغم أن الحصص المالية المخصصة للنوع الثاني من المساعدات أكثر بكثير. أما الصحف المصرية فهي تكرس مقالات عديدة للثناء على الخدمات التي يقدمها الجيش المصري في المجالين المدني والتنموي، كما لو كان الهدف من ذلك هو إظهار الدعم والمساندة للمساهمة التي يقدمها الجيش للأمة على هذه الجبهة الداخلية الأهم.

هذا التوتر الناجم عن وجود رغبة في الاحتفاظ لجيش كبير الحجم ورغبة في معالجة المشاكل الاجتماعية الدقيقة التي يواجهها المجتمع المصري والتي لا أمل في علاجها غالبا هو العامل الأساسي الذى يمكن الاستعانة به في تحليل مهمة القوات

المسلحة المصرية ووضعها السياسي. وهنا يظهر تناقض صارخ. فمن جهة، يتفق قادة الجيش المصري والخبراء من خارج مصر علي أن القوات المسلحة المصرية وصلت إلى مرحلة متقدمة من الخبرة والتحديث الجذري بالنسبة لقواتها وهيكلها ومعداتها، رغم أن عدد أفرادها يبلغ نحو ٤٢٠,٠٠٠ ألف فرد. ومن ناحية أخرى، فقد هبطت ميزانية الجيش الحقيقية التقديرية بمقدار النصف خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وفي ذات الوقت، انخفضت المساعدة الأمريكية المقدمة للجيش المصري، والتي تقدر بنحو ١٠٣ بلايين دولار سنويا غير مدرجة في ميزانية الجيش، بمقدار ٥٠٪.

كيف إذاً يمكن الجمع بين كل هذه العوامل. جدير بالذكر أن الأسلحة المعقدة المتطورة – التي يتدرج تحتها المعدات المطلوبة لإنشاء أنظمة جديدة في القيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات – تعني بالضرورة زيادة تكاليف التشغيل ورفع كفاءة الضباط المكلفين وغير المكلفين. المساعدة الأمريكية المقدمة لمصر لا تغطي هذه التكاليف. ولابد للجيش كي يوازن حساباته أن يضحي بالكم في مقابل الكيف، أو أن تخفض رواتبه خفضا كبيرا. والثورة التي قامت في فبراير ١٩٨٦ داخل قوات الأمن المركزي للاحتجاج علي الأجور المنخفضة تشير إلى أن خفض الرواتب لن يكون مجديا للعملية السياسية. ولم يكن هذا مجديا أيضاً مع ارتفاع المد الأصولي الإسلامي. كيف إذاً نفك رموز هذا اللغز الواضح، بينما نحلل مهمة الجيش المصري، وهيكل قواته، وقدراته، وعلاقته بالمجتمع المدني؟

مهمة القوات المسلحة المصرية:

مهمة الجيش المصري، كما يرد في تعريف القادة السياسيين، هي الدفاع عن مصر وتحقيق مصالحها القومية.

وكثيراً ما يظهر التركيز علي الدفاع لا الهجوم، وعلى السلام لا الحرب في كل الخطب العامة التي يوجهها الساسة البارزون والوزراء، بمن فيهم وزير الدفاع. في خطاب ألقاه الرئيس حسني مبارك في نوفمبر عام ١٩٩٥ قال "بصورة عامة، فإن المستوى الذى وصلت إليه قواتنا المسلحة هو مصدر فخر لنا جميعا، فهي قادرة علي ردع أي خطر يهدد أمننا القومي". وعندما سئل الرئيس عن النقد الذي توجهه دول أخرى لمصر لأنها تتوسع في نفوذها العسكري، أجاب "إن الدعوة إلى إضعاف الجيش المصري هي دعوة غرضها التضليل. لابد أن نحتفظ بقوة عسكرية قادرة علي الردع في الوقت الذى نعمل فيه من أجل تحقيق السلام".

في أكتوبر عام ١٩٩٦، ربط مبارك قدرة الردع المصرية بالحاجة إلى الحفاظ على عملية السلام العربية – الإسرائيلية، حيث قال إن الجيش المصرى القوى ساعد على الحفاظ على الاستقرار الاقليمي وعلى فرصة تحقيق السلام. وطبقاً للموجز الرسمي الذى لخص حديث الرئيس وقتها فإن "التاريخ قد علمنا أن السبب في نشوب كثير من الحروب هو ضعف أحد الطرفين، وزيادة ونمو القوة العسكرية للطرف الثاني، وهذا ما يدفع الطرف الثاني للهجوم، وقد حدث ذلك ولا يزال يحدث من حولنا، وعليه، فإن السلام والاستقرار لابد أن يتواجدا تحت مظلة القوة العسكرية التي تحميهما وتحافظ عليهما.

ترددت فيما بعد تصريحات تحمل مضمونا مشابها على لسان وزير الدفاع والإنتاج الحربي المشير محمد حسين طنطاوي، حيث قال "إن السلام لا يعني الركون إلى الراحة والاسترخاء. إن التطور المستمر لأنظمة الجيش وسباق التسلح يثبتان أن البقاء للأقوى وأن القوة العسكرية ستكون دائما مطلوبة وضرورية. لقد أصبحت القوة العسكرية شرطا أساسيا لتحقيق السلام، وأى تهديد يمس دولة عربية أو أفريقية يعد تهديدا لأمن مصر القومي".

وقد عبر اللواء محمد سيف الدين جلال قائد الجيش الثالث الميداني عن هذا الموقف الأساسي لكن باختلاف بسيط، وذلك في أعقاب الانتهاء من تدريبات جبل فرعون عام ١٩٩٨، عندما قال "إن هذا التدريب يؤكد للعالم الدور الفعال الذى تلعبه القوات المسلحة المصرية. أن القوات المسلحة المصرية تنير مسيرة مصر الدبلوماسية كي تفرض سلام الطرف القوى، تلك المسيرة التي بدأت في السادس من أكتوبر (بداية حرب عام ١٩٧٣ مع إسرائيل). وحتى عندما طلب من قائد القوات الجوية أن يقدم تقييماً لقواته، ركز أكثر ما ركز على مهمتها الدفاعية الأساسية، وكان ذلك في مقابلة أجريت معه عام ١٩٩٩، حيث قال "نحن لا يمكن الاستخفاف بنا، ولا يمكن هزيمتنا".

ورغم كل ما تعكسه كل هذه التصريحات من تأكيد وتشديد على الردع، فإنها تعكس، وعلى قدم المساواة، حقيقة أن الردع لا يتحقق إلا بمضاعفة القدرات الهجومية بما يتناسب مع القوة المكنة للخصم، ولا يمكن استبعاد إمكانية الدخول في حرب مع إسرائيل في هذا الإطار. ففي مقالة كتبها أيضاً أحمد إبراهيم محمود، حيث أكد فيها على التزام مصر بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يقول:

أن المدرسة الفكرية التي ينتهجها الجيش المصري، وعند تقييمها من الناحية الاستراتيجية، تؤمن بأن هناك حزمة من العوامل التي من المتحمل أن .. تدفع أياً من الطرفين في اتجاه الحرب أو في اتجاه السلام

.. احتمالات اندلاع مواجهة مسلحة بين مصر وإسرائيل أو عدم اندلاعها تعتمد على العوامل الأساسية التالية: غموض أو نقص المعلومات الخاصة بالنوايا الإسرائيلية .. القدرات العسكرية لإسرائيل ومدى تطورها .. حجم ونمط القوات المسلحة الإسرائيلية (و) التحالفات والمحاور العسكرية التي تحتفظ بها إسرائيل مع دول أخرى .. لهذا، فإن شفافية النوايا والمخططات (الإسرائيلية) .. بالنسبة للتطور العسكري وتطوير القدرات العسكرية (و) المضى قدما في طريق التسوية العربية - الإسرائيلية سوف تساعد إلى حد كبير في تجنب نشوب مواجهة مسلحة في المنطقة، والعكس صحيح.

هيكل الجيش ، وقدراته، واستعداداته لخوض المعركة:

القرار بعيد النظر الذى اتخذه الرئيس أنور السادات في أوائل السبعينيات للتخلى عن الراعي الروسي من أجل الراعي الأمريكي قد أرسى قواعد التحول الجذري في الجيش المصري من (قوات) مسلحة تتضمن جيشاً يعتمد في أغلبه علي المشاه، وقوات جوية ضعيفة. وبحرية غايتها أولا وأخيرا الدفاع، إلى "القوات المسلحة "المصرية التي تعكس الآن توجها هجوميا" . لقد قدمت الولايات المتحدة ما يوازي ٢٨ بليون دولار أمريكي من المساعدات العسكرية لمصر منذ بداية تقديم تلك المساعدات عام ١٩٧٥، وكان ذلك في شكل صفقات سلاح وتدريب وإقامة مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية. وفي عام ١٩٩٨ لخص عبد المنعم سعيد هذه العلاقة بقوله "إن تحديث القوات المسلحة المصرية على مدى العقدين الماضيين اعتمد بشكل كبير علي المساعدات العسكرية الأمريكية".

ولقد انعكس هذا التحول الجذري للقوات المسلحة في التغيرات التي طرأت علي الهيكل العام للقوات البرية، فبين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٣، تضمنت القوات البرية المصرية عشر فرق. خمس منها ثبت تسلحها أو ميكنتها. في أواخر التسعينيات، اشتمل الجيش المصري على اثنتي عشرة فرقة، تم تسليحها وميكنتها جميعا باستثناء واحدة. بل قد يكون الأهم من هذا وذاك هو تزايد اعتماد هذه الفرق على المعدات الحديثة غربية الصنع ، يشير التقدير إلى أن ٧٠٪ من الدبابات العاملة في الجيش المصري غربية الصنع، بما في ذلك ٤٠٠ دبابة من أصل ٥١٢ دبابة مقاتلة من طراز M-1-A-1 Abrams (بمعدل إصابة / للقتل. وهو المعدل الذى يضارع أو يتفوق علي أي تسليح مبدئي من الدبابات في العالم بأسره). وهذا الطراز أيضاً يتساوى مع الدبابة الإسرائيلية Merkava -3. مصر أيضاً تقوم بتحويل دباباتها من طراز M-60 Al إلى دبابات طراز A3، وكذلك تقوم بتحديث دباباتها الروسية من طراز T-62، وتقوم بإنتاج وتشغيل ٢٤ رشاشاً آليا من طراز SPH 122 mm، وفي طريقها إلى استيعاب ٦٠٠ حاملة أفراد مصفحة من طراز (YPH-765 CAPC) من هولندا.

ولكي تواجه مصر سلاح الخصم، يضع الجيش المصري تحت تصرفه كميات هائلة من الصواريخ المضادة للدبابات والتي أثبتت فعاليتها إبان حرب الخليج عام ١٩٩١ وفي عام ١٩٩٧، تلقى الجيش المصري ٥٤٠ منصة إطلاق من طراز TOW-2، بالليزر من طراز Hellfire - 2. وتسهم جودة الدبابات والصواريخ المضادة للدبابات وقدرتها الحركية في تعزيز القدرات الهجومية للقوات البرية المصرية للحفاظ عليها. وكانت المساهمة الأمريكية التي ساعدت على هذا التحول مساهمة عظيمة للغاية.

وتجسد التأثير المتزايد للمعدات أمريكية الصنع في نطاق أكبر، ألا وهو نطاق القوات الجوية المصرية، التي ضمت في أسطولها منذ أوائل الثمانينات ١٦٠ طائرة مقاتلة من طراز اف ١٦ . بينما تمتلك إسرائيل ثلثي هذا الرقم فحسب. وقد تم تسليح ٨ أسراب مقاتلة من أصل ٢١ سرباً بهذه الطائرات القادرة علي حمل قنابل انزلاقية من طراز ١٥ - GBU وأسلحة ذكية مثل الهاربون من طراز ٨٤ - AFM. وفي غضون السنوات القليلة المقبلة، سيتم تحويل ٢٢٠ مقاتلة من أصل ٥٠٠ مقاتلة إلى طائرات اف - ١٦ وهو نفس الطراز الذى يمثل قوام القدرة الهجومية للقوات الجوية الإسرائيلية.

ولتعزيز العمليات العسكرية البرية - الجوية المشتركة، قامت مصر بشراء وإدماج ٣٦ طائرة مروحية هجومية من طراز أباتشي AH - 64A عالية التطور، والتي سوف يتم تحديثها جميعاً للوصول إلى نموذج D المعدل. وتسليحها بجهاز رادار من طراز Long Bow أو القوس الطويل الذي يستطيع تحديد مكان أهداف برية وجوية. أما الطائرات المروحية الأقدم مثل طائرة الغزال من طراز 342 -SA ، وطائرة Naval Westland Sea King من طراز ٤٧ - MK، وطراز ٢٦ - SH تمثل بقية الأسراب المقاتلة. وكما أشار عبد المنعم سعيد، فإن هذا التحول ما كان ليتم دون أن تقدم الولايات المتحدة هذه المساعدات والتدريبات الهائلة.

وعلى الرغم من تأكيد مصر على قوتها الهجومية الجوية، فإنها لا تزال ملتزمة بتعزيز نظامها الدفاعي الجوي الذى طالما عرفت بقوته منذ القدم. التقليد

الثابت الذى تحافظ عليه مصر يتمثل في حقيقة أن قيادة الدفاع الجوي تعد فرعا مستقلا بذاته ينفصل عن القوات الجوية، ويرفع تقاريره إلى وزير الدفاع والإنتاج الحربي، بدلا من قائد القوات الجوية أو حتى رئيس هيئة الأركان. ويتمثل الاعتماد المتزايد علي الصناعة الأمريكية في مجال الأسلحة في الاستعانة بصواريخ أرض - جو (SAM)، ويدخل في إطار ذلك الصفقة التي تمت عام ١٩٩٨ لشراء ١٠٠٠ صاروخ شينجر (أعلى سلاح مضاد للطائرات تقدما في العالم بأسره) وأنظمة الإنذار المتقدمة (طائرات جرومان عين الصقر Grumman Hawkeye . وطبقا للخبير العسكري شموئيل جوردون فإن سلاح الجو المصري، وهو المحور الذى يرتكز عليه التحالف العربي في حالة الحرب، في طريقه لاستكمال عملية تحول طويلة إلى الأنظمة والتقنيات الغربية. فلقد قام بشراء أنظمة عديدة حديثة، مثل الطائرات، والمروحيات المقاتلة، والذخيرة جو - جو، وجو - أرض المواجهة، وأنظمة c41، وأنظمة الإنذار المبكر، وأنظمة الحرب الإلكترونية.

حتى البحرية المصرية - التي طالما عرفت بأنها حصن مصر غير المنيع - فقد خضعت هي الأخرى لتغيير جوهري. ومرة أخرى يمكن أن نعزي هذا التطور إلى المساعدة الأمريكية .فعلى مدى العشرين عاما الماضية، خضعت البحرية المصرية لعملية إعادة هيكلة جذرية. لكن المعدات الجديدة المتقدمة والتقنية التي يتم الاستعانة بها في دول غربية تسببت في إيجاد مشكلة. فبينما أصبحت التقنية - المستخدمة في البحرية المصرية أعلي وأرقي مما كانت عليه في السبعينيات، فإن نقطة الضعف الأساسية التي تعاني منها البحرية حتى الآن هي ضعف مستوى أفرادها. ويرجع هذا في المقام الأول إلى صعوبة تدريب الأفراد بفعالية علي ظهر عدد كبير من السفن المختلفة الواردة من بلدان مختلفة والتي تعمل بمستويات تقنية مختلفة.

في الثمانينات، بدأت البحرية المصرية في استبدال السفن السوفيتية بمعدات غربية حديثة، تتضمن قوارب الصواريخ من طراز رمضان Ramdan بريطانية الصنع وفرقاطات الصواريخ من طراز دسكوبييرتا Descubierta إسبانية الصنع، وحاولت البحرية المصرية تحديث سفنها القديمة عن طريق تزويدها بأجهزة الرادار الغربية، وأنظمة الحرب الإلكترونية. وتمثلت أنجح محاولات البحرية المصرية لتحديث كفاءتها في شراء أربع غواصات جديدة من طراز روميو Romeo صينية الصنع، وآخر ما توصلت إليه الصناعة الأمريكية في الأسلحة وأنظمة الكشف، بما في ذلك صواريخ المياه التحتية - إلى السطح من طراز هاربون.

أما في التسعينات، وكرد علي رفع إسرائيل كفاءة بحريتها، دخلت البحرية المصرية عقداً طويلاً من التحديث لإحلال السفن السوفيتية المتهالكة بسفن وتقنيات أخرى غربية حديثة، معتمدة على الولايات المتحدة كمصدر أساسي لتوفير العتاد والتدريب. وكانت الولايات المتحدة علي استعداد للمساعدة لأنها إلى حد ما أرادت الاحتفاظ بقوة بحرية قوية صديقة في المنطقة الواقعة بين الخليج الفارسي والبحر الأبيض المتوسط لتأمين صادراتها البترولية وطرقها التجارية. وقد أكملت مصر هذه الصفقات عام ١٩٩٦ بشراء أربع فرقاطات حديثة من طراز Oliver Hazard Perry، وعشر مروحيات من طراز Super Sea Sprite. وتعتزم مصر تغيير أسطولها من الغواصات بغواصات أمريكية أو هولندية أو ألمانية. ونتيجة لهذه العملية الطويلة من إعادة الهيكلة، فإن البحرية المصرية تحولت من قوة كان يستهان بأمرها إلى وجود عسكري ذى نفوذ.

ولأن المساعدة العسكرية الأمريكية أضحت ذات أهمية كبرى في حساب ميزان التفوق العسكري في منطقة الشرق الأوسط، فإنه من الأهمية بمكان أن نلقى نظرة علي الفوائد التي حققتها المساعدة الأمريكية لمصر، مقارنة بما حققته لعدوتها الأشد خطورة إسرائيل. بصفة عامة، كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي كانت ترفض تصدير أكثر تقنياتها العسكرية تقدما. تغير هذا بقرار الرئيس كلينتون بيع صاروخ AMRAAM من طراز١٢٠ - AIM للإمارات العربية المتحدة. هذا الصاروخ - الذى يزيد من فرص البقاء علي قيد الحياة بالنسبة لقائد الطائرة المقاتلة، حيث يمكن قائد الطائرة من الإفلات بطائرته علي الفور بعد إطلاق الصاروخ، ومنازلة أهداف أخرى، هو أحدث صواريخ الجو - جو الموجودة في الترسانة العسكرية الأمريكية. وقد قوبل طلب مصر شراء هذا الصاروخ بالرفض المستمر من جانب وزارة الدفاع الأمريكية نظراً لاعتراض إسرائيل الشديد، وبدلا من ذلك، قامت مصر باستقبال أسلحة أقل تقدما لكنها على ذات المستوى من الروعة مثل صواريخ جو - جو Resistance-Flare من طراز AIM -9-M، صواريخ كهرومغناطيسية من طراز AIM - 7 -M ، أنظمة الملاحة الليلية Pathfinder، ومصوبات الليزر Sharp Shooter، وصواريخ سينجر الانتقامية المحمولة علي مركبات.

وبينما استقبلت كل من مصر وإسرائيل كمية ضخمة من الطائرات المقاتلة المتقدمة من الولايات

المتحدة، فإن التعاون الدفاعي بين أمريكا وإسرائيل أثبت أنه في صالح مضاعفة قدرة إسرائيل العسكرية. فقلد قدمت الولايات المتحدة دعماً لبرنامج الصاروخ سهم Arrow المضاد للقذائف الباليستية من خلال تمويل ٧٠٪ من تكاليف التطوير، وتوفير ١٥٦ مليون دولار لنشر بطارية ثالثة من صواريخ السهم. علاوة علي ذلك فقد تم مد قناة جوية سريعة لإرسال تعزيزات الطوارئ (AIR Mark) ، وأصبحت إسرائيل علي اتصال مباشر بنظام إنذار مبكر للكشف عن إطلاق صواريخ أرض - أرض من خلال توصيل خط ساخن بين وزارة الدفاع الأمريكية ووزير الدفاع الإسرائيلي.

ونظرا لامتلاكها معظم الطائرات والدبابات المقاتلة الأمريكية المتطورة، مثل طائرات الأباتشي المروحية المقاتلة طراز A ٦٤، وطائرات إف - ٦١ المقاتلة من طراز Fightimg Falcon والدبابات المقاتلة Abrams من طراز M-1 A-1، يمكن القول إن السلاح المصري متساو أو على الأقل شبه متساو مع السلاح الإسرائيلي. لكن نقطة التفوق التي تتغلب بها إسرائيل علي مصر تكمن في قدرة الأولى علي تطوير وتصنيع السلاح والذخيرة محليا باستخدام أكثر التقنيات المتطورة، على الرغم من أن القيود المالية تمنعها من إنتاج كميات كبيرة من هذه الأنظمة . كما أن المحللين المصريين على اقتناع تام بأن الولايات المتحدة تحتفظ بفجوة تكنولوجية لصالح إسرائيل.

ولم يقتصر تحول القوات المسلحة المصرية إلى الغرب علي السلاح أو هيكل القوة فحسب، بل تعدى ذلك ليشمل التدريب أيضاً. وإجراء المناورات التدريبية مع الولايات المتحدة يمثل جزءاً هاماً من هذا التدريب. وفي هذا الإطار، بدأت مناورات "النجم الساطع "الواسعة النطاق في عام ١٩٨١، ويتم إجراؤها كل عامين. وقد تضمنت مناورات عام ١٩٩٩ - ٦٦,٠٠٠ جندي من إحدى عشرة دولة بما فيها مصر، والولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، واليونان، والكويت. وكان قائد القوات المشتركة للمناورات جنرال بالجيش الأمريكي.

وإيمانا منها بأن الاعتماد علي قوة عالية التدريب هو إحدى السمات الأساسية للجيوش الحديثة، قطعت مصر شوطاً طويلاً لتحسين كفاءة أفرادها العاملين بالجيش. وبالفعل جرى التحول الجذري في كفاءة الضباط والجنود حتى قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، عندما مثل طلاب مرحلتى التعليم الثانوي والجامعي نسبة ٦٠٪ ممن شاركوا في الحرب. وظاهرياً لا يجب أن تواجه مصر صعوبة في الاحتفاظ بهذا المستوى، بل وتحسين هذا الرقم. فكل عام يتخرج نحو ٢٥٠,٠٠٠ طالب من المدارس الثانوية، ويتخرج نصف هذا الرقم من الجامعة التي تعد حوضا جاذباً للمجندين، خاصة الضباط. وفي نفس الوقت، فإن القوات المسلحة تقوم بتجنيد ٨٠,٠٠٠ شاب كل عام. ولهذا لم يكن مدهشاً أن تكتب الأهرام عام ١٩٩٤ أن ٧٠٪ من أفراد الجيش حصلوا علي الأقل على تعليم ثانوي.

ومن الناحية النظرية، لابد أن تتوافر لدى القوات المسلحة القدرة علي اختيار الأفراد العاملين بها بعناية فائقة من بين تلك الأعداد والأرقام الهائلة. غير أن هناك ما يثبت أن استعداد الأعداد المنضمة وكفاءتها لا يفيان بالتوقعات المطلوبة. علي سبيل المثال، قامت القوات المسلحة المصرية عام ١٩٩٦ بإرسال بعثتين للجماعات المصرية المغترية بالخارج للترويج للانضمام للقوات المسلحة. وقد تكلفت هذه الخطوة تكاليف باهظة يمكن تبريرها فقط بالقول إن نظام التعليم المحلي لا يفرز نوعية الجند التي تراها القوات المسلحة ضرورية لبناء جيش متزايد التعقيد.

في أحد أعدادها الصادرة، أشارت مجلة "النصر" إلى الكليات العسكرية حيث قالت أن الجيش المصري لا يقوم دائماً باستقطاب الأفراد ذوى المستوى المطلوب. وحثت المقالة التي كتبت عام ١٩٩٦ خريجي المدارس الثانوية أن يفكروا ملياً في الانضمام إلى الجيش من خلال محاولة إقناعهم أن الكليات العسكرية التي سوف يتلقون فيها تعليمهم وتدريبهم افضل من نظيراتها المدنية. وأدى ذلك إلى إيجاد منافسة قوية بين الكليات العسكرية وبرامج الهندسة والكمبيوتر التي تقدمها جامعات مصر إقليميا. غير أن الظاهر من الصور، ومن الطلبة الذين تم إجراء مقابلة معهم، أن الكليات العسكرية لم تنجح في استقطاب صفوة المدنيين والمستغربين في المجتمع المصري. بينما تعتبر القوات المسلحة وسيلة للصعود والارتقاء في مصر، فإن نمط الأفراد الذين يستخدمون هذه الوسيلة هم أقل من حيث المستوى التعليمي، وأكثر من حيث الأصل الريفي. وفي محاولة لتحليل قضية التعليم في مصر نشرتها جريدة الأهرام ويكلي باللغة الإنجليزية جاء أن معدل الإنفاق على الطلبة الريفيين الملتحقين بالمدارس الحكومية كان ٢٨,٥٪ فقط من معدل الإنفاق علي طلبة المدينة.

من هو العدو؟

مصر تركز معظم قدراتها ومعداتها وأسلوب نشر قواتها تركيزاً بالغاً لمواجهة جبهة واحدة ومنازلة قوة واحدة هي قوات الدفاع الإسرائيلية. لقد أبان المصورون عن هذه الحقيقة منذ مناورات بدر - ٩٦ التي جرت عام ١٩٩٦، والتي اختارت مصر فيها

إسرائيل كهدف تدريبي. في أوائل التسعينيات، كان لا يزال هدف المناورات متروكا دون تسمية. بالنسبة لمناورات بدر - ٩٦ ، فقد جرت، طبقا لوصف رسمي، في منطقة سفاجة على مدى عشرة أيام، بدأت بإنزال كتيبة مشاه ميكانيكية على الشاطئ مدعومة بالبحرية، والقوات الجوية، والعمليات الدفاعية الجوية. وبينما اخترقت الكتيبة المنطقة الواقعة خلف الساحل، انضمت إليها حرس الحدود، وقوات الاصطدام، والمظليون ووحدات متخصصة من الفيالق الهندسية والكيميائية والحرب الإلكترونية. طبقا لعاموس جيلبوا فإن "مناورات بدر - ٩٦ التي جرت في صيف ١٩٩٦ تعكس حالة التأهب القتالية لدى الجانب المصري. وكان المفترض أن تكون المناورات رداً علي هجوم (إسرائيلي) افتراضي علي الجبهة المصرية، يدخل فيه الجيش المصري أولاً بصورة دفاعية ثم يتحول إلى هجوم مضاد، ثم يستولى في النهاية علي كل سيناء بما في ذلك القيام باختراق بسيط للحدود الدولية.

هناك مناورات أخرى واسعة النطاق هي مناورات جبل فرعون التي جرت في الثاني والعشرين من إبريل ١٩٩٨، والتي ركزت أيضاً على تعزيز قدرات مصر الهجومية في مواجهة القوات الإسرائيلية. قام بتنفيذ هذه المناورات الجيش الثالث الميداني الموجود علي طول الجزء الأوسط والجنوبي من قناة السويس، واشتركت فيها القوات الجوية، والبحرية، والدفاع الجوي، والمظليون، وقوات متخصصة. وركز المشروع علي القتال في المناطق الصحراوية والجبلية والساحلية، وهي السمات الطبوغرافية المتنوعة الموجودة في سيناء.

تطوير الأسلحة غير التقليدية

يتضح ربط مصر القوى بين سعيها لتطوير أسلحتها وبين الجبهة الإسرائيلية أكثر فأكثر في جهودها الرامية لتطوير قدراتها غير التقليدية. بالنسبة لقدراتها التقليدية فإن مصر تستطيع تبرير اهتمامها بتعزيز قدرات الانتشار السريع لديها بالحاجة إلى إظهار مدى قوتها في منطقة الخليج في حال انضمامها لقوى أخرى. وقد عبر عبد المنعم سعيد عن هذا الهدف في إطار التحول الأكبر الذى طرأ علي سياسة مصر الخارجية، ذلك التحول الذى أصبح يؤكد علي المصالح الجغرافية - الاقتصادية أكثر من المصالح الجغرافية - الاستراتيجية. يقول عبد المنعم سعيد "منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، أصبحت مصر مطالبة بإظهار مدى ما تتمتع به من قوة في المنطقة للتأكيد علي مصالحها الاقتصادية المتصلة بالبترول، وتوظيف عمالتها، وتحويلاتها النقدية. وقد باءت محاولة مد مظلة أمنية مصرية - سورية مشتركة لدول الخليج العربي طبقاً لهذه السياسة في بروتوكول دمشق عام ١٩٩٢ بالفشل.

أما بالنسبة لقدرات مصر غير التقليدية فلا ينطبق عليها هذا القول. فالتصريحات المصرية لا تذكر شيئاً البتة عن قدرات مصر غير التقليدية، بل أنها تؤكد مراراً وتكراراً علي أن مصر معنية أساساً بتحقيق قدرة الردع علي أقصى تقدير، إن لم يكن مجرد الوقوف علي قدم المساواة مع إسرائيل فيما يتعلق بالناحية التقليدية. وعلي الرغم من ذلك، فلا تزال هناك مخاوف من أن تمنح المساعدة الأمريكية الموارد اللازمة لتطوير القدرات غير التقليدية. فمصر تمتلك منشآت للحرب الكيميائية، وتتعاون مع كوريا الشمالية لتطوير الصواريخ الباليستية، وقامت بشراء صواريخ سكود - سي من كوريا الشمالية - يبلغ مدى الصاروخ الواحد ٦٠٠ كم، مما يجعل إسرائيل في مدى الإصابة. وقد رفضت مصر وسوريا بشدة التوقيع علي معاهدة الأسلحة الكيميائية ما لم توقع إسرائيل أولا على اتفاقية منع الانتشار النووي.

العلاقات المدنية - العسكرية: الجيش والأصوليون الإسلاميون:

طبقا لما يقوله فيليب دروز - فينسنت، فإن الجيش المصري - أو على الأقل صفوفه الأعلى وقوات الخط الأمامي يتمتعون بمزايا الصفوة وذلك لسبب وجيه: "في مصر، غالبا ما تكون الشرطة والجيش، من بين مراكز القوى الأخرى المملوكة للنظام الحاكم، هما الملاذ الأخير الذى يمكن اللجوء إليه". فقد اعتمد رئيس الدولة علي الجيش عام ١٩٨١ عندما اغتيل السادات واعتمد عليه أيضاً في عام ١٩٨٦، عندما ثار أفراد قوات الأمن المركزي الذين لم يحظوا سوى بمرتبات هزيلة وتسليح ضعيف. قوات الأمن المركزي ذاتها تم تأسيسها عام ١٩٧٧ في أعقاب أحداث الشغب التي وقعت عام ١٩٧٧ بسبب الغذاء - حيث كانت هذه هي أعنف ثورة شعبية قامت ضد النظام الحاكم المصري منذ اعتلاء الجيش المصري السلطة في انقلاب ١٩٥٢، وقد اشرف مبارك علي بناء قوات الأمن المركزي وتعهدها بالرعاية والاهتمام على أن تكون الثقل المقابل لنفوذ الجيش.

وقد شهدت مصر أثناء الثمانينات والتسعينيات، بعض الأعمال المتطرفة التي نبعت من عنف ديني. بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ لقى أكثر من ١٠٠٠ شخص مصرعهم من جراء هذه الأعمال. كان أكثر تلك الأعمال جلبا لسوء السمعة، رغم أنها لم تكن أكثرها سفكا للدماء، هو الهجوم الذى شنته مجموعة من الأصوليين على وفد من السائحين في الأقصر في نوفمبر عام ١٩٩٧. حيث لقي ٥٨ شخصا مصرعهم. ولم يلعب الجيش سوى دور بسيط في مواجهة هؤلاء

الأصوليين. في هذه الحادثة مثلا، انحصر دور الجيش في نقل المصابين الذين بلغ عددهم ١٤ مصابا إلى مستشفي عسكري بواسطة طائرات هليكوبتر تابعة للجيش أيضاً. إذن فإن محاربة الإرهاب ليست هي المهمة التي ينظر إليها باعتبارها مهمة الجيش التي لابد أن يتولاها مباشرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض المسؤولين البارزين كثيرا ما يحذرون من أن القوات المسلحة لابد وأن تتدخل في حالة تزايد موجات العنف. إذن فإن الدور الذى تلعبه القوات المسلحة أساسا قد انصب علي توفير قوة ردع حاسمة تقف في الخلفية.

الحذر الذى يتعامل به النظام الحاكم مع هذا الأمر ليس لغزا مستعصي الفهم. فهناك خطر يهدد الجيش في حالة تورطه في قمع العنف الإسلامي الأصولي المتزايد وهو أن يتعرض لتسلل الأصوليين إليه. فقد ضمت المجموعة التي اغتالت الرئيس السادات عقيداً بالجيش وضابط احتياط برتبة مقدم. وبينما عكف الرئيس مبارك علي بناء وتأسيس قوات الأمن المركزي باهتمام وعناية علي أمل أن تكون الثقل المقابل لنفوذ الجيش، فقد كان مجبرا في أعقاب أعمال شغب ١٩٨٦ علي تسريح ٢٠,٠٠٠ من أفرادها، ربما لتسلل الإسلاميين ولم يكن اغتيال العميل السري رفيع المستوى اللواء رؤوف خيرت أثناء أعمال الشغب ليتم دون تواطؤ ضباط من ذوى الرتب الرفيعة.

وقد خاض الجيش المصري تحديات كبيرة تمثلت في بناء مدن عسكرية لعزل أفراد الجيش عن المجتمع المدنى على أمل أن يتم كبح هذا التسلل. أما الصحف الصادرة عن الجيش فهي دائما ما تحاول أن تنزع صبغة الشرعية عن العقائد الأصولية والجماعات التي تعبر عنها. كتب الفريق أول متقاعد محمد شبل في مجلة "النصر" حيث يداوم علي كتابة بعض التعليقات الإسلامية منها - مقالا أسماه "المتطرفون يرتكبون آثاما كبرى كي يتجنبوا ذنوبا صغرى". وحاول الفريق أول في مقالته أن يمثل كيف أن الأصوليين علي استعداد أن يسفكوا الدماء بسبب أمور ليست ذات أهمية مثل الفصل بين الرجال والنساء، وملابس النساء. وتوضح المقالة أن مذهب المتطرفين في الجزائر ومذهبهم في مصر هما مذهبان متطابقان. مقالة أخرى أدانت - على أسس دينية - استخدام الدين في استثارة الكراهية الطائفية ضد الأقباط، مؤكدا علي أن من يفعلون ذلك ليسوا من الإسلام في شىء، وليسوا من مصر في شىء".

ورغم وجود الجيش المصري في الخلفية، فإن النظام الحاكم ضمن اشتراك الجيش في معركته ضد الأصوليين من خلال تقديم سجنائهم إلى المحاكمة في محاكم عسكرية.

حل اللغز: الجيش والاقتصاد:

كيف إذن تستطيع مصر معالجة مشكلة رفع كفاءة أفراد جيشها ومعداته في وقت تعاني فيها ميزانية من الانخفاض؟

جانب من إجابة هذا السؤال يكمن في قدرة الجيش على العثور علي مصادر بديلة للدخل. وكما أشار بيكارد بالفعل في أواخر الثمانينات، فإن خفض الميزانيات العسكرية في العالم العربي أدى إلى البحث عن مصدر آخر للتمويل من خلال ممارسة أنشطة امتيازية واحتكارية في السوق. قد يكون منفذو هذه الأنشطة هيئات عسكرية، أو شركات مملوكة للجيش، أو أفراد الجيش من ذوى الرتب الكبيرة المحالين على التقاعد المشتغلين بأعمال تتصل بالقوات المسلحة، وقد برز الجيش في هذا الدور بأنه أداة لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي، وإشباع حاجة القوات المسلحة لمشاركة المؤسسات المدنية في عملها الهادف إلى تقنين الدولة. كلا التبريرين تم النظر إليهما في الإطار العام القاضي بوجود نزعة لتوسيع معنى الأمن القومي كي يضم في رحابه الرخاءين الاقتصادي والاجتماعي. وبينما يعكس هذا الاتجاه لدى الغرب أهمية أصحاب الأدوار الاقتصادية داخل الدولة على حساب مخصصات الجيش، فإن مفهوم الأمن القومي الجديد الآخذ في التحول إلى الاقتصاد في مصر يتم استثماره لزيادة الدور الامتيازي الذى يلعبه الجيش في الدولة وفي الاقتصاد.

ويمكن دراسة هذه المقومات بالنظر إلى العلاقة بين الجيش والإنتاج الحربي الذى تحتكره الدولة احتكاراً مطلقاً. في كلمة لوزير الدولة للإنتاج الحربي سابقا محمد الغمراوي فإن "الدولة لن تسمح لأي قطاع أن يمتلك صناعة عسكرية نظراً للدور المهم الذى تلعبه الدولة في إنتاج مواد عسكرية تستخدمها القوات المسلحة". وهناك ضمان أكبر للجيش كي يحتكر الإنتاج الحربي وهو قانون الطوارئ الذى يمنع وبكل فعالية أي احتمال لوضع الصناعة الحربية تحت رقابة القضاء والصحافة. في شهر أكتوبر من العام ١٩٩٩، قام مجلس الشعب بمد فترة القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ لمدة ثلاث سنوات أخرى قادمة، رغم الاحتجاجات العارمة التي عبرت عنها الأحزاب المعارضة. علاوة علي ذلك، لا توجد رقابة قضائية علي ميزانية الجيش.

أكثر من هذا وذاك، فقد قامت الحكومة بتسهيل اندماج الجيش في الميدان الاقتصادي بمعدل يتفوق علي المعدلات السابقة للمشاركة، اصبح ذلك ممكنا من خلال إنشاء الهيئة القومية للمشروعات في يناير

١٩٧٩. وفي عام ١٩٩٤ قامت الهيئة بتشغيل ١٦ مصنعا وتوظيف ٧٥,٠٠٠ شخص، مع توجيه ٤٠٪ من إنتاجها للسوق المدني في هيئة ماكينات زراعية، كابلات، أدوية، علف، مضخات، أفران، وتوسعت الشركات المملوكة للجيش في الدخول في مجالات أخرى مثل إدارة المياه وإنتاج الكهرباء لصالح الوزارات المدنية.

وبينما تزايد توسع المدن المصرية إلى الخارج، أخذ الجيش يجني أرباحا ضخمة من بيع أراضي سبق استخدامها كقواعد عسكرية أو تم بناؤها بسواعد الجند كنوع من العمالة الرخيصة. طبقاً لجريدة أخبار اليوم في أحد أعدادها الصادرة عام ١٩٩٤، فإن الجيش المصري حقق ربحا قدره بليون جنيه مصري نتيجة إبرام صفقات لتنمية أراضى السويس فقط. وقد تعرض الجيش المصري لاتهام بالتهريب عبر منطقتي التجارة الحرتين الخاضعتين لسيطرته في السويس وبورسعيد. كما أن الحكومة تدفع للجيش مقابل عمله في مجال محو الأمية في الأطراف الصحراوية، وتعليم سكان الصعيد، وتنظيم بعثات طبية إلى الصحراء الغربية لتقديم المياه العذبة لسكانها البدو وإنتاج الأدوية وتوزيعها عليهم.

لقد طرأ توسع كبير وفعال علي مهام الجيش الاقتصادية منذ أوائل التسعينيات، ففي عام ١٩٩٦، بدأ وزير الدولة في دراسة بعض المشروعات التنموية، مثل إنتاج الجيش للمعدات الخاصة بتنقية المياه، وتقطير مياه الفضلات لمعالجتها، والتخلص من النفايات. بعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ، اتسعت المهمة المكلف بها الجيش لتشمل "إنشاء قطاعات إنتاجية خاصة في .. الصناعات عالية الدقة التي يصعب علي أي قطاع آخر غير قطاع الإنتاج الحربي تصنيعها، إضافة إلى توفير "الاحتياجات الأساسية للسكان، وللزراعة، والري، واستصلاح الأراضى، وغيرها من الاحتياجات".

أحد المجالات المهمة التي اقتحمها الجيش حديثا هو مجال استصلاح الأراضي، وبالتحديد، فقد لعب الجيش دوراً هاماً في إثنتين من أكبر مشروعات استصلاح الأراضي وإعادة التوزيع العمراني التي تولتها الدولة علي الإطلاق. وتعوّل مصر كثيرا على حقيقة أن تنفيذ هذين المشروعين الهائلين المثيرين للجدل أحدهما في شمال سيناء والآخر في الطرف الجنوبي من الصحراء الغربية (الوادي الجديد) - والذى قد يستغرق ٣٠ عاما، سوف يجعلها قادرة على نشر تعدادها السكاني على نحو ٢٠٪ من أراضيها مقارنة بنسبة الـ ٥٪ الموجودة حالياً.

ترعة السلام، التي سوف تنقل مياه النيل وتغذى بها شبه جزيرة سيناء، هي أكثر المشروعين تقدما، وتطوراً، حيث من المقرر أن يستصلح ٤٢٠,٠٠٠ فدان. وسوف يتم تخصيص نصف المساحة المستصلحة للزراعة مجتمعات عمرانية وصناعات زراعية. أما النصف الثاني فسوف يخصص للزراعة وإنبات الزهور. وتأمل الحكومة المصرية في زيادة تعداد السكان في سيناء كي يصل إلي ثلاثة ملايين نسمة، أي عشرة أضعاف الرقم الحالي.

أما المشروع الثاني، وهو الأكثر طموحا وتطلعا، فهو ما يعرف بمشروع الوادي الجديد أو جنوب الوادي، ويقع في الأطراف الجنوبية للصحراء الغربية، تضمنت المرحلة الأولى للمشروع (المقرر الانتهاء منه عام ٢٠١٧) شق القناة، تركيب أنظمة الري الضخمة، وضع بنية تحتية للزراعة، إنشاء ست مدن كبيرة ، وأربع مناطق تجارة حرة بتكلفة بلغ إجماليها ٣٠٠ بليون جنيه مصري. سيتم توجيه ٣٥٪ من حجم الاستثمار في المشروع إلى الأغراض الزراعية، أما الباقي فسوف يتم استثماره في السياحة والصناعة، خاصة قطاع الصناعات التعدينية واستخراج المعادن. وسوف يتم نقل المياه للمنطقة من بحيرة ناصر عبر قناة توشكى، حتى تصل واحة الفرافرة التي تبعد عن المنطقة ٥٠٠ كم، وسوف يكون الجيش مسؤولا عن عملية التخطيط، وشق القناة، وإزالة الأرض.

أما النقاد فهم يرجعون الخطأ في المشروعين على تركيزهما الكبير على الزراعة التي لا تحظى مصر فيها بمكسب مؤثر نسبيا. وما يثير القلق أكثر هو تحويل المياه التي ستكون في القريب العاجل مطلباً ملحاً لتغطية احتياجات مصر الحالية، إلى مناطق صحراوية تتسم بمستويات تبخير مرتفعة. كما أن المشروع من شأنه إعادة توزيع طبقات المجتمع الدنيا، على الرغم من أن هذه الطبقات تستطيع بالكاد أن تتحمل إعادة التوزيع هذه أو تنجح فيها.

أما النقاد فهم يشعرون بأن جنوب الوادي منطقة بعيدة للغاية، وغير مشجعة علي السكني مما يجعل مسألة توزيع جزء من السكان عليها يثير تساؤلات حول ما إذا كان الأمر يستحق الانتظار. أما الشكوك المثارة حول جدوى هذا المشروع فيمكن تأكيدها من خلال مراقبة الإيقاع البطيء للتقدم في مشروع منطقة سيناء المعروفة بأنها أكثر قربا وأكثر تشجيعا على الاستقرار فيها. وكانت السلطات المصرية تأمل في زيادة تعداد السكان في سيناء على مدى العشرين عاماً الماضية بمقدار مليون ساكن، أما ما يحققه فهو جذب خمس هذا العدد فقط. علاوة علي كل ما تقدم فإن السلطات ذاتها تخشى من أن إنشاء مراكز عمرانية كبرى في جنوب سيناء قد يتيح الفرصة لنمو النشاط الأصولى، وبالتالي قد يضر بالسياحة في المنطقة.

ظاهريا، فإن مشاركة الجيش في المشروع تم تبريرها علي أسس استراتيجية. فقد كان نجاح إسرائيل في اعتداءاتها عبر مساحات شاسعة من الخلاء قد برهن على أن المساحات الصحراوية الممتدة التي كان ينظر إليها في وقت من الأوقات باعتبارها عقبة في طريق الغزاة، لم تعد تمثل عقبة طبيعية كما كان معروفا.

وكان التعاون بين بدو سيناء مع الإدارة الإسرائيلية إبان وجود سيناء تحت الحكم الإسرائيلي مؤشرا علي أن أمن مصر سيكون أفضل بإنشاء مجتمعات غير بدوية في سيناء. وفي ذات الوقت، فإن مشروع سيناء يجسد اتجاه مصر الدفاعي، حيث إنها لن تتجه نحو استثمار مثل هذه المبالغ الطائلة لإعمار وتنمية مناطق ثم إعدادها لشن هجمات عسكرية.

ومهما كانت الأسباب الحقيقية وراء هذه المشروعات القومية، فإنه ما من شك أن تلك المشروعات تتيح فرصة مثالية أمام الجيش للحصول علي تمويلات إضافية لتعزيز مكانته داخل الدولة.

وبالطبع فإن أهمية الجيش كحجر زاوية مهم داخل النظام الحاكم تعني أن بعد نظر الرئيس فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية يتسم بالحكمة وقوة التأثير. فهو يشرف على شغل المناصب الرفيعة داخل الجيش، ويطمئن إلى أن القوات المسلحة لا تحصل على ثناء مبالغ فيه لما تحققه من إنجازات. كما أن ضباط الجيش يتم توزيعهم بصفة دورية ولا يحظون بأية فرصة تشجعهم علي محاولة التدخل في مسائل السياسة المدنية، حتى عندما تؤثر هذه المسائل علي مصالح الجيش. في دراسة استغرقت شهرا كاملا للتغطية التي يجريها التليفزيون الرسمي للدولة في وقت الذروة، لم يرد الجيش الا في نشرات الأخبار فقد، أما في الأردن ، فعلي المقابل، ظل الجيش يتصدر نشرات الأخبار طوال ١٤ يوما من أصل ٣٠ يوما هي مدة الدراسة. الصحافة أيضا نادرا ما تتحدث عن أبناء الجيش. فقط كان هذا التكتم السمة المميزة لحرب أكتوبر ١٩٧٣، أعظم إنجاز عسكري شهدته مصر خلال القرن الماضي.

خاتمة:

تمثل علاقة الجيش المصري بالميدان السياسي عاملا قويا وجوهريا يذكر أي عالم اجتماع بصعوبة وضع إطار نظري للعلاقات العسكرية - المدنية في الشرق الأوسط. فالاختلافات بين الجيوش العربية، من حيث كونها مؤسسات عسكرية ومنظمات قتالية، هي اختلافات شاسعة.

كذلك، فإن القوات المسلحة المصرية تمتلك خصائص جيوش العصر الحديث، وعصر ما بعد الحداثة. على سبيل المثال، فإن الجيش المصري هو جيش كبير الحجم، لكنه يزداد مهارة بمعدل سريع. الجيوش الغربية هي جيوش طرفية بطبيعتها لكنها تندمج سوسيولوجيا مع المجتمع السائد نظراً لاعتمادها على التدريب المهني والتكنولوجي، وحاجتها لزوجات متفهمات ماهرات، ولميلها إلى التواجد في مناطق مدنية. أما الجيش المصري، فهناك فصل مكاني متزايد واتساع في نطاق الأدوار الوظيفية والاقتصادية داخل المجتمع المدني.

من النظرة الأولى يمكن ملاحظة التناقض الواضح بين الفصل المكاني المتزايد واتساع الدور الاقتصادي: فالأول يشير إلى جيش الماضي الحديث، والثاني يمثل سمة من سمات جيش عصر ما بعد الحداثة. توسع الجيش المصري في المجالات المدنية، والصناعية والتكنولوجية علي أية حال، لم تكن له أدنى علاقة بالطبيعة الفردية الصارمة لاختيار الوظائف أو تحويل الأدوار التي تتواءم مع دولة وجيش يعيشان عصر ما بعد الحداثة. إن ما يجري حاليا هو انعكاس لسمات الدولة الحديثة المعروفة في الماضي وجيشها، بل قد يكون انعكاسا لفترات سبقت ذلك. ورغم أن هذا لم يكن هو موقف الجيش - من حيث الاندماج في الاقتصاد - في زمن محمد علي، فإن الموقف الآن مختلف اختلافا جذرياً.

إن سعي جيش بحجم الجيش المصري إلى هذا الفصل يشير إلى أن الدولة لا يزال يفصل بينها وبين التحول إلى دولة خدمية تعيش عصر ما بعد الحداثة الكثير. وقد لا يؤثر ضعف الآمال الاقتصادية لمصر كثيرا على الامتيازات الممنوحة للجيش، لكنها في وقت ما قد تؤثر بشدة علي طموحاتها البعيدة المدي في مواكبة التطورات التكنولوجية التي تقتنيها الجيوش المنافسة. في حال نشوب حرب تقليدية بين الدول، قد ثبت أن ضعف هذه الطموحات الاقتصادية هو عامل مؤثر وخطير، خاصة في وجود عدو إسرائيلي محتمل.

(❖) كاتب المقال هو أحد المحاضرين البارزين بجامعة بار - إيلان، قسم العلوم السياسية، وأحد أكبر الباحثين في مركز BESA للدراسات الاستراتيجية، وهو مؤلف كتاب العد التنازلي نحو إقامة الدولة: بناء دولة فلسطين في الضفة الغربية وغزة (الباني، نيويورك، سني بريس، ١٩٩٨). وكتب مقالات أخرى عن السياسات العبرية والفلسطينية.

٦ خـريطة إرهاب حـمـاس والجـهـاد الإسـلامي

يائوف ليمور (معاريف ٢٠٠١/٨/٧) ـ إعداد: أكرم ألفي*

في إطار غياب أي ردود أفعال مناوئة للإرهاب بواسطة السلطة الفلسطينية ، فإن أعضاء حماس والجهاد الإسلامي مستمرين في العمل بحرية كاملة في المنطقة (أ)، يقومون بعمليات وهجمات قتل في مدي غير مسبوق. فاليوم معظم الجهود موجهة إلي إرسال إرهابيين انتحاريين ، بالإضافة إلى السيارات المفخخة ومهاجمة الشخصيات الإسرائيلية العامة وخطف الجنود، ...الخ. إن القيادات الأمنية قامت مؤخراً بوضع تصور تفصيلي معقول للبنية التحتية لعمليات المنظمتين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ففي خلال الأسبوع الأول من شهر أغسطس، كشفت السلطة الفلسطينية النقاب عن مختبر رئيسي للمفرقعات يعمل في منزل أحد قيادات الجناح العسكري لمنظمة حماس في رام الله . وبعدها بأيام وعقب الهجوم على مطعم سبارو في القدس ، قامت قوات الأمن الفلسطينية بالقبض على قيادتين من حماس هما عبد الله برغوثي وبلال عثمان. وكانت السلطات الإسرائيلية قد أرسلت اسميهما عدة مرات في الشهور الأخيرة للسلطة الفلسطينية في تقارير تضمنت معلومات حول اشتراكهما في أنشطة إرهابية والمطالبة بالقبض عليهما، إلا أن السلطة الفلسطينية لم تقم بفعل واضح إزاءهم، وإنما اكتفت بتحذيرهم بأنهما " معرضان لخطر التصفية الجسدية".

إن آخر طلب قدم للفلسطينيين من اجل القبض على البرغوثي كان صبيحة الهجوم الذى تم في القدس. ففي المحادثات بين وكالة الأمن الإسرائيلية ووكالة المخابرات الفلسطينية، كانت وكالة الأمن الإسرائيلية واضحة بقولها أن البرغوثي منخرط في الإعداد لهجوم إرهابي في وقت قريب. وقد أصبح من المعروف بعد ذلك أن البرغوثي كان هو الذى أرسل المفرقعات والتعليمات لعز الدين مصري، الذي اعد الهجوم الانتحاري في القدس. هذه المعلومات كانت معروفة للفلسطينيين الذين تركوه يمارس عمله.

فقط الثلاثاء الماضي، قام الفلسطينيون بالذهاب إلى منزل البرغوثي للقبض عليه، في نفس الوقت، قاموا أيضاً بالإغارة على بيت بلال عثمان وصعقوا باكتشاف مصنع المفرقعات، والذي تقوم فيه حماس بإعداد القنابل الشديدة التفجير والتي يتم تسليمها فيما بعد للإرهابيين الانتحاريين. وقام الفلسطينيون بمصادرة المعدات واخذ بلال عثمان معهم، ولكنهم رفضوا الإعلان عن الكشف عن هذا المعمل وذلك خوفا من أن يستخدم مثل هذا الإعلان كإثبات لما تقوله إسرائيل بأن الأنشطة الإرهابية مزدهرة ويتم القيام بها تحت أعينهم.

إن رفض القبض على الكوادر الإرهابية هو مشكلة خطيرة بالنسبة لإسرائيل في ضوء تزايد تحركات وجهود كل من حماس والجهاد الإسلامي للإعداد لهجمات في الأراضي الإسرائيلية. منذ وثيقة "تينت ". والتى طالبت السلطة الفلسطينية بالقبض على المطلوبين الهاربين . والتى تم الاتفاق عليها في ١٤ يوليو ٢٠٠١، قامت إسرائيل بإرسال قوائم تفصيلية للسلطة الفلسطينية، تضمنت أسماء ما يزيد عن ١٠٠ إرهابي (معظمهم ينتمون لحماس والجهاد الإسلامي) انخرطوا في ممارسات إرهابية.

باستثناء بعض القبضات "الحمائية"، والتى تم القيام بها بشكل أساسي لحماية الهاربين من التصفية الإسرائيلية، استمرت الكوادر الإرهابية في العمل بشكل حر في المنطقة (أ) والقيام بعمليات قتل إرهابية على نطاق غير مسبوق. اليوم، معظم الجهود متجهة إلى إرسال الإرهابيين الانتحاريين، ولكن هناك خطط لإرسال سيارات مفخخة، ومهاجمة رموز عامة، وخطف جنود. والإعداد لقائمة طويلة من الهجمات المرعبة.

إن حماسة واندفاع المنظمتين الإرهابيتين للقيام بالهجمات اسهم في سهولة - إلى حد ما - جمع الاستخبارات عنهم بواسطة جهاز الأمن الإسرائيلي. بل أن حماس والجهاد الإسلامي تدركان جيدا أن الاندفاع للقيام بمثل هذه الهجمات له أثاره السلبية على السرية، ولكن من وجهة نظرهم فإن هذه مخاطرة محسوبة لا تقاس بالرغبة العارمة في ايذاء إسرائيل. إن هذا الاندفاع المجنون للقيام بهجمات هو الذى أدي في النهاية أيضاً إلي أن العديد من القنابل التي تم إرسالها لإسرائيل، بل والتى استخدمها انتحاريين كانت سيئة النوع.

على الناحية الأخرى، تشهد إسرائيل اليوم موجة ضخمة من الشباب الفلسطيني الذي يتطوع للمهام الانتحارية على خلفية الوضع الاقتصادي المتردي في أراضي السلطة الفلسطينية ونمو الكراهية لإسرائيل. فوفق تقديرات جهاز الأمن الإسرائيلي، فإن هناك العشرات وربما أكثر من الإرهابيين المستعدين اليوم للقيام بعمليات انتحارية، بل أن هناك المزيد من الشباب ينضم إلى هؤلاء يوميا. على النقيض نجد أن قيادات حماس، التى تدعوا الشباب الفلسطيني إلى التضحية بنفسه من أجل النضال، تتخذ إجراءات حاسمة لحماية أبنائها وإرسالهم إلى الخارج. فخلال الشهر الأخير، قام المتحدث الرسمي باسم حماس في قطاع غزة "عبد العزيز الرنتيسي"، والذي دعا في مؤتمر عام الشباب إلى "اقتفاء اثر الشهداء"، بإرسال ابنه محمد للخارج. كذلك قام كل من محمد أبو زاهر وعبد الله نمر حمدان بإرسال أبنائهم خارج أراضي السلطة الفلسطينية لفترات طويلة.

إن جهاز الأمن الإسرائيلي لم يكتف بإرسال قوائم المنخرطين في الإعداد للهجمات الإرهابية للسلطة الفلسطينية فقط، بل أرسل أيضاً قائمة تضم أسماء الإرهابيين الانتحاريين المتوقع قيامهم بهجمات رغم كونهم غير نشطين في الآونة الأخيرة. فمنذ أسابيع قليلة في منطقة "قالقيليا"، القي جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على "نهاد أبو كيشاك" أحد الكوادر في الجناح العسكري لحماس، والذي نشط في المجموعة التى أرسلت إرهابيين انتحاريين إلى تل أبيب Dolphinarium. من بين الأشياء التي وجدت مع نهاد كانت وصية "جودة "والذي كان يخطط للقيام بعملية انتحارية. وقد طالبت إسرائيل السلطة الفلسطينية باعتقال "جودة" بالإضافة إلى محمد خليل وجميل جاد الله، وهما انتحاريين آخرين من الضفة الغربية. إلا أن الثلاثة لا يزالوا حتى اليوم يتحركون بحرية في أراضي السلطة، في انتظار بعثهم لمهمتهم. إن التقديرات الإسرائيلية تؤكد أن المتفجرات التى سوف يستعملها هؤلاء قد تم إعدادها بالفعل وأن تأجيل قيامهم بالعمليات ناتج فقط من صعوبة انتقالهم من الأراضي لداخل إسرائيل، وهو الدور الذي يلعبه قيام الجيش الدفاع الإسرائيلي بحصار المدن الفلسطينية.

إن الحصار الإسرائيلي للمدن الفلسطينية، بالتوازي مع سياسة الرد والردع التى تم تفعيلها في جنين مؤخرا، تم تصميمها لجعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وذلك لإرغامها علي أخذ فعل واضح ضد البنية التحتية للمنظمات الإرهابية والتى تعمل داخل أراضيها وهي المنظمات - بالتحديد حماس والجهاد الإسلامي - التى تنشط بشكل واسع وواضح داخل أراضي السلطة، خاصة بعد الإفراج عن كوادرها من السجون الفلسطينية عند بداية الصراع الأخير. هذا وعلى ضوء تدفق المعلومات والتفاصيل التى أصبحت أكثر وضوحا من استجواب العديد من الكوادر التى تم القبض عليها مؤخراً. فقد نجحت إسرائيل من رسم صورة واضحة للبنية التحتية للمنظمتين، العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه الصورة لم يتم إرسالها للسلطة الفلسطينية، ويتم نشرها هنا لأول مرة. وهو ما يضعنا في الصورة بالنسبة لإمكانيات واحتمالات حدوث هجمات إرهابية في المستقبل القريب في الأراضي الإسرائيلية.

حماس:

معظم قوة جناح حماس العسكري توجد في قطاع غزة، ويضم نحو ١٥٠ كادر مدرب تدريب عسكري. صلاح شاهاديه، أحد الذين أسسوا حماس في ١٩٨٨ في مدرسة الخلايا الإرهابية الصغيرة والمجزئة التى تعمل منفصلة في كل قطاع تحت قيادة وارشادات تأتي من القيادة العليا التى تقود المنظمة. وقد سجن شاهاديه في إسرائيل، وفيما بعد تحت السلطة الفلسطينية، ويوصف على أنه شخص لديه قدرات قيادية غير عادية وقدرة على

وضع استراتيجية عسكرية تنظيمية. وهو يحتل موقع يرتفع بكثير ، حسب محمد ضيف، عن مؤهلاته الدينية وعلمه بالشريعة الإسلامية.

ويعيش شاهاديه في بيت حنون، وينشط بشكل أساسي في منطقة مدينة غزة. إلا أنه يقود الأفرع التنظيمية المنتشرة في جميع أنحاء قطاع غزة. ومنذ نحو شهرين، حاولت السلطة الفلسطينية القبض عليه (عقب الهجوم على شاطئ شيكما والذي لقي فيه جنديان من جيش الدفاع الإسرائيلي مصرعهما في انفجار سيارة جيب)، إلا أن ناشطي حماسي قاموا بتهريبه. ومنذ ذلك الوقت يعمل وهو هارب إلا أنه مستمر في قيادة وتوجيه الانشطة الارهابية من الموقع المختبئ فيه . الشيىء الوحيد الذي يعوقه عن اتمام هذه الأنشطة هو السياج الذي يفصل بين قطاع غزة وأراضي إسرائيل ، إلى جانب نجاح جيش الدفاع الإسرائيلي في منع الإرهابيين من التسلل داخل الخط الأخضر . لهذا السبب ، فان منظمة حماس تركز جهودها في الآونة الأخيرة على القيام بهجمات ضد كل من المستوطنين وجنود جيش الدفاع الإسرئيلي داخل قطاع غزة ، وهو ما لا ينفي استمرار جعل ارسال السيارات المفخخة والارهابيين الانتحاريين إلى أراضي إسرائيل ، على أجندة المنظمة الارهابية .

بالاضافة إلى مركز حماس الموجود في غزة ، فهناك مركزين تنظيميين آخرين في يهودا والسامرة . وتعد مجموعة السامرة هي المسئولة عن غالبية الإنفجارات الأهم التي شهدتها إسرائيل في الشهور القليلة الماضية ، لعل أهمهماالهجمات الانتحارية التي وقعت في نتانيا وفي مطعم سفارو بالقدس الغربية وفي كفر سابا . وكان يقود هذا التنظيم ، الذي يبلغ قوامه ٦٠ ارهابيا مقاتلا ، كلا من جمال منصور وجمال ديموني واللذان لقيا مصرعهما في هجوم بالهليكوبتر على مكاتبهما في نابلس . كما لقى عدد من قيادات هذا التنظيم مصرعه في الشهور الأخيرة مثل صلاح دراوزا والذي قتل إثر هجوم بصواريخ أرضية ، بالاضافة إلى حامد أبو هجلة ومحمد ببشرط وعمرو هديري وإبراهيم عبد الكريم الذي كان يوصف بأنه مهندس عمليات التنظيم السماوي .

وتعمل هذه المجموعة التنظيمية بالتوازي في نابلس وطلوكارم . وقائد خلية نابلس هو إمام حلاوة وهو مسؤول عن الاتصال بالمتعاونين من عرب إسرائيل إلى جانب قيادته للخلية . ويوجد عدد من البارزين في الخلية هم :سالم هاجي، مهند طاهر، نسيم أبو الروس .

الخلية الموازية في طولكرم يتولى مسؤلية قيادتها قيس عدوان وهو المسؤول مسؤولية مباشرة عن هجوم نتانيا وعن ترك قنبلة في شارع اللندي تل أبيب . وتوجد خليتان فرعيتان تحت قيادته إحدهما في طولكرم يقودها عباس سيد وهو منسق الهجمات في منطقة شارون، والأخري في منطقة قالقيليا وتوجه جهودها للهجمات في منطقة تل ابيب وقائد هذه الخلية هو رحمان حماد ويساعده كل من ناصر نزال ورائد حوتري، وقد ألقت السلطة الفلسطينية القبض على حماد بعد انفجار دولفيناريم، لكن ما لبثت أن اطلقت سراحه في نهاية الأسبوع تحت ضغط عنيف من حماس.

تري مؤسسات الدفاع أن هذه المنظمات تمثل خطر رئيسي في الفترة الراهنة، وقد قدرت المصادر الأمنية أنه في حالة قيام السلطة الفلسطينية بالقبض على الرموز الأساسية في منظمة حماس، فإن معدل الهجمات الإرهابية سيتراجع بنحو ٧٠٪. هذا وتعد "الدائرة الإسلامية "في جامعات نابلس هي المصدر الرئيسي لقوة حماس، والتى تحولت في الشهور الأخيرة إلى مركز لتربية الكوادر الانتحارية.

هذا ويضم تنظيم حماس في اليهودا عشرات قليلة من العضوية، وذلك نتيجة للبعد الجغرافي والضغوط الأمنية، مما يجعل هناك صعوبة بالغة لهذا التنظيم للقيام بهجمات داخل إسرائيل، وبالتالي تركيز جهوده على القيام بهجمات على المستوطنين والجنود في جبهة بيت ساليم. وقادة تنظيم يهودا هم عمر سمادة وخالد طافيش وناجي عبياد وهشام شراباتي. والأخير خبير مفرقعات. وكانت أهم الهجمات إلتى قام بها هذا التنظيم في ٨ ديسمبر ٢٠٠٠ في منطقة حبرون حيث لقي إسرائيليان مصرعهما.

الجهاد الإسلامي:

يعمل تنظيم الجهاد الإسلامي في نفس الجبهات تقريبا، إلا أن قوته الأساسية توجد في شمال السامرة، وتعتمد المنظمة (التى فقدت قائدها اياد هاردان والذي قتل في انفجار كابينه هاتف في جنين في إبريل الماضي) بشكل أساسي على المقاتلين من كاباتيا ومعسكر اللاجئين في جنين، وهي مسئولة عن سلسلة من الهجمات، منها الهجوم الانتحاري في بنيامينا والهجوم على مطعم "وول ستريت" ...الخ.

ويوجد حاليا في قيادة هذه المنظمة ثابت مارضاوي (والتي طالبت إسرائيل بالقبض عليه في ١٤ يونيو ٢٠٠١) ومحمد نوريسي (والتي طالبت إسرائيل السلطات الفلسطينية باعتقاله في ١١

يوليـو ٢٠٠١)، والذي أرسل أخيـه مـراد في مهـمـة انتحارية في كارميليت، ولكنه في الدقيقة الأخيرة أصيب برعشة وبرد في قدمه وكشف، وقد قدم مراد لجهاز الأمن الإسرائيلي أسماء باقي أعضاء الخلية، وعرب إسرائيل الذين يساعدوهم.

باقي قيادات هذه المجموعة (والتى يقدر عدد عضويتها بنحو ٣٠ شخصا) هم وائل ايساف واسامة بارهوم واسعد أبو دكة وباسم سعدي وعلى تزيبوري. ولعل عدم توفر مواد متفجرة متقدمة وخبراء مدربين في إعداد المفرقعات هو أهم ما يعيب هذه المجـمـوعـة، وهو السبب الرئيسي خلف سلسلة الهجمات الفاشلة التى انخرطت فيها.

تعتمد مجموعة السامرة بشكل رئيسي على عرب إسرائيل المعارضين لحماس والذين يخشون توريطهم في الاعمال العدائية. وفي معظم إن لم يكن جميع الخلايا هناك متعاونين من القري العربية، خاصة من منطقة وادي عرا. حيث يقوم العرب بإخفائهم في بيوتهم ونقلهم لمنطقة الهجوم، مستخدمين كروت التعارف الشخصية الزرقاء. هذا ويوجد عدد من عرب إسرائيل متورطين في الأعمال الإرهابية تابعين لتنظيم الجهاد الإسلامي وقد تم إلقاء القبض على عدد منهم في الشهور الأخيرة، وهناك معلومات عن متعاونين آخرين لم يتم إلقاء القبض عليهم بعد.

أما مجموعة الجهاد الإسلامي التى تنشط في يهودا، فيقودها عيسي باتات وهم من بيت ساليم، ويقود مجموعة عسكرية تضم ٢٠ مقاتلاً. بينما توجد منظمة أكبر نسبيا في غزة وتضم ٧٠ مقاتلا ويقودها محمد الهندي، والذي يعد قائد العمليات العسكرية في منظمة الجهاد. ويوجد عدد من القادة الهاربين يعملون تحت قيادته من بينهم شاكر جابري وزياد عبد الله (والذي طالبت إسرائيل بالقبض عليه في ١٨ يونيـو ٢٠٠١) ونبـيـل شـريهي ورياض أبو حشيش وهشام ابو ضيف (وهو المسئول عن انفجار مركز "ديزينجوف "في مارس ١٩٩٦) ومحمد حواجي ومحمد زاتميه وهو مهندس عمليات التنظيم، ويعد من أهم خبراء المفرقعات في التنظيمات الفلسطينية.

بالإضافة إلى حماس والجهاد الإسلامي، هناك الجبهة الشعبية، والتى تعد رام الله مركزها الأساسي، وهي تمثل منظمة صغيرة نسبيا، وتعد مسئولة عن إرسال سيارتين مفخختين للقدس.

إن هذه البنية التحتية الإرهابية تمثل اليوم الخطر الرئيسي على استقرار وهدوء المواطنين الإسرائيليين، بل والصداع الرئيسي اليوم في رأس جهاز الأمن الإسرائيلي (إلى جانب جهوده الخاصة بوقف أعمال إطلاق النار في أراضي السلطة الفلسطينية والتى يقودها مقاتلو التنظيم والقوة ١٧). وقد أشارت التقارير الأخيرة إلى وجود ثلاثة خلايا تنشط بالتوازي للقيام بهجمات انتحارية في مناطق مختلفة داخل إسرائيل، والإعداد للقيام بعشرات الهجمات الأخرى في المستقبل القريب. وتحاول قوات الأمن بالتعاون مع جيش الدفاع الإسرائيلي إجهاض هذه العمليات.

على الرغم من النجاح النسبي لقوات الأمن الإسرائيلية للتعامل مع موجة الهجمات (وفقا للإحصائيات التى قدمها وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر، فإن ٨٠٪ من الهجمات قد تم إحباطها)، يمكننا القول أن الإرهاب يمثل في نفس الوقت تهديدا للسلطة الفلسطينية. هذا ويؤكد كل من جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمن الإسرائيلية أن ياسر عرفات لا يدرك حجم ومدي الخطر، و يري عرفات أن هذا الإرهاب يضعف نظامه ويقوي المنظمات الإرهابية، خاصة حماس.

هذا ويرجع خوف إسرائيل الرئيسي من أن يكون الوقت الذي يقرر فيه ياسر عرفات الهجوم على حماس والجهاد الإسلامي متأخراً وهنا لن يكون علينا التعامل مع البنية الأساسية الإرهابية والتى تعمل اليوم بحرية أكثر، لكن أيضاً التعامل مع القيادة العسكرية التى تدعم الإرهاب اليوم ولاتوجد أية فرصة للوصول لأية إنجازات دبلوماسية على الإطلاق.

---

* مأخوذ عن طبعة الجريدة الموضوعة على الـ Internet



الانعكاسات الإقليمية للشراكة الاستراتيجية الإسرائيلية - التركية

دورية الشرق الأوسط للشئون الدولية - المجلد الخامس - العدد الثاني (صيف ٢٠٠١)
Regional ImpliCations Of Israeli - Turkish Strategic
Partnership, Efraim Inbar
Middle East Review Of International Affairs, Vol 5
(Summer 2001).No2

إفرايم إنبار — إعداد :مالك عوني

نمت العلاقات بين إسرائيل وتركيا بشكل كبير في التسعينيات وبلغت درجة غير مسبوقة في التقارب. وأصبح هذا التقارب الإسرائيلي - التركي عنصرا هاماً في سياسات منطقتي الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط. وتعد تركيا وإسرائيل فاعلين قويين، إلا أن توجههما الراهن يحد من تأثير تعاونهما.

يحاول هذا المقال تقييم الانعكاسات الإقليمية للتفاهم الإسرائيلي - التركي. فيشير المقال أولاً للطابع الاستراتيجي للعلاقة الثنائية. وثانيا، يحاول تقدير النتائج المحتملة للتعاون العسكري الإسرائيلي - التركي. ويستعرض، ثالثا، ردود الأفعال في المنطقة تجاه هذا التقارب ويحلل محاولة سوريا تنظيم تحالف مضاد، وأخيراً، يعرض التقرير لكيفية تأثير الشراكة الإسرائيلية - التركية علي مصالح الولايات المتحدة من المنطقة.

طبيعة التقارب

بدأ التعاون الوثيق الجديد بين أنقرة والقدس في نهاية عام ١٩٩١، عندما قررت تركيا رفع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى مستوى التمثيل الكامل ومنذ ذلك الحين، تبادلت الدولتان العديد من الزيارات الرسمية رفيعة المستوى ونمت التجارة الثنائية بشكل ملحوظ، مع توقيعات واسعة بنمو إضافي. وكانت تلك المنفعة التجارية - الاقتصادية سببا هاماً لعلاقات أفضل. إضافة إلى ذلك زاد حجم التبادلات (السياحية، والأكاديمية والمهنية، والرياضية والثقافية) بشكل مؤثر. وكان الأكثر إثارة للانتباه توقيع الدولتان سلسلة من الاتفاقات العسكرية التي قادت إلى التعاون في مجالات عديدة. وهناك أيضاً تفاعل متنام بين صناعاتهما الدفاعية. وقد اضفى هذا التعاون في مجال الأمن القومي على العلاقة طابعا استراتيجيا.

ومن الواضح أن التقارب بين العاصمتين ليس تحالفا عسكريا بالمفهوم التقليدي، فلم تحدد الدولتان الموقف الذى سيحفز النشاط العسكري في مواجهة الآخر. وليس هناك تعهد بالدفاع المتبادل أو التنسيق العسكري الرسمي في مواجهة الطوارئ المستقبلية. وكلتاهما يخشى التورط في أزمات ذات تأثير محدود علي أمنهما القومي ولم تتوقع إحداهما أبداً مشاركة الأخرى بشكل نشط في حروبها.

ومع ذلك، فالعلاقة الحالية بين تركيا وإسرائيل يمكن تسميتها شراكة استراتيجية بما أنها تعكس تقارباً في الرؤى بخصوص مدى واسع من القضايا العالمية والإقليمية، فالدولتان تتقاسمان قلقاً متماثلا تجاه سوريا، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتمدد الراديكالية الإسلامية، وقلقاً بخصوص السياسات العدائية المحتملة من إيران والعراق، والمصير الجيوبوليتيكي لوسط آسيا.

وعلى المستوي العالمى فإنهما يبديان توجهها قويا مواليا للولايات المتحدة، بينما لهما علاقة إشكالية مع أوروبا، ويتشككان في المخططات الروسية. وتجهر الدولتان كذلك بالمستوى الرفيع لحوارهما الاستراتيجي. وأكثر من ذلك، فقد أوجد مستوى التعاون العسكري الحالي أساساً لعمل مشترك في المستقبل. وقد زادت التدريبات المشتركة، والزيارات المتبادلة والتنسيق بين أركان الحرب والتبادل الاستخباراتي من إمكانية العمل البيني. وقد زادت هذه الإمكانية من القدرة علي الردع، وسهلت الدبلوماسية الاكراهية، فضلا عن كونها تعد جوهر

الانعكاسات الاستراتيجية للتقارب. وإلى الآن، فقد جنت تركيا وإسرائيل مكاسب استراتيجية بشكل منفصل لمجرد كونهما يبدوان مجتمعين في أعين اللاعبين الإقليميين الآخرين ويقدمان خدمات أمنية محدودة لبعضهما البعض.

وتركز القراءة الغالبة للعلاقات بين الدول في المنطقة على المكون العسكري في الروابط الإسرائيلية - التركية. ففي البلدين، كما في بقية الشرق الأوسط تدرج القدرة العسكرية بشكل رئيسي باعتبارها عنصراً حيوياً للقوة القومية والأداة الأكثر أهمية للنفوذ الإقليمي. وفي الشرق الأوسط يتمثل المنظور المهيمن لفهم العلاقات الدولية في سياسات القوة، وتعد التحالفات غير الرسمية هامة على الأقل مثل التحالفات الرسمية المعلنة. لذلك، فإن الإطار المفاهيمي لتقييم العلاقات الإسرائيلية - التركية هو سياسات التحالف، وخاصة بسبب كون كل من الدولتين منخرطة في صراعات إقليمية مع احتمال مواجهة مسلحة.

كما أن منظور بديل لتفسير آليات الحركة الإقليمية، وهو الذى يؤكد على الهوية والثقافة، سيظل يفترض أن العرب سينظرون إلى التقارب التركي - الإسرائيلي كنوع من التحالف، بما أن كلتاهما دولة غير عربية، وأكثر من ذلك، فإن الرؤية الليبرالية للسياسة الدولية والخاصة بشرق أوسط جديد، والتي نشرها شيمون بيريز، وترى أن استخدام القوة لم يعد ملائماً وتفترض بدلا من ذلك أن الاقتصاد أصبح عاملاً مهيمناً في السياسة الدولية، تلك الرؤية لم تكن أبدا مقبولة من قبل أي قائد آخر في المنطقة. ولذلك، فإن التصريحات التركية والإسرائيلية المتعددة بأن تقاربهما ليس موجها ضد أي طرف ثالث كأنها في أغلب الأحيان غير مقبولة من الآخرين.

بل أكثر من ذلك، فإن تصريحات المسئولين الإسرائيليين والأتراك تشير إلى أن الطرفين أعطوا مغزى إقليمياً لتقاربهما. فعند عودته من زيارة إلى إسرائيل في نوفمبر ١٩٩٣، أعلن وزير الخارجية حكمت آمين أن "العلاقات التركية - الإسرائيلية ستشهد مزيدا من النمو في كل المجالات وأن الدولتين ستتعاونان في إعادة هيكلة الشرق الأوسط". وفي أغسطس ١٩٩٧، صرح رئيس الوزراء مسعود يلماظ بأن التعاون التركي - الإسرائيلي "ضروري من أجل توازن القوى في المنطقة. وبالمثل أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بينيامين نتانياهو في عام ١٩٩٨ أن تركيا وإسرائيل كانتا ملزمتين بالعمل معاً في ضوء المشهد الأمني الدولي سريع التغير والذى برز في أعقاب انهيار الإمبراطورية السوفيتية. ومن وجهة نظره، فإن مثل هذه الترتيبات الأمنية الإقليمية كانت مطلوبة "لاستعادة الاستقرار "ووصف وزير الدفاع الإسرائيلي مغزى التقارب قائلاً، "حينما نشد أيدينا فإننا نشكل قبضة قوية .. إن علاقتنا علاقة استراتيجية ".

وفي حين أنه ليس تحالفا رسميا، فإن المستوى الراهن للتعاون الأمني والسياسي الإسرائيلي - التركي والوزن السياسي والاقتصادي والعسكري المجرد للدولتين المتشاركتين، يخلق إستقطابية جديدة للقوة في الشرق الأوسط. فالقدرة العسكرية التقليدية المنفصلة لتركيا وإسرائيل لا يتخطاها أي منافس في المنطقة كما تعد نفقاتهما الدفاعية الأعلى بين القوى الرئيسية في المنطقة. كما تملك إسرائيل كذلك أسلحة نووية ووسائل إيصالها.

وبجانب قدرتهما التقليدية، تمتلك إسرائيل وتركيا الاقتصاديات الأقوى والأكثر تقدما في المنطقة، فيفوق مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل القوى العسكرية الكبرى الأخرى في المنطقة. وتشير معايير أخرى لقياس مستوى التحديث، مثل معرفة القراءة والكتابة، واستخدام الهواتف واستهلاك الطاقة، إلى أن الدولتين كذلك، وفق أعلى التقديرات في المنطقة، تمتلكان القدرة الأكبر على مزيد من النمو في ظل اقتصاد العولمة .

ليست الشراكة الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل عملاً تقليديا لتوازن القوى بما أن الدولتين تعدان أقوى عسكريا من أي تجمع للدول الإقليمية. فهذه الشراكة تتميز بكونها بين قوتين راضيتين (غير ساعيتين لتغيير الوضع القائم) تتعاونان أساسا لاتقاء تهديدات مشتركة والحفاظ على الوضع الإقليمي القائم. والدولتان قانعتان بحدودهما وليست لديهما طموحات للتوسع. وفي المقابل، فإن كلتاهما تواجه دول ساعية لتعديل الوضع القائم مثل سوريا والعراق اللتين لديهما إدعاءات إقليمية في اقاليم جيرانهما. وإيران الثورية، على الرغم من الحركة الإصلاحية القوية والخطاب الأكثر اعتدالا، لا تزال ساعية لتعديل الوضع القائم في دفاعها عن استبدال الأنظمة العلمانية بأنظمة إسلامية وادعاءاتها الإقليمية في الخليج.

أكثر من ذلك، فقد حاولت إيران والعراق إنتاج كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، الكيميائية والبيولوجية والنووية، في حين ركزت سوريا على الرؤوس الكيميائية والبيولوجية، ويعد الجمع بين القدرات الصاروخية وأسلحة الدمار الشامل مع سياسة تسعى لتعديل الوضع القائم تهديداً شديداً لكل من سوريا وإسرائيل حيث تواجه إسرائيل كذلك تجمعا فلسطينيا من المحتمل أن يحوذ ادعاءات تحررية وحدودية وأن يصبح مأوي للتنظيمات الإرهابية. ويدعم المنظور الأمنى المشترك -بخصوص العلاقات الدولية عامة وبخصوص الشرق الأوسط خاصة-

إدراك توازن القوى الذى يجمع تركيا وإسرائيل معا.

الانعكاسات الاستراتيجية للتقارب:

مع الاعتراف بأهميته، فإن التقارب الإسرائيلي - التركي لا يمكنه تغيير قواعد اللعبة في الشرق الأوسط. وستوسع المشاركة المفترضة للأردن في التقارب المدى الاستراتيجي لانقرة والقدس إلا أنها لن تغير المشهد الأساسي. فتوجه الحفاظ على الوضع القائم لإسرائيل وتركيا يحد من التأثير الاستراتيجي للتقارب علي ميزان القوى الإقليمي. ومع ذلك فسوف يزيد التقارب الإسرائيلي التركي من قوة كل منهما منفصلة، بما يدعم وضعها الإقليمي. وأكثر من ذلك، فإن قوتهما مجتمعة وإمكانية استخدامها تؤثر علي الحسابات الاستراتيجية في مختلف عواصم المنطقة. فعلى الرغم من عدم كونه تحالفاً رسميا، فإن التقارب الإسرائيلي - التركي يؤدي وظائف استراتيجية هامة متنوعة في دعم موقف الدفاع لكل من الدولتين.

زيادة الردع:

تحتاج إسرائيل إلى زيادة قدرتها على الردع في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، وتطور أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وتطور عملية السلام. ويمكن أن يوفر التقارب لإسرائيل مزيداً من قدرة الردع. فالدول التي تفكر في إستخدام القوة ضد تركيا وإسرائيل سيتوجب عليها أن تأخذ في اعتبارها قدرتيهما مجتمعتين. فعلى سبيل المثال، أصبحت سوريا أقل رغبة في الدخول في مغامرة عسكرية ضد أى من جارتيها، بعد تأسيس التقارب الإسرائيلي - التركي. ومع ذلك، لا تزال أنماط المواجهة العنيفة الأدنى من الحرب الشاملة، مثل حرب العصابات أو بعض أشكال الصراع الأخرى منخفض الحدة متاحة لسوريا، ومع ذلك فإن الروابط بين أنقرة والقدس يمكنها أن تحد من الميل السوري لاستخدام تلك الخيارات.

وبالمثل، فإن حقيقة كون الطائرات المقاتلة الإسرائيلية تطير بالقرب من الحدود العراقية والإيرانية يمكن أن تزيد قدرة الردع الإسرائيلية ضد الهجمات الصاروخية من هاتين الدولتين. وتصبح فرص تعامل القوات الجوية الإسرائيلية بفاعلية مع تلك الأسلحة أفضل عندما تكون المسافات المتضمنة في الهجمات الجوية أقصر. فيمكن للقوات الجوية الإسرائيلية - استخدام المجال الجوي التركي لإعادة التزود بالوقود أو كقواعد جوية تطير منها إلى العراق أو إيران، وبالتالي يصبح لديها وقت أطول تمضيه فوق أهدافها.

وبالتأكيد، أعلن السفير التركي لدى الولايات المتحدة، خلال الأزمة العراقية في فبراير ١٩٩٨، أن تركيا ستنظر بعين الاعتبار في السماح لإسرائيل باستخدام المجال الجوي التركي للانتقام في حال قيام العراق بهجمات صاروخية ضد إسرائيل. ويمكن كذلك لحق الدخول إلى الأراضي التركية أن يكون مفيدا لنشر قوات الكوماندوز والطائرات الإسرائيلية التي أصيبت وهبطت إلى الأرض. وستزيد كذلك قدرة تركيا على الردع ضد الهجمات الصاروخية من العراق أو إيران بوجود القوات الجوية الإسرائيلية علي أراضيها.

ويجب كذلك أخذ الانعكاسات البحرية المحتملة للروابط المتنامية بين إسرائيل وتركيا في الاعتبار. فبالنسبة لإسرائيل يعد البحر تقليديا ساحة ثانوية، ومع ذلك فيبدو أن ذلك سيتغير مع التراجع في الأراضي التي كسبتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧. وبالتأكيد ستحوذ البحرية الإسرائيلية دوراً أكبر في المفهوم الدفاعي الإسرائيلي الآخذ في التطور عن دورها في الماضي. فيمكن للبحر أن يصبح المجال الذى تشن منه إسرائيل هجمات استراتيجية بعيدة المدى. أكثر من ذلك، فإن الموانئ والمياه التركية يمكن أن تصبح مأوى آمناً للغواصات المفترض أن تستند عليها قدرة إسرائيل في القيام بهجوم ثان، سيكون له قيمة رادعة ضد أى هجوم نووي علي إسرائيل.

ويتمثل مكون آخر من مكونات الردع في الإنذار المبكر، فسيقلل التعاون الاستخباراتي بين الدولتين من فرص أعدائهما في القيام بهجوم تقليدي أو صاروخي مفاجئ وناجح. فالموقع الجغرافي لتركيا وقدرات التنصت الإلكترونية الإسرائيلية المتقدمة سيخلقان قدرة كبيرة في جمع البيانات. وتعد الحقيقة المجردة لكون الأعداء يعلمون أنهم تحت مراقبة، عامل كابح للإعداد لهجوم مفاجئ. ويزيد ذلك من الاستقرار الاستراتيجي.

ويفيد التعاون الاستخباراتي مع تركيا كذلك في ردع ومحاربة الإرهاب الدولي الذى تعاني منه الدولتان. وفي عصر العولمة، مع مزيد من حرية الحركة، هناك حاجة أكبر للتعاون في المجال الاستخباراتي بهدف المشاركة في سياسات فعالة مضادة للإرهاب. فالتبادل السريع للمعلومات يزيد من القدرة علي الوقاية من الأنشطة الإرهابية. وأحد مظاهر التعاون الإسرائيلي التركي أصبح معروفا في شهر يونيو من عام ٢٠٠٠ فقد شكت طهران من مطالبة تركيا بإعلامها بحمولة الطائرات الإيرانية التي تعبر المجال الجوي التركي في الطريق إلى سوريا، فيما يعد إشارة واضحة إلى المعدات العسكرية المرسلة إلى حزب الله.

توسعة الردع:

يمكن للشراكة الاستراتيجية بين إسرائيل وتركيا أن تزيد من قدرة الردع لشريكهم الضمني، الأردن، في حالة محاولة سوريا أو العراق غزوه. وتتيح تلك الشراكة كذلك للأردن شيئاً من حرية الحركة في التعامل مع التحديات الداخلية من قبل القوميين الفلسطينيين أو الراديكاليين الإسلاميين، حيث سيقل

انشغالها بالتهديدات العسكرية الخارجية أوالتدخلات من قبل دمشق أو بغداد أو طهران.

القدرة الهجومية:

تتضمن القدرات الدفاعية كذلك قدرة هجومية في صورة دبلوماسية القوة أو الدبلوماسية الإكراهية. فوفقا للجنرال سفيك بير Cvik Bir فقد حدد الاتفاق العسكري الموقع بين تركيا وإسرائيل أسلوب تسوية الأزمة التركية - السورية في خريف ١٩٩٨. وبالمثل، فقد كانت تهديدات تركيا بتدمير صواريخ أس ٣٠٠ إذا تم نشرها في قبرص ذات مصداقية جزئيا بسبب صلاتها مع إسرائيل. ومع ذلك، فقد كانت إسرائيل مترددة في استثمار ذلك العامل، بسبب النفور المتزايد من جانب القيادة الإسرائيلية للقوة العسكرية بدرجات كبيرة. إضافة إلى ذلك، فقد كانت إسرائيل أكثر حذرا من تركيا بسبب انخراطها في عملية سلام مع جيرانها وفضلت عدم الظهور في صورة تهديدية بهدف إصلاح التصورات العربية عن إسرائيل باعتبارها دولة عدوانية وتوسعية في سياق دعم مفاوضات السلام. على سبيل المثال، فقد ظلت الدعاوى التي أطلقت في إسرائيل لتوعد سوريا بعمل عسكري ضد أهداف سورية في لبنان بهدف تحجيم دعم سوريا لحزب الله غير ملتفت لها لوقت طويل (حتى إبريل ٢٠٠١) كما أحجمت إسرائيل عن محاكاة السلوك التركي تجاه سوريا، على الرغم من حقيقة كون شراكة إسرائيل مع تركيا تتيح لها حرية عمل أكبر تجاه دمشق.

خيار آخر للدبلوماسية الإكراهية لم تتبعه الدولتان وهو المطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان. وكان وقتا ملائما بشكل خاص لمحاولة استعادة استقلال لبنان إبان الانسحاب الإسرائيلي المنفرد من جنوب لبنان في مايو ٢٠٠٠، والذى أطلق طلبا لبنانيا صريحاً بوضع نهاية للاحتلال السوري. يظهر ذلك عدم الرغبة من جانب كلتا القوتين الداعمتين للحفاظ علي الوضع القائم في استخدام القدرة الإكراهية للتقارب. ويمكن للدولتين التعاون إما في ممارسة الضغط لاعاقة بناء تجهيزات صواريخ وأسلحة دمار شامل في إيران والعراق وسوريا أو استخدامها أو أن يتعاونا في شن هجوم مسبق ضد تلك التجهيزات يوماً ما. ومع ذلك فحتى الآن أحجمت تركيا وإسرائيل عن طرح أية تهديدات تتضمن تعاونا عسكريا في مثل تلك الحالات، ما يشير كذلك إلى التشديد على الجانب الدفاعي للشراكة الاستراتيجية.

ردود الأفعال الإقليمية العامة:

في ضوء تنامي النفوذ الإسرائيلي - التركي وإدراك هذين الفاعلين من قبل بقية الفاعلين في المنطقة، لم تكن ردود الأفعال السلبية تجاه هذا التقارب مفاجئة. ولم يؤدي الرد الإسرائيلي والتركي المعتاد بأن علاقاتهما الثنائية ليست موجهة ضد أى طرف ثالث، إلى تهدئة أية مخاوف. فالدول العربية وإيران تتقاسم نفس الإدراك الإسرائيلي والتركي للشئون الدولية - ألا وهو النابع من منظور سياسات القوة. ولذلك وبخاصة بعد اتفاق عام ١٩٩٦ العسكري سمحت الأردن لصحافتها بانتقاد التقارب، إلا أن الحكومة كانت بعيدة بشكل واضح عن هذا الخطاب. لقد كانت تلك العلاقة علي جدول أعمال القمة العربية بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦ وقد تم تخفيف قرار سوريا المقترح بإدانة تركيا وأصدرت القمة إعلانا يدعو أنقرة إلى إعادة النظر في الاتفاق ومنع أي افتئات علي الدول العربية. واستمرت الجامعة العربية في التعبير عن قلقها إزاء الاتفاقات التركية - الإسرائيلية ودعت الأردن إلى الامتناع عن الانضمام إلى هذا التقارب. وصورت الصحافة العلمانية في العراق وليبيا وسوريا الحلف في الغالب باعتباره امتداد لمحاولة أمريكية لفرض هيمنتها علي المنطقة. ونظر الإسلاميون للعلاقات بين تركيا العلمانية وإسرائيل اليهودية باعتبارها "حلفا خبيثا "يستهدف دعم نظام إقليمي يسيطر عليه الغرب وحلفاؤه الإقليميون. ولم يكن هناك توافق في العالم العربي حول كيفية التصرف إزاء التقارب وتباينت تصورات السياسات بين دعم العلاقات مع تركيا إلى عزلها واحتوائها. واقترح البعض إثارة الخلاف بين الجماهير التركية المسلمة والحكومة العلمانية من خلال الدعوة إلى التضامن الإسلامي. وأحبطت الآمال الكبيرة في تخلى تركيا عن إسرائيل خلال فترة ولاية السياسي الإسلامي نجم الدين أربكان كرئيسا للوزراء.

وعامة، فقد شعرت الدول العربية بالتوجس من دور نشط لتركيا غير العربية في الشرق الأوسط. وأزداد هذا التوجس مع التقارب الإسرائيلي - التركي. وتباين صورة تركيا عن نفسها كدولة ديموقراطية علمانية وحليف وثيق للغرب - مفترضة أن هذا النموذج يمكن محاكاته في العالم الإسلامي - بدرجة كبيرة عن سلوك العرب المبجل للإسلام وشكوكهم الراسخة في الغرب. ومتذكرين الحكم العثماني فقد عومل النشاط التركي في التسعينيات في عديد من الدوائر العربية كعودة لقوة استعمارية. وفي الخطاب السياسي العربي غالبا ما تمت الإشارة إلى عودة تركيا إلى الشرق الأوسط باعتبارها عثمانية جديدة، أو "إمبريالية تركية جديدة "أو "وحدة طورانية" وبالفعل، فقد أحجم العرب حتى الآن عن قبول الاقتراح التركي بخصوص "أنبوب السلام "الذى اطلق أولا في عام ١٩٨٦، ويستهدف نقل المياه التركية جنوبا إلى المناطق المجدبة في الشرق الأوسط. وبالمثل، فقد كانت الدول العربية في الأغلب غير مطمئنة لعروض تركيا فى أن تلعب دوراً ميسراً في

محادثات السلام العربية - الإسرائيلية. فمازالت تركيا وإسرائيل (بالإضافة إلى إيران) ترى في عديد من الدوائر العربية كأطراف خارجية بالنسبة لشرق أوسط عربي ووفقا لمحلل استراتيجي مصري فإن كلتا الدولتين تتقاسمان خصائص أصل وعرق وثقافة غربية.

وتعد درجة الانزعاج التي أبدتها عديد من الدول العربية نحو التقارب التركي - الإسرائيلي هي مع ذلك المقياس الأكبر لقدرة هذا الترتيب علي حماية مصالح الشريكين وردع التهديدات.

سوريا:

تعد سوريا هي البلد الأكثر تأثرا بهذا الترتيب الجديد، مصورة هذا التقارب من خلال أجهزتها الرسمية باعتباره موجها ضد الأمة العربية ومصالحها، بالإضافة إلى كونه موجها ضد الدول الإسلامية المعادية لإسرائيل. ووفقا لنائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، فإن الشراكة التركية - الإسرائيلية هي التهديد الأكبر للعرب منذ عام ١٩٤٨ وأعتبر وزير الإعلام السوري محمد سلمان المناورات البحرية الأمريكية - الإسرائيلية - التركية في يناير ١٩٩٨ استعراضا للقوة يعيد للمنطقة عن أجواء الحرب. وألقت الحكومة السورية باللوم علي التعاون الإسرائيلي - التركي باعتباره المسئول أجواء الحرب. وألقت الحكومة السورية باللوم علي التعاون الإسرائيلي - التركي باعتباره المسئول عن الغارات التركية علي شمال العراق، بالإضافة إلى تصعيد الضغط التركي علي سوريا في أكتوبر ١٩٩٨ والذى قاد إلى تسليمها بالمطالب التركية.

مصر:

تمثل رد الفعل الرئيسي لمصر تجاه الروابط العسكرية التركية - الإسرائيلية في صورة إنذار إذ حذر أسامة الباز مستشار الرئيس حسني مبارك، من أن هذا التعاون العسكري سيقود إلى عدم الاستقرار وربما الحرب في الشرق الأوسط. وقال إن هذا التقارب يهدد « مصالح الدول العربية».

واعتبرت مصر الاتفاقات العسكرية خطرا علي الأمن الإقليمي وتهديداً له وفي نهاية عام ١٩٩٧، انتقد مبارك المناورات البحرية التركية - الإسرائيلية المزمعة، حيث أنها تعني أن طرفا عربيا سيكون مستهدفا، فمن المعلوم أن سوريا تقع بين تركيا وإسرائيل. وعلي الرغم من معاهدة السلام بينها وبين إسرائيل، فمازلت مصر تراها منافسا إقليما ولا تستبعد فكرة المواجهة العسكرية معها. وتخشى مصر من أن يترافق تفوق إسرائيل العسكري في المنطقة مع هيمنة اقتصادية اسرائيلية محتملة، وهما العاملان اللذان يدعمها التقارب مع تركيا. وتشعر القاهرة بأن وضع قيادتها الاقليمية مهدد، وخاصة في وقت يعاني فيه منافسيها المحتملين، سوريا والعراق، من العزلة والضعف. فمع صعوبة تجاوز مشكلاتها الاقتصادية، تخشى مصر من التهميش في المنطقة التي تطمح في قيادتها، حين تواجه الكتلة العسكرية والاقتصادية التركية - الإسرائيلية الأقوى.

العراق:

انضم العراق إلى موجة الاستنكار العربية الجماعية للعلاقة التركية - الإسرائيلية. علي سبيل المثال، انتقد وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف المناورات البحرية في يناير ١٩٩٨ باعتبارها عملا تحرشياً بالأمة العربية. وانتقد متحدث عراقي العلاقات التركية مع إسرائيل وطالب أنقرة بعدم خدمة مصالح التحالف الأمريكي - الصهيوني ويخشى العراق منذ سنوات من أن يستولى التوجه التوسعي التركي علي منطقة الموصل الغنية بالتبرول ، كما أن للعراق علاقة معقدة وتملأها الريبة مع تركيا.

إيران:

انتقدت جمهورية إيران الإسلامية كذلك التقارب بين أنقرة والقدس، خاصة مع عدائها المستحكم تجاه إسرائيل وتحالفها مع سوريا. فهي تعارض تحسين أية دولة لعلاقاتها مع إسرائيل، وخاصة إذا كانت دولة مسلمة. وصرح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي في ابريل ١٩٩٦، لقد أخبرت المسئولين الأتراك صراحة أننا يجب أن نوقف كل العوامل التي تمنح إسرائيل مزيدا من القوة. وأعطى مسئولو وزارة الخارجية صورة بأن المناورات البحرية الأمريكية - الإسرائيلية - التركية المزمعة في يناير ١٩٩٨ ستزيد من فرص حدوث أزمة في المنطقة وأنها تستهدف زيادة نفوذ إسرائيل. وأدان الرئيس خاتمي التقارب التركي مع إسرائيل، الذى أثار مشاعر العالم الإسلامي. وأصبح التقارب التركي مع إسرائيل عامل توتر إضافياً في علاقات أنقرة - طهران.

محاولات تكوين حلف مضاد:

كانت سوريا هي الأنشط في حشد الانتقاد العربي للصلات الإسرائيلية - التركية في محاولة لتكوين تحالف مضاد. على سبيل المثال، ففي يونيو ١٩٩٧، اجتمعت دول إعلان دمشق (مصر، وسوريا، ودول الخليج) في سوريا وأصدرت تصريحا تطالب فيه تركيا أن تكون حذرة في اتصالاتها مع إسرائيل وأن تستأنف اتصالاتها مع جيرانها العرب.

وتجاوز حافظ الأسد كذلك عداوته طويلة العهد لصدام حسين وللفرع العراقي من حزب البعث، وحسن علاقاته مع العراق. ففي عام ١٩٩٧ فتحت سوريا حدودها مع العراق للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٠. وتبادلت الدولتان وفود تجارية، وفتحتا خدمة نقل ركاب بين العاصمتين، وأغلقتا محطتا الإذاعة التي تذيع دعاية معادية للنظام في الدولة الأخري،

واستضافت دمشق لجنة ثنائية بخصوص مياه نهري دجلة والفرات لتنسيق نشاطهما في مواجهة السياسات المائية التركية، التي تضر بمصالح سوريا والعراق، وأصبحت سوريا كذلك طريق عبور لتجارة العراق الخارجية، وفي أكتوبر ١٩٩٩ سمحت سوريا بفتح مكتب مصالح عراقي في عاصمتها، وهو أدنى مستوى تمثيل دبلوماسي ، إلا أنه ذو أهمية سياسية مع ذلك.

فكر نظام البعث العلماني في سوريا كذلك في تعبئة الإسلام ضد تقارب القدس - أنقرة. ففي التسعينيات، شهدت سوريا تحالف عديد من الحركات الإسلامية غير السورية بهدف دعم وضعها الإقليمي واكتساب نفوذاً في البلدان العربية، وتحييد المعارضة الإسلامية في الداخل، واستخدمت سوريا قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي عقدت في طهران في ديسمبر عام ١٩٩٧، لعزل تركيا. وخففت حدة مسودة قرار المؤتمر الذى يدين الروابط مع إسرائيل بهدف عدم استفزاز تركيا ، لكن ليس بدرجة كافية لتفادي مغادرة الرئيس التركي سليمان ديميريل في غضب.

قوى التقارب التركي - الإسرائيلي كذلك الشراكة الاستراتيجية بين دمشق وطهران، التي بدأت في أوائل الثمانينات كرد فعل للغزو العراقي لإيران. ومنذ ذلك الحين، تنسق سوريا وإيران سياستهما في الشئون الإقليمية. على سبيل المثال، أغلقت دمشق خط أنابيب البترول الذى يجري من العراق عبر أراضيها، وسمحت بالوجود الإيراني في لبنان ودعمها حزب الله. وترغب كلتاهما في تحجيم نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عقب انتصارها في حرب الخليج عام ١٩٩١.

وتدعم مصر المواقف السورية في مواجهة إسرائيل، وتشارك سوريا المخاوف من السياسات المائية التركية، حيث أنها هي الأخرى دولة من الدول المشاطئة السفلى بالنظر الى موقعها علي نهر النيل. أكثر من ذلك. فقد حدثت انفراجة في العلاقات المصرية - الإيرانية ففي الماضي، كانت مصر ملجأ للشاه عقب إسقاطه بواسطة الثورة الإسلامية، في الوقت الذى قطعت فيه إيران الإسلامية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بسبب توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل. وهاجمت طهران توجه مصر الموالي للولايات المتحدة، في حين واجهت القاهرة معركة داخلية صعبة ضد الإسلاميين الراديكاليين الذين رأوا في إيران نموذجا لهم. وانتهت البرودة في العلاقات في مايو ١٩٩٧ عند قيام وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي بزيارة تاريخية إلى القاهرة وإعلان مبارك عن نيته في حضور قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران أواخر نفس العام.

ارتبطت الانفراجة في العلاقات كذلك بالخطاب الأكثر اعتدالا للرئيس الإيراني الجديد محمد خاتمي، مما أتاح للدولتين إعداد جدول لإعادة الدين المصري لإيران، المفترض منذ ما قبل الثورة الإسلامية. وفي يونيو ٢٠٠٠، دعمت مصر الطلب الإيراني للانضمام لمجموعة الخمسة عشر (وهي تجمع البلدان العالم الثالث). وتوازت التحركات المصرية مع تقارب سعودي - إيراني، والذى كان مدفوعا بمحاولة استخدام إيران لموازنة نفوذ العراق في الخليج. وكانت موازنة التقارب التركي - الإسرائيلي مستهدفة أيضاً.

ومع ذلك، فقد فشل تكوين تحالف إقليمي مضاد. فقد أعاقت المصالح المتعارضة بين العراق وإيران وآثار الحرب الطويلة بين البلدين (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، بالإضافة إلى التنافس السوري - العراقي، تكوين أي تحالف عسكري مضاد لتركيا، بل ووضعت كذلك قيودا مهمة أمام أي نشاط منسق ضد الشراكة التركية - الإسرائيلية.

كما أن هذا التقارب كان فقط ذا أهمية ثانوية بالنسبة لإيران والعراق - فإسرائيل لا تزال عدوا قويا بروابط مع أنقرة، لكن العلاقات مع تركيا كانت أقل وضوحاً من ذلك. كما أن القضية التي تأتي في المقام الأول علي جدول الأعمال العراقي كانت كسر قيودها بعد حرب الخليج. وقد نجح العراق في التخلص من مفتشي الأمم المتحدة، ونتيجة لاسباب عملية فقد تخلص كذلك من قيود الأمم المتحدة علي مبيعات البترول. ومازال العراق يطالب بمزيد من مياه الفرات ويعارض الغزوات العسكرية التركية لشماله لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني. واصبح برنامج أسلحة التدمير الشامل كذلك أكثر تهديدا لتركيا. ومع ذلك فإن لدى العراق حافز لعدم معاداة تركيا لدرجة كبيرة جدا بسبب مساندة أنقرة استعادة التفاعلات الاقتصادية المربحة، ومساندتها رفع العقوبات الدولية عن العراق إذا استجاب الشروط الأمم المتحدة.

وتفضل إيران كذلك تفادي التصعيد في علاقاتها مع تركيا. على الرغم من بعض التوتر حين اتهمت تركيا إيران بمساندة الراديكاليين الإسلاميين في تركيا والسماح لحزب العمال الكردستاني باستخدام الأراضي الإيرانية، الأمر الذى قاد إلى صدامات حدودية عنيفة في يوليو ١٩٩٩. فضلا عن ذلك، فإن السياسة الخارجية الإيرانية منشغلة بشكل متزايد بالتطورات الحادثة شرقا، في أفغانستان وباكستان.

ولذلك، لا يمكن لسوريا توقع أي مساندة عسكرية خارجية في مواجهة تركيا، على الرغم من أن إيران ودولا عربية عديدة ستقدم مساندة دبلوماسية. وستقود الشراكة التركية - الإسرائيلية سوريا إلى بناء علاقات أفضل مع أرمينيا واليونان (اللتين تضمران

ضغائن تاريخية ضد تركيا) وربطهما بإيران. ومع ذلك فبنهاية التسعينات، غيرت اليونان وأرمينيا سياساتهما بحثا عن علاقات أفضل مع تركيا وإسرائيل.

مصر كذلك مقيدة في المشاركة في تحالف مضاد لتركيا بحاجتها للدعم الأمريكي، الذى سيتهدد بمعارضة قوية للغاية لحلفاء الولايات المتحدة الآخرين في المنطقة. وبالفعل، أحجمت القاهرة عن مناصرة دمشق خلال أزمة أكتوبر ١٩٩٨، محاولة لعب دور وساطة. وعمليا توصلت مصر إلى إدراك أن هذا التقارب لا يمثل تهديدا مباشرا لأمنها القومي، لكنها تريد تحجيم هذا التقارب بما أن هذا الترتيب سيحد من قوتها الإقليمية وقوة حلفائها. لهذا السبب، تريد ابقاء كلا من إسرائيل وتركيا خارج ترتيبات الأمن الإقليمي، التي تفضل مصر أن تكون عربية خالصة في تكوينها.

صلات الأردن بالتقارب:

تبدو المملكة الأردنية الهاشمية هي الدولة العربية الوحيدة التي يمكن أن تنضم إلى الشراكة الإسرائيلية - التركية - وإن لم يكن بشكل رسمي. واجبر الوضع الجغرافي للأردن ومخاوفه من جيرانه حكامه على الانخراط في سعي ثابت نحو تحالفات متعاقبة مع القوى الإقليمية. وتطلبت العناصر المشتركة في الموقف الأمني الحرج للأردن إسرائيل مهادنة ممتدة بينهما. وتاريخيا كان كلاهما يخشى من النتائج المتسمة بعدم الاستقرار التي يمكن أن تنتج عن الراديكالية العربية والقومية الفلسطينية. فبالنسبة للدولة اليهودية كان الإدعاء الفلسطيني في وطنها المتصور سببا لصراع ممتد. وبالنسبة للأردن فإن الأصل الفلسطيني لأغلبية شعبه، يضعف من ولائه للأسرة الهاشمية الحاكمة. وعلى الرغم من المساندة الشفهية للقضية الفلسطينية، فالأردن مستمر في رؤية المسألة الفلسطينية كتحد داخلي يتطلب تحركات ضرورية علي الصعيد الداخلي وعلى صعيد السياسة الخارجية.

في حين رغبت إسرائيل في أردن قادر علي مقاومة الضغوط من قبل جيرانه الأكثر قوة، مثل العراق وسوريا، اللتين رغبتا في السيطرة عليه لاستخدام أراضيه كقاعدة لقواتها أو التدخل في شئونه. رأت عمان في إسرائيل عاملا مضادا لضغوط الدول العربية الأكبر، ما أدى إلى أن يتحول الأردن ليصبح الدولة الحاجزة الشرقية لإسرائيل. وكان أحد الأحداث التكوينية عندما ردعت التهديدات الإسرائيلية غزوا سوريا للأردن في سبتمبر ١٩٧٠ كان من شأنه أن يساعد الجماعات الفلسطينية المسلحة علي خلع الملك حسين. كذلك كانت سوريا والأردن على شفا مواجهة عسكرية في نهاية عام ١٩٨٠ وظل الشك المتبادل عاملا هاما في علاقتهما الثنائية، وهو الشعور الذى تتقاسمه إسرائيل وتركيا تجاه سوريا. وكذلك فإن معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية الموقعة عام ١٩٩٤ وروابط البلدين القوية مع الولايات المتحدة تعد عوامل إضافية هامة في علاقتهما الجيدة.

وكذلك فقد ساعدت حقيقة أن الأردن الموالي للغرب يتمتع بعلاقات جيدة مع تركيا لعقود مضت علي قبول الأردن للتقارب التركي - الإسرائيلي في التسعينيات. وذكر عدنان أبو عودة سفير الأردن في الأمم المتحدة، تركيا باعتبارها دولة شرق أوسطية ورحب بانخراطها في الشئون الإقليمية. وبالنسبة للأردن فإن شرقا أوسطيا يستبعد تركيا وإسرائيل من هوية تلك الوحدة الجغرافية أمرا غير ممكنا. وخلافا للموقف العربي السائد، قال وزير الخارجية الأردني جواد عناني إن تركيا يمكنها لعب دور وساطة هاما في عملية سلام الشرق الأوسط. وذكر ملك الأردن الجديد، عبدالله الثاني، في مارس ٢٠٠٠ أن تركيا لها دور هام في المنطقة.

وبالموازاة للروابط العسكرية التركية - الإسرائيلية المتنامية، فقد تكثف كذلك التعاون بين تركيا والأردن في الميدان العسكري في التسعينات، متضمناً زيارات عسكرية رفيعة المستوى متبادلة ومنتظمة، خطوط اتصالات ساخنة بين القادة العسكريين، تبادل القوات للتدريب، واستخدام المجال الجوي لكل منهما لأغراض التدريب والمناورات المشتركة. وتلقى الطيارون الأردنيون تدريبات جزئية في تركيا علي الطائرات الأمريكية الصنع أف - ١٦ وفي عام ١٩٩٨، أجرى الجيشان مناورة عسكرية برية في الأردن. منح الملك حسين قلادة الاستحقاق للجنرال «بير» نظرا لمساهماته في تطوير تلك الروابط. وكان بير كذلك لاعبا رئيسيا في التعاون الدفاعي الإسرائيلي التركي.

وفي منتصف التسعينات بدأت اتصالات عسكرية ثلاثية، وفي يونيو ١٩٩٦ أعلن قائد القوات الجوية الأردنية في أنقرة أن بلاده تريد المشاركة في مناورات عسكرية مع تركيا وإسرائيل وأرسلت الأردن مراقبا لمناورات البحرية الأمريكية - التركية - الإسرائيلية في يناير ١٩٩٨، وفي ديسمبر ١٩٩٩ ، لكنها لم ترسل مراقبا لمناورات يناير ٢٠٠١ ، وجاء إرسال هذا المراقب على الرغم من المعارضة الداخلية وضغوط الدوائر العربية وإيران للتوقف عن هذا الإرسال كما شارك الأردن في المحادثات الاستراتيجية نصف السنوية التي عقدت في إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تعاون متنام بين الجيوش الثلاثة علي مستويات مختلفة. وفي مايو ٢٠٠٠، تمت دعوة مراقبين من قوات الدفاع الإسرائيلية إلى مناورة، حيث أجرت قوة تركية وأردنية تدريبا قتاليا. وكذلك فقد انخرطت القوات البرية الثلاثة في تدريب ثلاثي

للقيادات العليا ,عرف رسميا بأنه "عمليات حفظ سلام".

وتأمل عمان، مثل أنقرة، في أن ترى إسرائيل تنشر بطاريات صواريخ أريحا، مما يبرز وجود هواجس مشتركة تجاه انتشار الصواريخ. ومثل تركيا، يتعاون الأردن مع إسرائيل في تبادل المعلومات بخصوص مقاومة الإرهاب كما أن لديه علاقات وثيقة مع هيئات دفاع إسرائيلية مختلفة. وتتبادل تركيا والأردن كذلك المعلومات في إطار جهودهما لاحتواء دعم طهران للجماعات الإسلامية المتطرفة.

وبهدف خفض المعارضة لمشاركتها في التقارب الإسرائيلي - التركي، في الخارج والداخل، تفضل عمان بروزاً أقل في العلاقات الثلاثية. وحاول الأردن كذلك خفض حدة الانتقادات العربية الإسلامية لتقارب تركيا مع إسرائيل في الاجتماعات العربية والإسلامية. على الرغم من عدم الرضا العربي العام، فإن صلات الأردن مع إسرائيل وتركيا مستمرة.

الانعكاسات الإقليمية الإضافية للتقارب:

دعمت علاقات تركيا مع إسرائيل، بشكل عام في صلاتها بالشرق الأوسط وعززت من ثقلها في المنطقة، إلا أن العلاقات الثنائية لها انعكاسات إقليمية أخرى عديدة.

١ - دعم عملية السلام:

دعمت العلاقة التركية - الإسرائيلية عملية السلام العربية - الإسرائيلية وكانت تلك العملية التاريخية التي بدأت في السبعينات بواسطة مصر عقب هزائم عسكرية متتابعة (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧) في الأساس نتيجة للإدراك المتنامي من جانب القيادة السياسية العربية أن إسرائيل اكتملت التكوين، وأنها من القوة بحيث لا يمكن إزالتها في المستقبل المنظور. لقد أشاعت القوة العسكرية التقليدية المستمرة لإسرائيل عبر عدة عقود، بالإضافة إلى خيارها النووي، ودرجة اكبر من الواقعية في الفكر السياسي العربي، الذى حول بدوره الصراع المسلح إلى مائدة المفاوضات. كما عزز بروز الولايات المتحدة، حليف إسرائيل، باعتبارها المنتصر في الحرب الباردة.

موقف إسرائيل في مواجهة العرب. ومع ذلك، فإن تحسن العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب ليس عملية تاريخية حتمية. فقد أظهرت الأحداث كيف يمكن أن يتوقف التقدم ببساطة بل ويتخذ حتى اتجاها معاكسا إذا تغيرت معادلة القوة. وعززت الصلات الجديدة بين القدس وأنقرة في أواخر التسعينات الاعتقاد بأن إسرائيل أقوى عسكريا ولا يمكن إزالتها بسهولة من علي الخريطة. لقد وحدت الروابط الاقتصادية والعسكرية التركية - الإسرائيلية أقوى دولتين في المنطقة، الأمر الذى دعم وضع إسرائيل كفاعل إقليمي قوى وإذا استمرت تلك العلاقة فسيكون لها تأثير في خفض الطموحات العربية والرغبة في الانتقام من إسرائيل التي مازالت حية بدرجة كبيرة في المنطقة. وفي هذا الإطار، يساهم التقارب بين أنقرة والقدس في عملية السلام والاستقرار الإقليمي.

وتقلصت كذلك الصداقة بين الدولة اليهودية وبلد هام ذى أغلبية مسلمة، مثل تركيا، من البعد الإسلامي للصراع العربي - الإسرائيلي. وقد تعززت علاقات إسرائيل مع إندونيسيا، ونيجيريا ودول المغرب العربي، والخليج، وحوض بحر قزوين خلال التسعينات. فالنموذج التركي يجعل العلاقات مع إسرائيل أكثر قبولا لدى الدول الإسلامية في الشرق الأوسط في أي مكان آخر.

الأمن في مجال الطاقة:

تقع تركيا علي حافة منطقة الخليج العربي ومناطق حوض بحر قزوين حيث تتركز ٧٠٪ من احتياطات البترول العالمية المؤكدة وما يفوق ٤٠٪ من احتياطات الغاز الطبيعي. وتقع تلك الكتلة الرئيسية من المناطق الغنية بالطاقة في نطاق ١٠٠٠ كيلو متر من قاعدة انجيرليك Ingirlik وهي قاعدة تركية تستخدمها القوات الأمريكية ويمتاز تحريك قوات من شرق البحر المتوسط إلى بغداد بمزايا عديدة تفوق تحريكها من المملكة العربية السعودية. وعلى هذا فما يسمى "بالاستراتيجية الشمالية "للدفاع عن الخليج الفارسي، يمكن أن يجعل الولايات المتحدة، وتركيا، والأردن، وإسرائيل أكثر قربا. ولا تعارض بعض دول الخليج مثل قطر وعمان وجود دور تركي وإسرائيلي لموازنة ثقل العراق، وإيران، والمملكة العربية السعودية.

وبشكل عام، فإن وجود تركيا المتنامي في الشرق الأوسط وقبول أكبر بإسرائيل علي المدى البعيد كفاعل معتاد في المنطقة، بفضل عملية السلام، يمنحان دول الخليج بدائل إضافية في الهيكل التوازني الذى تسعى لتكوينه منذ سنوات. وتحسن علاقة الأردن كذلك مع دول الخليج العربية، يجعل مثلث تركي - إسرائيلي - أردني أقل عرضة للاعتراض منها.

وعلى الرغم من حقيقة أن أهمية مصادر الطاقة من بحر قزوين لم تتضح حتى الآن بالكامل، فإن تركيا تخطط لتصبح بوابة مسارات الطاقة من وسط آسيا إلى الغرب. وبشكل خاص. فإنها تود أن يتم إنشاء خط الأنابيب باكو - سيحان، الذى سيجلب بترول أزربيجاني Azeri إلى ميناء سيحان التركي علي البحر المتوسط، وكذلك خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر بحر قزوين الذى سينقل غاز تركمان مباشرة إلى تركيا. وتستبعد المسارات المخططة لكلا الخطين المرور عبر الأراضي الروسية. وتدعم المعارضة

التركية لزيادة نقل البترول عبر مضايق البوسفور المزدحمة بالفعل من رشد المنطق القائل باستبعاد روسيا من ترتيبات مرور طاقة حوض بحر قزوين. وتعد الاعتبارات البيئية والاقتصادية ثانوية فقط ايا ما كانت، بما أن تركيا تنظر إلى خطوط الأنابيب في الأساس من منظور جيوبوليتكي (جغرافي سياسي) يستهدف حيازة وضع مهيمن في المنطقة.

وسيؤدي تنفيذ مشروعات الطاقة كبيرة الحجم واسعة النطاق إلى تقليل اعتماد جمهوريات آسيا الوسطى علي موسكو وطهران، اللتان تعارضان طموحات الطاقة الخاصة بأنقرة. وقد اقتنعت إسرائيل واللوبي المؤيد لها بالمنطق الاستراتيجي لخط أنابيب باكو - سيحان ودعمتا موقف أنقرة في واشنطن. وسيتحدد موقع خطوط الأنابيب بشكل رئيسي من خلال حسابات اقتصادية غير مؤكدة ولكن كذلك من خلال المناخ السياسي في واشنطن.

شرق البحر المتوسط:

تؤثر حدود تركيا وإسرائيل علي شرق البحر المتوسط وشراكتهما الاستراتيجية علي الأمن في تلك المنطقة كذلك، خاصة تجاه اليونان وقبرص. فاليونان، التي لها تاريخيا، خلافات مع تركيا حول عدد من القضايا، لم تستحسن تقوية تركيا علاقاتها العسكرية مع إسرائيل. واليونان نفسها، المؤيدة تقليديا للعرب، وافقت فقط علي إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في مايو ١٩٩٠، وفضلت إقامة علاقات أوثق مع سوريا وإيران. وفي فبراير ١٩٩٨ وصف وزير الخارجية اليوناني ثرودروس بنجالوس Throdoros Pangalos العلاقة التركية - الإسرائيلية بأنها "تحالف خاطئ "وتهديد للأمن في المنطقة. وفي سبتمبر ١٩٩٨ شارك بنجالوس في قمة ثلاثية لوزراء خارجية اليونان وإيران وأرمينيا في طهران. وتخشى قبرص كذلك من التقارب التركي - الإسرائيلي.

وإذا كانت هناك استراتيجية يونانية لمحاصرة تركيا، أيا ما كانت فقد فشلت وخضعت سوريا للقوة والإدارة التركية المتفوقة في أكتوبر ١٩٨٨. وبالمثل أحجمت اليونان وقبرص عن نشر صواريخ اس - ٣٠٠ (S-300) عقب شهرين من تلك الأزمة مع سوريا.

قادت تلك التطورات، بين عوامل أخرى إلى تقدير استراتيجي جديد في اثينا، وحين تعرضت تركيا واليونان كلتاهما لزلازل مدمرة في شهري أغسطس وسبتمبر ١٩٩٩، على التوالي، أرسلت كل من البلدين مساعدة إلى الأخرى، في إشارة إلى بدء مرحلة جديدة من علاقتهما. وتمثل الافتراض القائم خلف هذا الاقتراب الجديد، حسبما أوضح وزير الخارجية اليوناني جورج باندريو، في إدراك أن ربط تركيا بأوروبا يخدم المصالح القومية لليونان، وتخلت اليونان عن موقفها طويل العهد في معارضة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، الذى أعلن تركيا مرشحا رسميا للعضوية في ديسمبر ١٩٩٩، ما أدى إلى إيجاد مناخ افضل بكثير بين الدولتين وفي يناير من العام ٢٠٠٠، قام وزير الخارجية بانبدريو بزيارة تاريخية إلى أنقرة - أول وزير خارجية يقوم بذلك منذ عام ١٩٦٢. وناقش الجانبان مجموعة متنوعة من إمكانيات التعاون. وفي يونيو ٢٠٠٠، أجرى الناتو مناورة علي الأراضي اليونانية شاركت فيها قوة عسكرية تركية للمرة الأولى . ويتمثل جزء من سياسة اليونان الجديدة نحو تركيا في استهداف علاقات أفضل مع إسرائيل. ففيما يبدو توجها معاكسا للبرودة التاريخية التي ميزت الصلات بين أثينا والقدس، تدعو اليونان إسرائيل الآن للولوج إلى مرحلة جديدة من التعاون تتضمن شراكة أمنية تستهدف حفظ الاستقرار الإقليمي. وهناك مؤشرات تكشف عن أن الشكوك اليونانية تجاه أهداف الصلات التركية - الإسرائيلية قد تم إحلالها باقتراب أكثر تعقيدا، يقبل تلك العلاقة. وفي مايو ٢٠٠٠ قام الرئيس اليوناني قنسطنطينوس سيفانوبولوس بزيارة رسمية هي الأولى إلى إسرائيل وعبر عن أمله في زيادة التعاون العسكري وفي تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية. ولم يستبعد بابندريو حتى إمكانية قيام مثلث استراتيجي بين اليونان وإسرائيل وتركيا .

وستساعد آفاق التعاون بين اليونان وتركيا وإسرائيل - حتى لو اتخذت قنوات ثنائية منفصلة - الناتو لتوسيع نفوذه في شرق البحر المتوسط، وهي المنطقة ذات الأهمية المتزايدة لتلك المنظمة، ولتركيا وإسرائيل مصلحة واضحة في دور أكبر للناتو في البحر المتوسط. وإسرائيل كذلك مهتمة بالتوصل إلى تفاهم يوناني -تركي بخصوص قبرص، مما سيؤدي إلى إدماج الجزيرة في الاتحاد الأوروبي وربما في الناتو، الأمر الذى سيجعل بدوره أوروبا أكثر قربا من إسرائيل.

الآثار علي المصالح الأمريكية الإقليمية:

لم يكن بدء هذا التعاون المتنامي بين حليفي الولايات المتحدة نتاج مبادرة منها فحسبما ذكر جنرال بير بحق "لقد كان ذلك مبادرة من القيادة التركية" ومع ذلك فصانعو السياسة الأمريكية يروقهم ذلك التقارب. ففي حين عبر العالم العربي عن قلقه بخصوص الاتفاق العسكري الثنائي الموقع في فبراير ١٩٩٦، رحبت به الولايات المتحدة باعتباره يساعد على تحقيق الاستقرار في المنطقة وباعتباره يدعم الأمن فيها. وفي مايو ١٩٩٧ أشارت وزراة الخارجية الأمريكية إلى الروابط الإسرائيلية التركية علي أنها

"هدف استراتيجي أمريكي".

تعد تركيا وإسرائيل اقوى حلفاء الولايات المتحدة الموثوق بهم في الشرق الأوسط وتخدم شراكتهما المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، بما في ذلك أهداف مثل احتواء إيران والعراق، إضافة إلى الحفاظ على الأردن مواليا للغرب. كما أنهما يفيدان، منفصلين و مجتمعين، في ردع التوجه العدواني لدى جيرانهما المباشرين، وهو الهدف الذى تشاركهما فيه الولايات المتحدة. ويفتح التقارب الجديد كذلك الإمكانيات أمام تعاون إقليمي أوسع في مجموعة من القضايا الاستراتيجية، تتضمن إنشاء درع في مواجهة الصواريخ طويلة المدى. ولذلك، قال وزير الدفاع الأمريكي، ويليام كوهين أنه سيستمر في التأكيد علي الحاجة إلى تعاون أكبر بين إسرائيل وتركيا والأردن، وأساسا التشاور حول زيادة مستوى الترتيبات الأمنية في المنطقة.

وقد حدّت علاقة تركيا مع إسرائيل واللوبي المؤيد لها في واشنطن من القيود الداخلية على دعم الولايات المتحدة لتركيا. وأكثر من ذلك، يمكن لتركيا رفع قدراتها العسكرية بواسطة معدات إسرائيلية الصنع إذا ما اعترض الكونجرس علي مبيعات الأسلحة الأمريكية. فالأسلحة الإسرائيلية متوافقة بدرجة كبيرة مع الأسلحة الأمريكية وتستند جزئياً على تكنولوجيا أمريكية. وفي المقابل فقد سهل التقارب الذى ساهم في تقليل عزلة إسرائيل الإقليمية، على الولايات المتحدة دعم إسرائيل في ظل الاعتبارات الإقليمية.

وربما، يمكن للولايات المتحدة جمع القدرات العسكرية لتركيا وإسرائيل لممارسة دبلوماسية اكراهية ضد إيران والعراق وسوريا. ومع ذلك فإن توافر رغبة إسرائيلية وتركية مشتركة في التورط في صراعات لا تتصل مباشرة بأولوياتهما الأمنية هو فقط الذى يمكن أن يمثل أساسا لهندسة أمنية جديدة برعاية أمريكية. إلا أنه حتى الآن، فإن الدولتين، وإسرائيل بخاصة ليستا مستعدتين للعب دور الشرطي الإقليمي، حتى لو ساندتهما واشنطن. إضافة إلى ذلك، فمع أن الدولتين يجب أن يحدثا تغييراً في توجههما بهدف تحسين موقفهما في واشنطن، فإن المساندة الداخلية لمثل هذا الوضع ليست قوية بدرجة كافية حتي الآن.

والولايات المتحدة بالمثل، مترددة في تبني مثل تلك الاستراتيجية. فهي لم تشجع التقارب للضغط علي سوريا لتبني موقفا اكثر ليونة في محادثات السلام مع إسرائيل أو لوقف رعايتها للإرهاب أو للإنسحاب من لبنان. أحد الأسباب الرئيسية لذلك أن واشنطن لها مصالح هامة في دول مثل مصر والمملكة العربية السعودية، وهي دولة متشككة بدرجة كبيرة من التقارب الإسرائيلي - التركي، كما أنها أي واشنطن، لا تريد زيادة المشاعر المعادية للولايات المتحدة في العالم العربي. ومع ذلك يظل اقتراب مختلف متاح في مواقف محددة.

وبشكل غير مباشر، يمكن للتقارب الإسرائيلي - التركي كذلك أن يشجع التحول نحو الديموقراطية وتحرير الاقتصاديات في المنطقة، وهما هدفان تسعى اليهما الولايات المتحدة. واحجام تركيا وإسرائيل عن التدخل في الشؤون الداخلية لجيرانهما ناتج من أن اكتمال نضج الشروط الاجتماعية - السياسية اللازمة لظهور أنظمة ديموقراطية قد يأخذ بعض الوقت. ومع ذلك، فإن نجاح مجتمعيهما في تحقيق حرية وازدهار يفوقان بدرجة كبيرة أي بلد آخر في الشرق الأوسط يمثل تذكرة دائمة بان الديموقراطية ليست معلما قاصرا علي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. ويغذى ذلك الأمل في أن تنقل هذه التجربة بواسطة جيرانهما.

الخلاصة:

يحظى التقارب التركي - الإسرائيلي ببعد استراتيجي، أحدث قلقاً كبيرا في المنطقة، فعلى الرغم من تحسن علاقات إسرائيل مع جيرانها، فمازالت غير مقبولة بشكل كامل في المنطقة، في حين ينظر إلى تركيا بارتياب كبير بسبب ماضيها الاستعماري. وينظر للتوجه الموالي للغرب لكلتا الدولتين بتشكك في عديد من البلدان العربية وإيران.

ومع ذلك، فقد حقق التقارب قدرا كبيرا من النجاح بدون تكلفة في واقع الأمر. وقد فشلت سوريا الساعية إلى تغير الوضع القائم، في تكوين تحالف مضاد، كان سيعد في كل الاحتمالات معاديا للولايات المتحدة كذلك. وبشكل عام، يحسن التقارب الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي وآثاره الإقليمية من موقف الولايات المتحدة في المنطقة. وتبقى الشراكة الاستراتيجية كذلك على خيار اتباع استراتيجية أمريكية أكثر حزما في التعامل مع أمن الطاقة وتحدي أسلحة الدمار الشامل.

١

حول تغلغل التيار المتدين في صفوف الجيش الإسرائيلي «جنود الرب»

ملحق هاآرتس: ١٩٩٧/١/٢٤ – عيدان ميلر

تحاول دوائر في الصهيونية الدينية السيطرة على مراكز القوة داخل الجيش الإسرائيلي، وانخفاض الباعث لدى المجندين العلمانيين يظاهرهم. هذا تشخيص الدكتور رأوبين جال الذى كان كبير الأخصائيين النفسيين العسكريين والذى يعمل حاليا باحثا للحالات النفسية بين الشباب. هل يمكن أن يحدث انقلاب عسكري ديني، يقول جال: حاليا مازال هذا الاحتمال يبدو وكأنه تخمين سخيف، لكن هذا الآن فقط.

"إن الهروب من الخدمة لا يعتبر وصمة في حياة الهارب "صرح بذلك رئيس الأركان آمنون شاحك من فترة وجيزة في خطابه الذى ألقاه في ذكرى يتسحاق رابين. وأضاف قائلا:" إن التطوع في حد ذاته، من منطلق الرغبة في المساهمة، لا يحظى بالتقدير الكافي". وكما هو الحال في معظم المناقشات الخاصة بالتعامل مع الخدمة العسكرية، تطرق رئيس الأركان إلى الشعب كله. ولم يذكر في تلك المناسبة أن انخفاض الباعث لا يشمل كل جماعات المجندين. كان الدكتور رأو بين جال كبير الأخصائيين النفسيين في الجيش الإسرائيلي ما بين عامي ٧٦ – ١٩٨٢ وهو حالياً مدير مركز كارمل للأبحاث العسكرية والاجتماعية، عام ١٩٩٥ أجرى المركز بحثاً على ٢٧٠٠ تلميذ في الصف الثاني الثانوى داخل ١٦٠ مدرسة من جميع قطاعات إسرائيل. وكان الاستنتاج الأساسي أنه مقارنة بعام ١٩٨٨ حدث انخفاض حاد في مستوى الباعث على الخدمة في الجيش الإسرائيلي بين الشباب العلماني، غير أن الشباب المتدين كان هناك ارتفاع أو ثبات بين صفوفه. ويؤكد الدكتور جال أنه خلال الفترة التي مضت منذ إجراء الاستفتاء يبدو أن هذا التوجه زاد وقوى. وتبرز هذه المشكلة في الأساس من حيث الاستعداد لتأدية الخدمة في الوحدات المقاتلة.

هناك انخفاض حاد في هذا المجال خلال العامين أو الثلاثة الماضية. فمنذ ثمانية أعوام أعرب ٦٠٪ من الشباب العلماني عن استعدادهم لتأدية الخدمة في سلاح مقاتل، أما البحث الأخير فقد أظهر أن ٤٨٪ من الشباب فقط قد رغبوا في هذا الأمر.

ويبرز هذا الانخفاض بالذات بين تلاميذ المدارس النظرية وكذلك أبناء الكيبوتزات، حيث انخفض مستوى الباعث على الخدمة في هذه الوحدات من ٨٣٪ إلى ٥٨٪. وفي مقابل هذا ثبتت نسبة الاستعداد للخدمة في الوحدات المقاتلة بين الشباب المتدين، بل وظهر ارتفاع في هذه النسبة في مجموعات أخرى من المتدينين. هذا ويهتم حوالى ٩٠٪ من التلاميذ في الكيبوتز الديني بالوصول إلى الخدمة في الوحدات المقاتلة. وتصل هذه النسبة بين تلاميذ الضفة الغربية وقطاع غزة (المتدينين) إلى حوالى ٨٥٪. أما تلاميذ المدارس الدينية القومية فتصل هذه النسبة بينهم إلى ٧٠٪.

= رغم هذا هل مازال العلمانيون يريدون تأدية الخدمة في الوحدات المنتقاه؟

– نعم، ولكن ظهر لديهم نمط دورية العمل الورقي. فمن لا يقبل في الوحدات المنتقاه، لا يكون أمامه خيار

سوى الوظائف الخلفية وليس الوحدات المقاتلة المعتادة. كما أن المقاتلين ذوى الكمامات لا يرغبون في الاهتمام بالإطارات المشتعلة أو الأطفال الذين يلقون أحجاراً، ورغم أن هذا العمل لا يعد جوهر الخدمة في الضفة الغربية فقد تهلهلت هيئة وصورة الوحدات التي قامت بعمل من هذا النوع خلال السنوات الأخيرة. كما أن التورط في لبنان يؤثر، فالشباب ليس مستعداً لأن يكون ضحية للشحنات الناسفة. انني متواجد بين الكثير من الشباب وأقابل المعلمين واسمع ما يعتمل في الصدور وانطباعي كباحث وأخصائي نفساني عسكري في الماضي، هو أن هذا التوجه يقوى بسرعة، ورغم أننا نتحدث عن توجه بعيد المدى فإن التغيير الجوهري حدث خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهو بالقطع نتيجة لعملية السلام واتفاق أوسلو. في السنوات الأخيرة صار مجتمعنا مجتمعا ماديا يميل إلى الاستمتاع وتشجيع الأنانية. ويسمح أولياء الأمور لأنفسهم بأن يكونوا أكثر تخوفا، وبشكل علني، وتحولوا من عنصر يشجع الباعث إلي عنصر يقمع هذا الباعث وفي حالات كثيرة يسدون طريقه بأجسادهم. فمثلا حين تقع أحداث يكون هناك مصابين في لبنان أو أى مكان آخر تعلن الأمهات علانية أنهن لن تسمحن لأبنائهن بتأدية خدمة قتالية ويحاولن قدر استطاعتهن منع هذا الأمر. انني لا أتحدث عن قلق طبيعي من أم علي ابنها، ولكنني أتحدث عن الشعور بأن هناك شرعية تامة لقول مثل هذه الأمور علي الملأ. منذ سنوات قليلة كان الوضع مختلفاً تماماً. ويجب أن نذكر أن جزءاً لا بأس به من الآباء لا يذهبون إلى الاحتياط، والنتيجة هي أن الخدمة العسكرية بوجه عام ينظر إليها علي أنها أمر قليل الأهمية وأقل حساسية بالنسبة لوجودنا، أمر يسمح بالتنازل عنه والتخلي عنه بل وتجاهله. لو حدث مرة وتوقع حوالي ٩٠٪ من الشباب أن حربا سوف تندلع خلال العقد القادم، وهو الأمر الذى كان منطقيا سنوات طويلة، فإن هذا الشعور قد هبط بدرجة كبيرة الآن أو خلال تغيير النظام على الأقل. إن ظاهرة أفيف جيفن تعد على سبيل المثال مؤشرا ممتازا. إن مجرد تعاطف الشباب مع رافض التجنيد يجعل وضع الجيش الإسرائيلي سيئا. ولم يخلق أفيف جيفن هذه العملية، غير أن حقيقة فوزه بتأييد الشباب رغم أنه لم يلتحق بالخدمة العسكرية تثبت أن الشباب كان ناضجا ومستعدا لقبول مثل هذه الظواهر وأن هذا التوجه كان قائما. إن حقيقة أن جيفن احتضن من جانب المؤسسة ووجد تبني من رئيس الوزراء قد عملت على تقوية هذا التأثير بالطبع. غير أن آخر وأهم نقطة من وجهة نظري هي حقيقة أن الجيش الإسرائيلي، الذى تغلب في الماضي على الخلافات السياسية وكان آخر ما تبقى من اتفاق الآراء، صار منذ عام ١٩٩٣ وما بعده - دون قصد وعن غير عمد ودون توجيه من المستوى الأعلى - ذا لون سياسي واضح. فالجيش حالياً ليس فوق الخلافات السياسية بل إنه بداخلها. وهذا هو السبب الرئيسي للاختلاف البارز للغاية في التعامل مع الجيش من جانب الشباب العلماني في مقابل الشباب المتدين.

= هل تحول الجيش الإسرائيلي نفسه إلى عنصر سياسي أم الخدمة به؟

- إن جزءا من الخدمة في الجيش الإسرائيلي يعبر عن مصالح سياسية .ففي البحث الذى أعددناه عام ٨٨ وجدنا نتيجة رأيتها ضوءاً أحمر حيث أن أحد الأسئلة الرئيسية لم يتطرق فقط إلى مدى الباعث على الخدمة في الجيش الإسرائيلي بل إلى العناصر التي تقف وراءه. فقد طلبنا ممن سئلوا أن يرتبوا دوافعهم للخدمة ترتيباً تصاعدياً. كان من بين الدوافع تلك الدوافع التقليدية مثل ضمان الوجود والدفاع عن الوطن، غير أن هناك دافعاً آخر احتل مكانا مرموقاً في قائمة الإجابات التي تم اختيارها من بين الاحتمالات التي عرضت على من طرحت عليهم الأسئلة. كان هذا الدافع تأدية الخدمة لمحاربة أعداء إسرائيل ووصل إلى مكان منخفض للغاية في الترتيب الهرمي للدوافع عند من سئلوا من العلمانيين، أما عند المتدين فقد أحتل المركز الثاني وبشكل لا يبتعد عن الدافع الأول. ما معني محاربة أعداء إسرائيل؟ إن المعنى واحد - محاربة العرب، قتل العرب.

لم يكن لهذا الدافع وجود تقريباً بين الشباب العلماني، أما عند الشباب المتدين فقد كان مسيطراً. ان ما اكتشفناه عام ٨٨ هو المؤشرات الأولى لنوعم فريدمان. إن حالة فريدمان هي الطرف الأعلى والشاذ من هذه الظاهرة، غير أن هناك الكثير من الشباب المتدين الذين يريدون أن يخدموا في الجيش لمحاربة بل ولقتل العرب.

ويؤكد جال أن المعسكر الديني لم يعتريه مطلقا الشعور بالضعف الذى يسود العلمانيين. إنهم يرون أن السنوات القادمة ستكون فترة حرجة في صياغة دولة إسرائيل وترسيم حدودها، والجيش الإسرائيلي جهاز هام وحيوي لتنفيذ القرارات المرتبطة بهذه الأشكال من الحسن، لأنه يتواجد في الأراضي وقد يتضمن دوره إلقاء القبض علي المستوطنين وإخلاء المستوطنات أيضاً.

= هل تعتقد أن الجنود المتدينين لن ينفذوا الأوامر؟

- في الماضي اعتقدت أن الجنود المتدينين سوف ينصاعون للقادة فقط. واليوم أعتقد أن جزءاً لا بأس به منهم سوف يرى أن أمر رجال الدين ذو وزن بل وأقوى من أوامر الجيش. ولن يكون هناك مفر أمام الجيش الإسرائيلي، وربما نكون قد وصلنا إلى هذه الحالة، سوى أن يفحص المرشحين لاداء الخدمة الأمنية بشكل شامل. ولا يجب أن ينصب الاهتمام علي

شكل وقدرة المتقدمين للخدمة فقط، بل يجب أن ينصب أيضاً على خلفيتهم التعليمية. إذا أتى الجندي من مدرسة دينية معينة معروفة بآرائها المتطرفة أو مؤسسة يصدر القائمون عليها فتاوى تتعارض مع أوامر الجيش، يجب أن ندرس جيداً إمكانية تجنيده وأي وظائف توكل إليه.؟ ويجب أن يحدث هذا الأمر وهو لا يزال في مرحلة الفرز في مراكز الاستيعاب والفرز. وربما يكون من الواجب منع مثل هذا الجندي من حمل السلاح وبالتأكيد لا يجب السماح له بالاشتراك في دورة الضباط.

= وهل يقوم الجيش الإسرائيلي بهذا؟

- حاليا يحدث هذا الأمر بشكل هامشي. ويحاول الجيش مواجهة مثل هذه المحاولات التبشيرية أو غيرها مثل حركة الحكمة والفطنة والمعرفة وهناك تأرجح حول إمكانية إدخال متحدثين دينيين في السلاسل التعليمية، غير أنه على حد علمي فإن الجيش الإسرائيلي لا يتبع أي وسائل صارمة لفرز وتصفية المتقدمين للخدمة على أساس دراستهم الدينية.

طلبنا رد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي علي هذا الكلام. قال المتحدث أن التصنيف إلى الوظائف العسكرية يقوم علي أساس البيانات الشخصية لكل من يرشح للخدمة فيما يخص القبول في دورات التأهيل لرتبة الضابط فقد حددت العناصر العسكرية المعتمدة معاييرها. وأضاف المتحدث أن الجيش الإسرائيلي يثق في المنعة الأخلاقية والاتزان القيمي عند من يخدمون به سواء الجنود أو الضباط. ولم تظهر به حتى الآن ظواهر رفض الأمر بسبب فتاوى رجال الدين. هنا ينتهي رد المتحدث باسم الجيش. ودارت في الدوائر الدينية اليمينية أحاديث عن السيطرة على مراكز القوة داخل الجيش الإسرائيلي للتمكن من القيام بانقلابات عسكرية في المستقبل. سألنا الدكتور رأوبين جال أن كان هذا الكلام قد اندرج ضمن استنتاجاته ومعطياته.

فأجاب: أعرف هذه الأحاديث وفي هذا السياق يجب أن نميز بين أمرين. أولاً، لن يعلن أحد من الأشخاص الجادين في الزعامة الدينية عن ميله إلي السيطرة علي مراكز القوة، غير أن هذه النية قائمة وهو أمر لا يثير الدهشة، مثلما لا يدهشنا أن القطاع الديني يطمح إلى التغلغل في مواقع السياسة القطرية والمحلية. إن هؤلاء الذين يساندون مثل هذه العملية طويلة المدي يعتبرونها حلا ديمقراطيا وأخلاقيا إلى حد ما لتحقيق مطامحهم أكثر من رفض الأمر أو الانصياع للفتاوى التي تسمح بالاغتيال والقتل. ونقصد هنا مشكلة ترتبط بمشكلة الباعث لكنها أخطر منها لأنها تغير طابع الجيش الإسرائيلي وأهدافه في المستقبل البعيد. إن أكثر من ٤٠٪ من خريجي مركز التدريب رقم واحد ممن يرتدون الطواقي المطرزة وهذه النسبة تزداد من عام إلى عام. ويحمل هذا الجمهور باعثا كبيراً علي الخدمة في الجيش، ولا يتحتم أن يتوافق هذا الباعث مع المصلحة العامة للجيش الإسرائيلي وفيما يتعلق بإمكانية الانقلاب العسكري فإنه يبدو الآن مجرد تخمين سخيف، لكن هذا الآن فقط.

إن الحلول التي طرحتها من قبل لن تحل المشكلة الأساسية فالشباب العلماني لا يتحمس للخدمة القتالية.

نعم، ولكن يجب أن نفهم أن المنظومة العسكرية تطرقت إلى الموضوع برمته من منطلق الإنكار منذ عام تقريبا، ووصل الحال إلى حد قتل المبعوث . فقد اضطر العقيد جادي أمير إلى الانسحاب من الجيش الإسرائيلي بعد أن كان كبير الأخصائيين النفسيين في الجيش وكشف بيانات عن انخفاض الباعث. إن تولي رئيس شعبة الطاقة البشرية الجديد جدعون شيفر ومن بعده وزير الدفاع يتسحاق موردخاي قد مكن من الاعتراف بوجود المشكلة. وحقيقة أن الشباب العلماني منغمس في الملذات وباحث عن المنفعة ليست بالشىء الذى يستطيع الجيش مواجهته. فالشباب يعيش اليوم في جو تعليمي كهذا سواء من جانب أولياء الأمور أو الهيئة التعليمية. ابتعدنا كثيرا عن النزعة الرهبانية الطلائعية القائلة بأنه يجب الإخلاص في العمل. ولن يستطيع إحداث التغيير سوى زعيم جديد يكون في مستوى شعبية جون كينيدي. ولا اجد مثل هذه الشخصية سواء في اليمين أو اليسار".

= ألا تنتظر شيئاً من الهيئة التعليمية؟

- منذ عدة سنوات أهملت المدارس الدور التعليمي وتحولت إلى خط إنتاج للإعداد لانتخابات المرحلة الثانوية. كما أن حركات الشباب ليس لها وجود حاليا. فمن أين سينهل الشباب الباعث من قناة MTV ؟ ويحاول الجيش الإسرائيلي حل المشكلة عن طريق تسويق وإرسال كبار الضباط لإجراء حوارات مع الشباب وانتاج أفلام أصلية لعرض شكل الجيش على مستوى يستطيع منافسة الإنتاج التجاري، إضافة إلى تشجيع الخدمة في الوحدات المقاتلة عن طريق تقديم حوافز مالية. يحصل الجندي المقاتل اليوم علي راتب أكبر وقت خدمته وعند تسريحه يحصل على مكافأة تسريح تصل إلى ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه الجندي العادي. ربما يبدو هذا الأمر صائبا وعادلاً، ولكن حين يتصرف الجيش هكذا فإنه يدخل إلى ساحة السوق الحر، وإذا استطاعت جهة عرض المزيد من المال عندئذ يخسر الجيش الإسرائيلي فحين يريد أب ألا يخدم ابنه في وحدة مقاتلة سوف يستطيع أن يقدم لابنه سيارة في مقابل الخدمة القريبة من البيت وهكذا يهزم الجيش.

= أي الوسائل قد تكون أجدي؟

- يقول الدكتور جال أن هذا السؤال لا يمكن الرد

عليه بإجابات بسيطة. إن الحوافز والتعليم وغيرها تستطيع كلها أن تعطي حلولا مؤقتة وهامشية وهناك وسيلة ايجابية أخري وهي فرض واجب الخدمة القومية علي كل من لا يخدم في الجيش لاي سبب (مثل الخدمة في المستشفيات، استيعاب الهجرة، المناطق التنموية والحفاظ على البيئة وغيرها). عندئذ سوف ينتج جو آخر من البواعث. والمشكلة الرئيسية اليوم هي الشعور بالحماقة، وهو الشعور الذى ظهر في أعقاب تحطم شكل الجيش الإسرائيلي باعتباره جيش الشعب كله واكتشاف أن أكثر من ٥٠٪ ممن وصلوا إلى الثامنة عشرة لا يتقدمون للخدمة العسكرية (العرب والمتدينون علي اختلاف طوائفهم وذوو المشاكل الصحية والمتسربون من الخدمة) والشباب علي علم بهذا، لذلك تشوش الشعور بأن هناك مساواة في تقسيم العبء. إن اتباع الخدمة الوطنية التامة وتطبيقها على كل من لا يخدم في الجيش سوف يعدل من الإحساس بالمساواة.

ويرى الأستاذ آسا كاشير من قسم الفلسفة بجامعة تل أبيب الذى قام بصياغة الرمز الأخلاقي للجيش الإسرائيلي، أن استنتاجات رأوبين جال ليست متطرفة. ويوافق كاشير على أن الباعث الزائد عند الشباب المتدين يعد مشكلة، ويقول: "إن الجيش يدفع ثمنا باهظاً مقابل شكل خدمة الجمهور المتدين به. والحقيقة أن رجال الدين هم أكثر المؤثرين علي ذلك الجمهور وقد يدعو رجال الدين هؤلاء إلى رفض الأوامر العسكرية. ويؤثر عمل رجال الدين بالسلب في موضوع الانضباط الذى يعد روح أي جيش في العالم، وفي مدى الصداقة والتقارب بين الجنود المختلفين. وحين يدعو رجال الدين إلى رفض الأوامر العسكرية فإنهم يفصحون العروة التي توحد الجنود أبناء الجماعات الاجتماعية المختلفة، ولن يظهر هذا التأثير السلبي في مسألة اخلاء الخليل فقط بل في وقت الحرب ضد سوريا، إذا اندلعت». هل يمكن أن يؤدي انضمام المتدينين إلى الخدمة في الجيش إلى انقلاب عسكري في وضع معين؟ يقترح كاشير عدم إطلاق مثل هذه التخمينات وكأنها مضاربات جوفاء ». منذ اغتيال رابين يحظر علينا أن نستهين بمثل هذه النظرية. سمعت أحاديث عن ذلك وأري انه يجب التعامل مع هذا الاحتمال بمنتهى الجدية. يجب على الشاباك وأمن الميدان والأجهزة المهنية الأخرى أن تخصص له كل الموارد المطلوبة. فقد استبعدوا عندنا دائما افكار الانقلاب العسكري وقالوا أن هذا الأمر يتطلب زعيماً عسكرياً ذا شعبية يريد هذا الأمر وقوة عسكرية متجانسة وكبيرة تمضي خلفه. حين كانت الوحدات العسكرية غير متجانسة، كان مثل هذا الاحتمال غير معقول. وقد يؤدي وجود وحدات دارسي التوارة في الجيش، باعتبارها وحدات متجانسة، إلى أن يظهر قائد عسكري متدين كبير وأن يحاول ان يستخدم هذه الوحدات المتجانسة كقاعدة لانقلاب عسكري . وهذا بالتأكيد سيناريو محتمل.

ويقول عضو الكنيست والعقيد احتياط ران كوهين: "اشعر بالقلق من امكانية السيطرة الدينية على مراكز القوة في الجيش الإسرائيلي. بالتأكيد من المحتمل أن دوائر دينية معينة تحاول احتلال الجيش وفرض آراءها ومواقفها على الشعب. ولن يتم التوصل إلى هذا الفرض عن طريق انقلاب عسكري ولكن بمجرد السيطرة علي مراكز القوة. ان اساس الباعث العسكري عند الشباب المتدين هو شهوة سياسية كبيرة، ورأس سهم هذه الظواهر وحدة أور عتسيون برئاسة الرابي حاييم دروكمان. وتحظى هذه الوحدة بتأييد الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع، وتتج جنودا يرون أن مصدر الصلاحيات الأول هو رئيس الوحدة الدينية وليس القائد العسكري. والمقصود هنا رئيس الوحدة الدينية الذى ينادي جنوده دائماً بالرفض في موضوعات مختلفة، أي أن هذا الأمر يحمل مساساً خطيراً بقدرة الجيش الإسرائيلي على قيادة جنودة. أما أمين حزب المفدال زوبلون أورليف الذى كان فيما مضى وكيل وزارة التعليم فإنه يرفض تماما هذه السيناريوهات ويقول: «ينبع باعث الخدمة في الجيش لدى الشباب الديني القومي من نفس المصدر الذى أتي منه الباعث علي استيطان البلاد والمساهمة من أجلها. وهناك انخفاض في هذا الباعث عند العلمانيين لذلك أتي الشباب المتدين ليحل محلهم. ولا يوجد شخص متدين يجلس ليخطط لاحتلال مراكز القوة في الدولة. فتعليمنا يقوم علي توزيع الأشخاص علي الأجهزة الهامة، تعليم للامتزاج والمساهمة والمسؤولية».

= ما تفسيرك للمكانة الرفيعة التي يحتلها دافع محاربة أعداء إسرائيل في إجابات الشباب المتدين عن مصادر باعثه؟

- يقول أورليف أنه لم يعلم بهذه النتيجة وأنه مندهش وقلق منها. مع هذا يجب أن نفهم أن هناك قيمة هامة في الديانة اليهودية وهي تقول:" من أتي لقتلك فبكر بقتله " . إن هذا الأمر لا يبدو جيدا من الناحية التعليمية، لكن هذه قيمة هامة في الديانة اليهودية.

◆ من الأرشيف ◆

٢

«اغلق واحرس»

ملحق هاآرتس ١٩٩٦/١١/١ أوري نير - رأوبين شبيرا

منذ ستة أشهر قام وفد من ضباط الشرطة الإسرائيلية بزيارة الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك لدراسة كيفية إغلاق الحدود. عاد الوفد مفعماً بالحماس، غير أن خطط إقامة منطقة فصل متطورة علي طول الخط الأخضر لا تزال متعثرة. صرح وزير الأمن الداخلي أفيجدور كهلاني أنه سيبدأ قريباً في تنفيذ أجزاء من خطة فصل جديدة أعدتها وزارته.

تدب الحياة في الحدود الفاصلة بين سان دييجو وتيجوانه جنوب غرب كاليفورنيا وقت دخول الظلام. حين تميل الشمس إلي الحمرة فوق مياه المحيط الهادي ينتشر العشرات من أفراد حرس الحدود المتواجدين بالمنطقة علي طول الجزء المخصص لهم والذي يقدر بحوالي ١٠٠ كم من إجمالي ٣٢٠٠ كم هي طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. قبل ذلك يتجمعون بشاحناتهم اللامعة - يوجد في قطاع سان دييجو وحده ١٢٠٠ شاحنة كهذه - في الحديقة العامة الموجودة علي الشاطئ. وهناك يتقاسمون مواقع المراقبة وقطاعات الاستطلاع ثم ينطلقون. وعلي الجانب الآخر من السور الحدودي، بجوار استاد كبير لمصارعة الثيران، علي بعد لا يزيد عن عشرات الأمتار، يقف بعض الشباب المكسيكيين يتأملون أفراد الاستطلاع ويحاولون دراسة خطة الانتشار الليلي الخاصة بالخصم .. الوضع هنا يشبه لعبة القط والفأر ولعبة الشطرنج أيضاً. هذا ما يقوله سيفادور زامورا المتحدث باسم حرس الحدود الأمريكي في سان دييجو. وأثناء حديثه تعبر الحدود من داخل الماء عدة درافيل، وحدق الجميع في هذه المجموعة الصاخبة التي تسرع شمالا إلى إمبريال بيتش، شاطئ سان دييجو الرائع. حين تختفي الدرافيل يلوح أحد رجال الشرطة بيده للمتسللين المحتملين، ويصيح نحوهم قائلا: «تصبحون على خير»، ثم يقفز في الشاحنة. تصبح هذه التحية الودية مثل مجاملة رياضية في بداية مباراة مصارعة، وتبدأ ليلة أخرى من عشرات المطاردات في القطاع الحدودي. في هذه المنطقة يتم حوالى ٢٥٪ من اجمالي حالات القبض على المهاجرين غير الشرعيين وحوالى ٤٠٪ من حالات التسلل إلي أراضي الولايات المتحدة. خلال الشقوق المجودة فى السور ومن فوقه وتحته يدخل مئات وأحيانا آلاف من المكسيكيين إلى أراضي كاليفورنيا كل ليلة من وراء ظهر رجال الشرطة التابعة لحرس الحدود أو أمام أعينهم. يمرون بسان دييجو ومن هناك إلى لوس أنجلوس وسان فرانسيسكو ومدن أخرى في غرب الولايات المتحدة . حين بدأت عملية "حارس البوابة "منذ عامين، حصل حرس الحدود الأمريكي علي قدر كبير من الأفراد والعتاد لمواجهة موجات أولئك المتسللين.

دفعت النجاحات في قطاع سان دييجو إلي تحويل جزء من جموع المتسللين إلى أجزاء أخرى. قبل غروب الشمس بعدة دقائق تضاء المئات من الكشافات القوية للغاية على طول الحدود من

الجـانب الشـمـالي. ومن الجـانب الجنوبي أو المكسـيكي، تشق الظلام من وقت لآخـر نيـران المتسللين الصغيرة التي يستدفئون إلى جوارها وينتظرون الوقت المناسب. إنهم يعلمـون أن الصبـر وشيئا من الحظ يمكن أن يفتحا أمامهم الطريق إلى الشـمـال - إلى العـمل الذى يدر المال وربما مـئـات الملايين من الدولارات لتحسين الفصل، وخاصة في إقـامـة سـور مـعـدني بطول ٢٢ كم. ويفـضل ممثلو الحرس الأمريكي عـرض النصف المملوء من الكوب: فهناك انخفاض في عدد المتسللين، توقف شبه تام في حالات السرقة والاقتحام أو إتلاف الأملاك في منازل الأمريكيين الواقعة على الحدود، وانخفاض ملحوظ في تهريب المخدرات عبر الحدود. ويشير القياس الرسمي الذى أعلنه عبر الحدود إلى أن حوالى ثلثي المتسللين يفشلون ويتم القبض عليهم.

وفي الأحاديث غير الرسمية يعترفون أن معظم المتسللين ينجحون في الدخول. عام ١٩٩٥ تم القبض على ٥٥٠ ألف متسلل على طول الخط الحدودي. أما عدد من لم يقبض عليهم فيصل إلى حوالى ٢٠٠ ألف حسب ما حدده القياس الرسمي، أما القياسات غير الرسمية فتقول أن أكثر من مليونين لم يقبض عليهم. وكما قلنا، فإن تشديد الحراسة في موقع ما تحول نشاط التسلل إلى موقع آخر. وفي منطقة سان دييجو انخفض عدد المقبوض عليهم في عمليات التسلل خلال العامين الأخيرين بـ ٩٧ ألف، غير أن عدد من قبض عليهم في مناطق الحدود الشرقية قد طرأ عليـه زيادة تقـدر بمائة واثنين وثلاثين ألفـا. ويقول أفراد حرس الحدود الأمريكي أنهم حاليا لا يواجهون تقريبا "جري جماعي "حين يجري عشرات أو مئات المكسيكيين إلى الجانب الثاني، كما أنهم لم يصادفوا جماعات كبيرة تركب سيارة نقل أو حافلة للسفر دون إزعاج في أحد الطرق الترابية التي تعبر الحدود. عام ١٩٩٥ تم القبض على أكثر من نصف مليون متسلل، ويفسر ذلك بأن قدرة حرس الحدود على الإمساك بالمتسللين قد تحسنت - حيث يفلحون في القبض على كثير من الأشخاص من العدد القليل ممن يحاولون التسلل. إن نصف عدد سكان المكسيك البـالغ عـددهم ٩٥ مـيونا، هم من الشباب الذين لم يتجاوزوا الخامسة والعشرين ويحتاجون إلى فرص عمل، وراتب العمل الحرفي غير المتخصص في أي مجال بكاليفورنيا يزيد سبعة أضعاف عن الراتب في المكسيك، سواء كان هذا العمل في جني المحاصيل أو الدهان أو غسل الأواني. وإذا أرادت المكسـيك أن تحافظ على مستوى العمالة الحالي بها فإن من الواجب على اقتصادها أن يخلق مليون فرصة عمل جديدة سنويا. وهناك أقلية ضئيلة من المتسللين المكسيكيين تمثل مجرمين يبحثون عن تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة أو الهروب من سلطات القـانون في بلادهم، كـمـا أن الدوافع الإرهابية ليس لها وجود مطلقا. ويقول ماركو راميرز مسئول العلاقات الخارجية في محطة سان دييجو لا تسمحون عندكم أن تفقدوا ولو متسلل واحد قد يفجر حافلة بعد ذلك في القدس. أما عندنا فالسؤال المطروح هو ما العلاقة العددية بين المتسللين ومن يقبض عليهم؟ قام راميرز باستضافة وفد من مسئولى الشرطة الإسرائيلية لرد الزيارة في إسرائيل، ويقرر قائلا: «إن الولايات المتحدة والمكسيك دولتا صديقتان، والعلاقات التجارية وطيدة بينهما، وأخص بالذكر التحالف في مجالات مختلفة، لذلك فإننا لا نستخدم وسائل قد تحلق الضرر بالمتسللين». والكثير من أفراد حرس الحدود الأمريكي، وخاصة في محيط سان دييجو، ينحدرون من أسر هاجرت إلى الولايات المتحدة من دول أمريكا اللاتينية. هاجر والدا سلفادور زامورا بشكل قانوني من المكسيك في شبابهما واستقرا جنوبي كاليفورنيا. ويقول زامورا "يسألني الكثيرون إن كنت أواجه مصاعب أخلاقية أو ومشكلة إخلاص في العمل. وأفكر في ذلك الأمر كثيرا، وأقول بمنتهى الصراحة ليست لدى مشكلة. أولا، أنا مواطن أمريكي وأعيش في دولة تحترم القانون وأود أن تبقى هكذا. يجب أن تتم الهجرة وفقاً للقانون، هكذا فعل أبي وهكذا أتى الكثيرون مثله إلى هنا. صحيح أن القلب ينفطر أحيانا حين ترى المساكين الذين يحاولون الدخول إلينا بأية طريقة، ويكون هذا بوجه عام على أساس توقعات خاطئة.

إن الأفراد الذين يعبرون الحدود هم مواطنو المكسيك البسطاء الذين يريدون التخلص من حياة الفقر ويعتقدون أن المال ينمو هنا على الأشجار. وبالمناسبة معظمهم يخيب أملهم. أستطيع أن أتفهم مشاعرهم، لكنني ملتزم نحو الدولة التي أعيش بها والتزم بقوانينها. ويقول ماركو راميرز أن أبراج المراقبة على سبيل المثال كانت تستطيع أن تحسن القدرة التنفيذية لدي رجاله، ولكن لأسباب تتعلق بشكل الدولة تقرر عدم انشاءها. ولا نستعين بالكلاب لنفس السبب. ولا توجد منطقة مهجورة على جانبي الحدود وبامتداد قطاعات طويلة بين تيجوانه وسان دييجو، كما أن المنازل على الجانب المكسيكي تكاد تمس الحدود.

يقول راميرز: «لا نريد حائط برلين هنا. فمجرد إنشاء السور كان فصلا حساسا في العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك. قال الناس إن حائط برلين يسقط وإذا بالولايات المتحدة تقيم سوراً

حاصا بها. مازلت أحاول أن اشرح للصحافة المكسيكية أننا نضع سورا علي فناءها الخلفي لكننا نرحب بأي ضيف يود المجيء لزيارتنا عبر البوابة الرسمية. ويذكر راميرز أن المعبر الحدودي بين تيجوانه وسان دييجو هو أكبر المعابر وأكثرها فاعلية على مستوى العالم، ويعبر عنه يوميا مئات الآلاف من الناس بصورة منتظمة وقانونية. ما هي وسائل الفصل في منطقة سان دييجو؟».

يشير زامورا وراميرز إلى بعض وسائل مجدية. يتكون السور المعدني الذى يمتد بطول ٢٢ كم من ألواح معدنية صدأه متشابكة مع بعضها البعض، من مخلفات الجيش الأمريكي. حقاً إن السور غير مزود بأسلاك شائكة وحساسة لكنه يمنع عبور الحدود بجري سريع. كما تم وضع إضاءة علي امتداد عشرات الكيلو مترات، وخاصة في المناطق التي يوجد بها سور. وتوضع كشافات كثيرة علي ألواح متحركة مزودة بمولدات خاصة بها. وتمت مضاعفة عدد أفراد الشرطة على طول الحدود ووضعت في حوزتهم جرارات صغيرة ودراجات بخارية وجياد (خصوصا في الكمائن الليلة - فالجياد قادرة علي اقتفاء أثر الأشخاص ليلاً من مسافة بعيدة) ودراجات جبلية وطائرات عمودية وطائرات استطلاع. هذا ويوصى حرس الحدود الأمريكي نظيره الإسرائيلي بالتزود بمجسات أرضية توضع تحت الأرض، وخاصة إلى جوار فتحات السور أو في الأماكن المعرضة للعبور ، وترسل منها إشارات إلى بؤرة المراقبة الرئيسية - حين يمر أشخاص على مسافة ٢٠ مترا منها. وفي قطاع معين يصل طوله إلى ١١ كيلو متراً ولا يوجد به سور مطلقا، وضع حرس الحدود الأمريكي حوالى ٣٠٠ مجساً كهذه.

وهناك أرشيف للمعلومات المحملة علي الكمبيوتر لاقتفاء أثر السجناء الذين يتم القبض عليهم ويحتوى علي أسمائهم وبصماتهم. ولا تتم معاقبة من يقبض عليهم لأول مرة ولكنهم يعادون إلى المكسيك بعد أن يوقعوا علي نموذج يؤكد أنهم علي علم بأن دخولهم إلى الولايات المتحدة لم يكن قانونيا أنهم يوافقون علي العودة من حيث أتوا بإرادتهم. بعد ذلك تتم إعادتهم إلى ما وراء الحدود. يعود الكثيرون منهم ويحاولون التسلل مرة أخرى. ويحكي سلفادور زامورا قائلا «منذ عدة أيام أوكل إلى أمر شخص قبض عليه للمرة الثالثة والعشرين». ويصدر ضد المقبوض عليهم مرة أخرى أمر منع دخول عام للولايات المتحدة، ومن يقبض عليه مرة أخرى بعد أن صدر ضده مثل هذا الأمر ينتظره عقاب بالسجن مع الشغل لمدة قد تصل إلى عام. ويحظر عليهم استخدام القوة إلا إذا اعترض المتسلل علي إلقاء القبض عليه، ويحظر عليهم ولو تهديد المتسلل الهارب بالسلاح. ويجب تنفيذ إلقاء القبض بالإمساك الطبيعي باليدين، ولا يسمح بإطلاق النار إلا حين تتعرض حياة شخص للخطر. وأول أعداء حرس الحدود هم المهربون المحترفون الذين ينقلون جماعات من المتسللين مقابل مال (يصل بوجه عام إلى ما يتروح بين ١٠٠ - ٢٠٠ دولار للفرد). ولقدعُرف هؤلاء المحترفون باسم أصحاب الحظائر بسبب تعاملهم المشين مع زبائنهم. وهناك حالات معروفة من العنف والسطو واغتصاب عائلات من المتسللين المكسيكيين التي راحت ضحية المهربين. واصحاب الحظائر محنكون وزئبقيون ويستطيعون الاختفاء في الظلام ويهربون حين يقعون في كمين. ويحكى سلفادور زامورا قائلا في مثل هذه الحالات، حين نجد مجموعة من المتسللين، يصبح أمامنا احتمالان: إما أن تتجمد المجموعة كلها في مكانها خوفا واضطرابا، أو يبدأون في الهروب والجرى شمالاً في اتجاه أنوار سان دييجو.

ما يحدث عندئذ يكون مثل لعبة العسكر واللصوص في الحي. يحاول أفراد حرس الحدود الإمساك بالهاربين، ودائماً ما يكون عددهم قليلا. ويقول زامورا:" كل منا له يدان ولا يستطيع الإمساك بأكثر من شخصين. وتكون المجموعات أحيانا مكونة من ٥٠ أو ١٠٠ شخص، ولك أن تتخيل مدى الإحباط. ويضيف ماركو راميرز "حين التحقت بالخدمة منذ أثنى عشر عاما، كنت أقبض علي مائتي متسلل في الليلة أحياناً، فشعرت وكأنني سوبر مان. لكنني كنت علي يقين من أن أكثر من ألف شخص قد أفلتوا من بين أصابعي. لقد تحسن الوضع كثيرا اليوم، لكن الحدود مازالت لم تغلق بشكل تام. طالما أن هناك باعث علي المرور سوف تكون هناك عمليات تسلل. والواضح لكل العناصر التي تعالج المشكلة أن أجدى حل هو تقوية الاقتصاد المكسيكي وتوفير فرص عمل هناك. ولا يود المكسيكيون الذين يعبرون الحدود أن يستقروا في أمريكا بل يريدون أن يعملوا هناك وأن يرسلوا بالمال إلى ذويهم. إذا استطاعوا الحصول علي قوتهم بشرف في وطنهم فسوف يفضلون القيام بذلك هناك.

خلال العامين الأخيرين درست في إسرائيل خطط متنوعة لحماية خط الفصل بين المناطق الفلسطينية وحدود دولة إسرائيل. عرضت هذه الخطط على الحكومة وتم التصديق عليها من ناحية المبدأ، غير أن القرار العملي لم يتخذ بعد، ولم

تخصص بعد ميزانيات التنفيذ التي تقدر بنصف مليار شيكل كميزانية مبدئية تنفق علي المعدات، وفي شهر أبريل زار الولايات المتحدة وفد من خبراء الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود برئاسة نائب رئيس شعبة الاستخبارات في الشرطة العميد شاحر أيلون للإطلاع علي مدى نجاح نظرائهم الأمريكيين في تأمين الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. عاد الإسرائيليون متفائلين وكان لديهم انطباع أنه بانتشار صحيح وميزانية مناسبة يمكن تقليص التسلل بنسبة ملحوظة. إذا كان الأمريكيون يفلحون في عمل إنجازات في حدود يصل طولها إلى أكثر من ٣٠٠٠ كم، فلا يوجد سبب يجعل إسرائيل لا تستطيع التوصل إلى فصل مؤثر على طول خط التماس الذى يصل طوله إلي حوالى ٣٠٠ كم (من بقاع بيت شآن مروراً بجلبوع والشومرن وحتى جنوب جبل الخليل).

حسب هذه الخطط سوف تمر منطقة الفصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية بقطاع ذى عرض متباين شرقي الخط الأخضر. وسوف تقطع آلاف الحارات الثلاثمائة كيلو متر التي ستكون المنطقة الفاصلة بطولها، وسوف يكون من الممكن الدخول عبر هذه الحارات إلى داخل إسرائيل بسيارة أو سيرا علي الأقدام، ولذلك سوف تكون هناك حاجة إلى تواجد هائل لقوات الجيش والشرطة مستعينة بوسائل تكنولوجية ووسائل مواصلات متنوعة. أجهزة رؤية ليلية، عربات جيب، جرارات صغيرة، عربات مدرعة صغيرة، كلاب اقتفاء أثر، أفراد استطلاع يركبون الجياد، واستطلاع جوى بطائرات خفيفة، وطائرات عمودية مزودة بوسائل إظهار حرارية وربما طائرات صغيرة بدون طيار. والغرض من ذلك التفتيش على الطرق ليلا ونهاراً وكذلك السبل المرات، حتى لا يستطيع أي شخص أن يتحرك عليها دون أن يكشف على الفور. وسوف لا يتم أي انتقال من الضفة إلى إسرائيل إلا من خلال المعابر الرسمية والمحددة التي يفتش بها الرائحون والغادون. وفي الأماكن التي تضم تجمعات سكانية عربية كبيرة مثل طولكرم أو قليقيلية، التي تلاصق الخط الأخضر وتقع على مقربة كبيرة من التجمعات الاستيطانية الإسرائيلية المجاورة، سوف يتم وضع أسوار وسوف تمهد بطولها طرق دوريات. مثل هذه الخطة للفصل توجب إضافة ٤٠٠٠ آلاف فرد من حرس الحدود أو الشرطة على الأقل.

وردا علي سؤال ما الذى أثر فيه علي الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك يقول العميد آيلون: "الحدود هناك مفتوحة، منظومة غير مغلقة ولكنها تتنفس ". والمقصود أنها تسمح بعبور جمع سكني كامل مزود بالمستندات المناسبة من أجل العمل والتجارة، ومع ذلك تمنع دخول العناصر السلبية التي لا يسمح بها. مثل هذه المنظومة التي رأيناها في الولايات المتحدة يمكن تنفيذها عندنا، بعد وضع تعديلات». لقر تأثر أيلون وأعضاء الوفد المرافق له من الوسائل التي تواكب الجهد المباشر ضد المتسللين. سيطر الأمريكيون أيضاً علي من يقومون بتشغيل العمال وأحكموا قبضتهم عليهم . وبشكل منهجي تم القبض علي من قاموا بتشغيل المهاجرين بدون تصاريح عمل وتم تقديمهم للمحاكمة وفرض غرامات كبيرة عليهم. أما أفراد حرس الحدود الأمريكي فإن أيلون يطلق عليهم اسم "التشكيل المؤثر للغاية "من ناحية الظهور وطرق العمل. كما أن تعاملهم مع الأشخاص الذين يقبضون عليهم يعد سلوكا محترما دون إظهار للكراهية أو العنف الزائد عن الحد. وقد تم معالجة حالات العنف الشاذة التي وقعت بشدة وحزم.

ويقول العميد آيلون «يجب إنشاء السور الفاصل في النقاط الحرجة فقط التي لا نملك فيها الوقت أو المساحة الكافيتين للعمل بعد أن يصل انذار. إن المنظومة المجدية لتأمين الحدود لا تزيد فقط من الأمن ولكنها تقلل من معدل الجريمة. ونهاية الأمر أننا أدركنا أن هذه الحدود لا توجد بها أعمال خارقة، كما أن الأمريكيين لا يمتلكون الوسائل العجيبة التي لم نفكر فيها. الأمر كله يتعلق بالميزانية».

= وما هي النتيجة الرئيسية من هذه الجولة؟

- يقول العميد آيلون :" من المهم أن تركز القوة التي ستؤمن المنطقة الفاصلة عندنا جل اهتمامها علي أن يكون هذا الأمر مهمته الوحيدة، وأن تزود بكل ما هو مطلوب من خلال الخطط. ويجب أن نضيف إلى ذلك ما يعرف باسم "المظروف"، بمعنى المعالجة القصوى لمن يرتكبون المخالفات وتفعيل إجراءات التقاضي في هذا المجال".

وقال وزير الأمن الداخلي أفيجدور كهلاني أكثر من مرة منذ توليه مهام منصبه، أنه يؤيد فكرة المنطقة الفاصلة وطلب من كبار رجال الشرطة ووزارة الأمن الداخلي أن يقدموا له خطة عملية. وصرح لنا كهلاني خلال الأسبوع الحالي أن إعداد الخطة سوف ينتهى قريبا، وسوف تبدأ وزارة الأمن الداخلي في تنفيذ أجزاء منها.

وقد أمر كهلاني بنقل أربع قيادات إقليمية تابعة لحرس الحدود ووضعها على امتداد خط التماس. وسوف تكون هذه المراكز مسئولة عن تأمين الخط من التسلل إلى داخل إسرائيل ومنع السرقات الزراعية وسرقات السيارات.

١ إسرائيل وأحداث الولايات المتحدة

هل من الممكن أن يحدث هذا في إسرائيل؟

هاآرتس ٢٠٠١/٩/١٣
بقلم: زئيف شيف

هل من الممكن أن يحدث هذا أيضاً؟

إن إسرائيل معرضة للغاية لتهديد الإرهاب - وذلك التعرض سيزداد بالطبع في أعقاب كارثة الولايات المتحدة. كما أن إسرائيل لديها خبرة لا بأس بها في مكافحة الإرهاب فضلاً عن كونها قد دفعت ثمنا باهظاً في نضالها ضد تلك الظاهرة التي تبلغ ذروتها مع الانتحاريين الإسلاميين. ولكن لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نقول لأنفسنا أن ما حدث للولايات المتحدة لن يحدث لنا.

إن التخطيط لضربة الإرهاب التي تعرضت لها الولايات المتحدة تم بواسطة وسائل بدائية - مثل السكاكين التي استخدمها الإرهابيون مع قدرة علي قيادة طائرات المسافرين إلي أهدافهم. وأيضاً في إسرائيل كانت هناك محاولات في الماضي للقيام بهجمات فظيعة - وقد بدأ هذا بمحاولة لاسقاط طائرات لشركة العال، وانتهي بمحاولة دفن قنابل في مبان متعددة الطوابق. لقد خططت حماس لاستخدام اسلحة كيمائية، كما تحدث قادة التنظيم وفتح في الفترة الأخيرة عن ضرورة استخدام أسلحة بيولوجية ضد إسرائيل. وهناك شيوخ مسلمون يسمحون بذلك كما يوجد شباب مستعد في الفترة الأخيرة للتطوع في عمليات إرهابية وانتحارية تثبت أن تلك الأمور ممكنة. ويجب أن نوجه الحرب ضد الانتحاريين تجنباً لاحتمالات مشابهة. ليس فقط من جانب الاحباط والوقاية إنما أيضاً بجانب العقاب لكل المتورطين في أي عملية.

وإذا اتضح أن اسامة بن لادن يقف خلف الضربة الإرهابية التي عصفت بالولايات المتحدة، لن تستطيع واشنطن الاعتماد - مثلما كاني حدث في الماضي - علي اجابات مقتضبة انما ستدرس بالطبع احتمالية القيام بضربة مظهرية. وهناك شكوك فيما إذا كانت حكومة طالبان في افغانستان علي دراية بسر التخطيط للهجمة علي الولايات المتحدة، ولكن بمنحها الرعاية لبن لادن فقد أصبحت شريكة كاملة في الإرهاب. وهذا قد يحدث أيضاً لدينا عندما تعطي دول الجوار - وعلي رأسهم الفلسطينيين - الرعاية للإرهاب الذي يرسل الانتحاريين ضد إسرائيل. والأحتمال الأكبر أن تكون الولايات شديدة الفظاعة عندما تحدث مثل تلك العمليات، ويكفي أن ننظر إلي التاريخ العسكري لها كي ندرك أن تلك الحملة ستكون شديدة العدوانية. وبيرل هاربور هي مثال واحد علي ذلك. وحتى اليوم يجلس من يعطي الرعاية للإرهاب بأمان ولا يشعر أنه تحت نطاق التهديد. وعندما حددت روسيا من أعطى الرعاية للإرهابيين الذين فجروا عدة مساكن في موسكو فقد فعلت ما فعلته في الشيشان.

وفي اليوم الذي تلا الضربة الإرهابية علي الولايات المتحدة خطط عرفات للتوجه إلي سوريا. وهذا شيء غير مستغرب، فقد حدث عشية حرب الخليج عندما أعلن عن تأييده لصدام حسين. ثم استجمع أحد مستشاريه شجاعته وقال ان هذا سيكون خطأ لزيارة دمشق الآن. وجاء القرار الجديد ليؤجل قليلا زيارة

المدينة التي يجلس بها زعيم الجهاد الإسلامي وآخرون. وقال نبيل شعث أنها رحلة ذات أهمية استراتيجية. وبشكل أكثر دقة فإنها تعتبر خطأ استراتيجيا يكرره عرفات والشعب الفلسطيني يدفع الثمن. إن عرفات حتي اليوم تابع لمؤيدي الإرهاب. وقد صدق بيريز في قوله عندما أشار إلي ان عرفات عليه أن يقرر اليوم إن كان سيترك طريق الإرهاب. وحسب رأي بيريز فإن ما حدث هو فرصة نادرة له، فهل سيستغلها؟ هناك شكوك ضخمة حول هذا.

إن إسرائيل - من جانبها - يجب عليها أن تنزع قفازاتها في حربها ضد الإرهاب لأنها حرب شعواء. فما حدث في الولايات المتحدة سيسمح بتغيير طرق وأساليب القتال، بشرط الا يتمثل هذا في إقامة مستوطنات أخرى أو القيام بمصادرة الأراضي. ويجب أن تضم تلك الحرب الذين يوعظون بضرورة تجنيد الشهداء كما أنها ضرورية للغاية أدت للمواجهة مع جماعات وقادة من القلة العربية التي تفعل ذلك.

فشل الردع، التحذير والتأمين

هاآرتس ١٣/٩/٢٠٠١
بقلم :أمير أورين

أمريكا التي تسجد لحقوق الفرد تفاجأ في كل مرة مجددا، وتفضل أن تمتص أولا الصدمة على أن تعيش في دولة معسكرات

في فرجينيا، بهيئة أركان السي. أي. إيه القريبة من البنتاجون، ومثلها كذلك في مبان الوزارات الإسرائيلية والقريبة من مفترق طرق عديدة عند أيلون، وبالطبع أيضاً في هيئات أركان مقابلة ببريطانيا، وألمانيا ودول أخرى، انشغل الجميع أمس بشكل مكثف في عملية كثيبة، والتي تسمى بلهجة المخابرات "جولة إعادة مع القط "وتعني: عمليات تفتيش بطيئة، السير على رؤوس الأصابع (الهوينا) لكل تفاصيل المعلومات، والرموز والإشارات التي تراكمت في الفترة الأخيرة من مصادر مختلفة، بشرية وتكنولوجية. والتي بنظرة للوراء ترتدي صورة بصمات الأصابع وتوجه المحققين نحو المشتبه فيهم في أقسى هجوم إرهابي وقع بنيويورك وبالبنتاجون. فإذا نجحت المهمة، تنتقل أمريكا للهجوم، ولكن سيبقى الأمر فشلاً ثلاثياً ذريعاً بعينه - في الردع، في الإنذار وفي التأمين.

إن تأييدا واسعا من الشعب الأمريكي لعملية عسكرية كبيرة ضد الإرهاب ومعاونيه ليست محل شك. فعلى سبيل المصادفة، نشر أمس في "الواشنطن تايمز "الصحيفة اليمينية مقالا للباحث الجمهوري فران لونتس، والذى كتب تقريرا عن تأييد كهذا في ردود فعل شديدة لإسرائيل ضد إرهاب فلسطين، واستخلص من ذلك - أنه أيضاً مثل التعاطف مع عملية إدارة كلينتون ضد أسامه بن لادن والدول الحامية له عام ١٩٩٨ - إن عملية ضد مدنيين في مطعم بمنهاتن، على غرار عملية المطعم بالقدس، من شأنها أن تمنح الرئيس بوش مساندة جماهيرية قوية. أن لونتس لم يتخيل عملية قاسية ألف مرة أكثر من تلك التي وقعت. ولكن البنتاجون - تلك المؤسسة التي فوجئت أمس في حصنها - ناقشت هجوما إرهابيا (كيماويا) على نيويورك بين السيناريوهات التي ينبغي أن يبنى عليها الجيش الأمريكي في السنوات القريبة استراتيجيته، حسب ما جاء في "النيويورك تايمز "في نهاية الأسبوع الماضي. إن النية الأمريكية هي إدارة معركة كاملة في جبهة واحدة - وتركيع عدو في حجم العراق باحتلال بغداد ٠ وصد في جبهة ثانية (كوريا الشمالية).

وفي مركز الاهتمام ، قبل أسبوعين ونصف من خروجه للتقاعد، سوف يقف الآن الجنرال هنري شلتون، رئيس هيئات الأركان المشتركة ورجل القوات الخاصة. وكل الجنرالات العاديين الموجودين في نطاق حكم القيادة المركزية (سانت كوم) والتي علي رأسها جنرال السلاح البري تومي فرانكس. وهيئة أركان عمليات تومي فرانكس توجد بفلوريدا، مع هيئة أركان أمامية بالخليج الفارسي ومن الممكن التخمين أنه بالأمس قد تم بالفعل تنشيط لخطط الحرب التي وضعتها القيادة في اتجاه: أفغانستان، إيران أو العراق مع الأخذ في الاعتبار الوضع الحساس لليونان موطن مقدونيا الأصلي. فالإدارة الأمريكية لا تعترف بمقدونيا التي انفصلت عن يوجوسلافيا، بل فقط تعترف بالجمهورية اليوجوسلافية - مقدونيا سابقا". ولزيادة التأكيد ، فإذا ما تحقق الاشتباه في أن أسامة بن لادن قد عمل هذه المرة أيضاً تحت حماية الطالبان، فسوف يخرج بوش لقلب بلدهم رأسا على عقب لتصبح أفغانستان سابقا .

إن فشل الردع سوف يقوى الدعوات الرامية لإقامة شبكة محدودة للصواريخ المضادة، ولتحييد الصواريخ العابرة للقارات والتي من المحتمل أن يطلقها نظام همجي أو منظمة غير مسئولة. والفشل في التحذير سوف يحدد بشدة النقد الموجه إلى جماعة المخابرات،

والتي كانت عمياء وصماء بشكل لم تستطع معه التعرف علي ينسج من تحت أنفها، وفي الكونجرس سارعوا أمس بالمطالبة بإجابات من السى أى ايه ومن الأف - بي - أى والموقف الحساس بالذات هو موقف جورج تينت، وهو المتبقى من إدارة كلينتون، الذى لم يعرف كيف ينسحب باحترام مع قدوم الإدارة الحالية. سوف يضطر تينت لأن يشرح الآن لماذا تم تبديد وقت وموارد الـ سي آي إيه وضلوعة شخصيا في عملية وصل عاقرة بين إسرائيل وبين الفلسطينيين، وبينهم إرهابيين.

وحسب معايير المسئولية في النظام الأمريكي، فإنه من المرتقب استقالة تينت، وعدد من مساعديه من كبار رجال وزارة الدفاع. لقد أدت عمليات أقل من تلك إلى إقصاء أو وقف ترقي جنرالات وأدميرالات. فقد استقال رئيس هيئة أركان القوات الجوية سابقا، الجنرال رونالد فولجمان، عام ١٩٩٧ احتجاجا علي عقاب مبالغ فيه لقائد جناح، والذى قتل رجاله في عملية بأبراج الخبر بالسعودية. إن الهزة العنيفة هذه المرة أكبر من أن يكتفي الشعب وناخبون باقتصاص رتب صغيرة نسبيا إن العمليات التي وقعت خلال العشرين عاماً الأخيرة تم التحقيق فيها بطريقة تقليدية بواسطة لجان، أغلبها برئاسة ضباط على أعلى درجة، أربع نجوم، لقد وعد وزراء الدفاع دوما بالاستفادة من الدروس وتنفيذ التوصيات، ولكن سلسلة الفشل مستمرة. فهناك مهاجم عنيد وماهر ينجح، على ما يبدو، يستغل الضعف الأمريكي الناتج عن مخاوف حكومات عربية وعلي رأسها السعودية واليمن.

إن الصبر الأمريكي تجاههم يتلاشي. وهيبة الاحترام لبوش وابيه تجاه المملكة في الرياض وسفيرها بندر من المرتقب أن تتقلص.

إن عمليات اغتيال الرؤساء، من لينكولن وحتى كيندي، لم تؤد إلي تغيير فعال في نظام حماية الرئيس، فما حدث أمس في واشنطن - وفزع سلسة الورثة في الحكم، من نائب الرئيس تشيني ومرورا برؤساء الكونجرس وغيرهم حتى وزير الخارجية باول والوزراء الآخرين - ذكرنا بفقدان الصواب قبل عشرين عاما، بعد محاولة اغتيال الرئيس ريجان. وقد كانت هذه أيضاً تذكرة جديدة بصعوبة تأمين الشخصيات العامة. ولو كان البنتاجون هوجم بعد غد في الثالثة بعد الظهر، لكان المصابون المحتملون هم وزير الدفاع رامسفيلد وضيفه بينامين بن اليعازر، في حرس الشرف، ولو كان مبنى الأمم المتحدة هوجم في نهاية الشهر، لكان هناك في نفس الوقت أريئيل شارون، شيمون بيريز ومئات القادة العالميين.

إن أمريكا تفاجأ كل مرة من جديد، بسبب أنها أمريكا، والتي تسجد لحقوق الفرد وتفضل أن تكون الأولى في امتصاص الصدمة، ثم تستعد وتخرج لهجوم مضاد، عن أن تحيا في دولة معسكرات (ثكنات عسكرية). وهي لا تسجد فقط لحقوق الفرد، بل تسجد أيضاً للدولار. إن المكسب يكون أكبر عندما يجلس في كابينة القيادة كابتن الطائرة ومساعد أول، بدون مساعد ثان أو مهندس طيران مثلما كان في الماضي، ومروراً بموضة خطف الطائرات في الستينيات، فمن الجدير أيضا البحث عن تعيين رجال حراسة جويين. إن الاندفاع في تأمين الطيران أغرى مخططي الخطف الرباعي، والذين في الغالب قاموا بتشغيل طياري "بوينج، معتمدين، والذين سيطروا علي عجلات القيادة وانتحروا بداخل الأهداف. إن هذه العملية لم تكن عملية الخطف الأولى المرتبة بشكل منظم : ففي السادس من سبتمبر ١٩٧٠ خطف رجال "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "التابعون لجورج حبش ثلاثة طائرات أمريكية، (ومن بعدها أيضا طائرة بريطانية) والتي أنزلوها في الزرقا وفي بيروت. وهكذا بدأ "سبتمبر الأسود - "حرب الملك حسين لياسر عرفات، والمساندة السورية لمنظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة، وللمرة الأولى كذلك جبهة عسكرية إسرائيلية - أمريكية ضد العناصر المتطرفة في المنطقة.

في نهاية نوفمبر ١٩٩٨ لاحظ إسرائيليون، والذين عادوا لتوهم لواشنطن، وجود ظاهرة متغيرة: نقاط تفتيش وحواجز أسمنتية بجوار مباني مركزية في الإدارة، ومنها وزارة الخارجية. فالإشراف ومراقبة ضيوف في الوزارة ومن بينهم صحفيين يتجولون بين الطوابق والغرف، على ما يبدو أصبحت أكثر صرامة.

لقد كانت الحواجز الأسمنتية بمثابة رد فعل متأخر على تخريب مبنى كتيبة القيادة للمارينز بخالدة، بمطار بيروت، في الشهر السابق لذلك. فقد كان القتلى الـ ٢٤١ من المظليين هم أكثر ضحايا عملية تخريبية ضد هدف أمريكي، وكذلك بعد تفجير المبنى الفيدرالي في أوكلاهوما سيتي.

وبعد خالدة هربت إدارة ريجان من لبنان (وأرسلت للمنطقة مبعوثا خاصاً، هو دونالد رامسفيلد، والذى لم يطرح شيئا) أما بعد مانهاتن والبنتاجون والتقدير الأولي بآلاف القتلى والجرحى، فمن المتوقع رد فعل قوي: هجوم متعدد المحاور علي مصادر الإرهاب. فالقاعدة التي تكمل اللعبة المنطقية هي عقاب الخارج على القانون بكل قسوة، وللأمريكان، تفسير واسع لمصطلح "قسوة فالي جانب سلسلة الذكريات القومية الخاصة بهم - تذكروا هالامو - في تكساس، الدولة التي تتبناها أسرة بوش، و"تذكروا همااين "(في الحرب مع اسابيا على كوبا)، وتذكروا بيرل هاربور - واضيف الآن لذلك شعار الحرب: تذكروا برجي التوأم.

لقد خلقت صدمة الإرهاب للثمانينيات صناعة صغيرة لفروع وأقسام الدفاع والمخابرات الأمريكية. ففي السلاح البحري، علي سبيل المثال، أقيم مركز

إنذار وتحذير من الإرهاب، والذى شغله محققو مخابرات لم ينجحوا في الانضمام لمؤسسات أكثر احتراما، ومن بين هؤلاء كان جوناثان بولارد، جاسوس "مكتب الاتصالات العلمية "في وزارة الدفاع الإسرائيلية. لقد كان بذلك بمثابة مجال جديد يسبق التخصص، نتيجة للثورة الإسلامية في إيران والسيطرة علي السفارة الأمريكية في طهران، وكان التقدم الأساسي مازال منحصرا في الاحتكاكات العسكرية والمخابراتية مع الاتحاد السوفيتي.

وفي أهم حرب للعقود الخمسة السابقة، الحرب النووية مع السوفييت، أنتصر الأمريكان حقا بدون معارك. ولو كانوا فشلوا، لكانت نتيجة الهجمة الإرهابية على عاصمة أمريكا وعلي أكبر مدنها بالأمس، نموذجا للخراب الفظيع الكامن في مئات الرؤوس الحربية الذرية والمتهالكة. لقد أصيب بوش أمس بالذهول من أحد رموز الردع النووية القديمة - وهو هيئة الأركان "القيادة الجوية الاستراتيجية" سابقا .

والبنتاجون الذى هوجم قطاعه الغربي - والذى يقع في ممرات مكاتبه هيئة أركان القوات البرية - ظل لا حول له ولا قوة حتى بعد الانذار بشأن العمليتين الجويتين في أبراج التوأمين، لقد كان بمثابة رمزا لاستعادة العافية الأمريكية من مرات الفشل الأولي في الحرب العالمية الثانية. فقد دخلت أمريكا الحرب بدون نظام دفاعي موحد. ولم يكن وقتها في حوزة الرئيس خدمة جهات مخابرات. ولكن بعد انتهاء الحرب بعامين تزود الأمريكان بنظام ملائم للعصر النووي - مجلساً للأمن القومي، بجوار الرئيس، وزارة دفاع تشرف علي كل الأذرع القتالية، وكالة مركزية للمخابرات (سي أى إيه) وهيئة طاقة ذرية.

وفي السنوات الأخيرة تم كذلك تحديث المبنى، التنظيم، والتعاون بين الإدارة الفيدرالية وبين الهيئات المحلية (ولاية ، ومدينة) في الولايات المتحدة. وفي تدريبات، تلك الأطر أحيانا بحضور ضيوف إسرائيليين من قيادة المؤخرة (الجبهة الخلفية) أو من أفرع اقتصاد الحرب (الاقتصاد في وقت الطوارئ) ثم الحديث أيضا عن سيناريوهات خيالية. وتلك السيناريوهات والأهوال التي نسجها المتدربون من خيالهم، تحولت أمس إلى واقع فظيع، والذى سيتوغل داخل الوعي فقط عندما يتلاشي غبار الطوابق التي انهارت ودخان قنابل الجزاء (العقاب) الأمريكية.

إنـــــــذار

معاريف ١٤/٩/٢٠٠١

بقلم: يوسف «تومي» لبيد

لقد قيل في الإنذار أننا نحن الإرهابيون مصرين بشدة علي تنفيذ مهام شديدة الجرأة، ونحن أغنياء بما فيه الكفاية لتمويل المهام التي تتكلف مبالغ طائلة، ونحن مخلصون بشدة لشأننا المقدس الذي سنضحى بأرواحنا من أجله، ونحن علي قدر من التطور يؤهلنا للتغلب علي كل أجهزة الشرطة وجميع المؤسسات الاستخبارية في العالم الغربي، كما أننا نكرهكم كثيراً ولن نتردد في هدم مدنكم وتصفية الملايين من الكفار أمثالكم إذا واتتنا الفرصة لهذا.

وبمعنى آخر: سوف يستخدمون الاسلحة الذرية إذا نجحوا في الحصول عليها وها هو الوضع مع استخدام الأسلحة الذرية.

وحسب رأي أفضل الخبراء، فإن إيران ستنتج السلاح الذري في خلال ثلاث إلي خمس سنوات، والعراق تبذل كل جهدها من أجل استئناف انتاج البلوتونيوم المخصب اللازم لتحضير القنبلة النووية.

والروس يملكون الآلاف من القذائف النووية، ومن الممكن أن نضع أي منهم داخل احدى الحقائب. إن مصداقية الحفاظ علي الترسانة النووية الروسية أمر محل شك. فلا يوجد أي نوع من الأمن عندما يكون ضابط مسلم مسئولا عن مخزن قذائف نووية، كما أنه لن يتردد في نقل مثل تلك القذيفة إلي الإرهابيين المسلمين سواء من أجل الله أو من أجل حفنة أموال.

إن قانون مارفي يحدد أنه إذا كان شيء ما سوف يسوده التشويش، فإنه عاجلا أو آجلا سوف يتشوش. بمعني أنه إذا كانت هناك احتمالية أن إرهابيين إسلاميين سوف يستخدمون السلاح النووي، فإنهم عاجلا أو آجلا سوف يقوموا بذلك، في تل أبيب أو في نيويورك أو موسكو. كما أن الروس يحاربون في الشيشان أتباع الإسلام المتعصب.

لقد كتب شخص ما هذا الأسبوع أن الإرهابيين الإسلاميين هم «النازيون الجدد». فعندما بدأ النازيون في اضطهاد اليهود في ثلاثينات القرن الماضي حاولت المنظمات اليهودية اثارة الرأي العام الغربي، ولكن الغرب لم يتطرق إلي حديثهم بجدية، وقالوا «ما فعله هتلر باليهود لم يكن شيئا طيباً، ولكن لم يكن شيئاً

فظيعاً». وأدي الأمر إلي الحرب العالمية الثانية، والآن يعيد التاريخ نفسه.

لقد حاولنا إثارة الرأي العام الدولي ضد الإرهاب الإسلامي، ولكن طالما يقتل في الإسرائيليين فقط كان العالم يقول: «هذا شيء ليس طيباً، ولكن ليس فظيعاً». والآن أدرك الأمريكيون أنه بالفعل شئ فظيع.

إن الإرهاب الإسلامي يحارب من أجل هدفين: الهدف الأول هو هدف اجتماعي ضد صورة العالم الرأسمالي المتفتح المستنير المشجع لحقوق المرأة، العالم الرافع للواء حرية التعبير، العالم الذي يستمد قوته من العلوم والتكنولوجية المتقدمة . إن هذا العالم يثير المسلمين المتعصبين تعصبا أعمي، لأنه يضمن لهؤلاء الكفار حياة كريمة علي عكس من يحيون في دول الإسلام. الهدف الثاني هو هدف ديني، فالحضارة المسيحية لا تقبل القرآن كعقيدة يجب الاخلاص من أجلها. إن الإسلام يرى أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما الشيطان الأكبر والشيطان الأصغر، ولكن شرق أوروبا وغربها ليسا شياطين إنما شريران فقط. وإذا لم يكن من الممكن اخضاع هؤلاء الكفار، فيجب تصفيتهم. فالجهاد الإسلامي يجب ان يضم العالم بأكمله باسم الله وباسم محمد «صلى الله عليه وسلم» نبيه. إن الضربات في مبني البنتاجون والتوأمين (T.W.C) هما فقط البداية لما سيحدث بمعنى أنهم الحصة الأولي فقط. وإذا لم تترو الولايات المتحدة وتخرج في حرب شعواء ضد الإسلام المتطرف وضد الإرهاب الدولي فإنها ستحصل علي الحصة الأخيرة التي ستؤدي إلي نهايتها.

وإذا لم تفهم الحضارة الغربية أن وجودها موضوع علي كفة الميزان، فإنها ستمحي من فوق الخريطة ونحن معها.

مساعد شارون يقول : الآن يدرك الأمريكيون ما الذى نواجهه

معاريف ٢٠٠١/٩/١٤
بقلم: بن كسبيت

الصدمة: بعد ظهر يوم الثلاثاء ترأس رئيس الوزراء اريئيل شارون اجتماعا لمجلس الوزراء المصغر لبحث مستقبل ياسر عرفات. وشهد بعض الذين شاركوا فيه، بأنه كان أكثر الاجتماعات الجادة والمتعمقة جدا لهذا المجلس منذ تشكيله في عهد شارون. واثناء ما كان المجتمعون يتناقشون حول الخيار الأفضل لإسرائيل، هل يتم طرد عرفات من المناطق وإسقاط السلطة الفلسطينية واحتلال مناطقها، أم عدم تغيير الوضع القائم، دخل إلى الحجرة أحد مساعدي شارون وبيده ورقة صغيرة. أمسك رئيس الوزراء بالورقة وضبط نظارته وقرأ المكتوب فيها، فامتعض. وبينما هو كذلك، خرج رئيس مكتبه أوري شيني من الحجرة، ثم عاد إليها بعد ذلك. كانت بيده بطاقة أخرى وقرأها شارون وازداد امتعاضا.

توقف اجتماع مجلس الوزراء المصغر واتجه الجميع لمشاهده التليفزيون. توجد في حجرة اجتماعات مجلس الوزراء المصغر بمكتب رئيس الوزراء شاشة ضخمة ممتدة بعرض الجدار تقريبا. وقد سبق وأن شاهد عليها شيمون بيريز ووزراؤه الشريط الشهير في حادث مصرع رابين. في مساء ذلك الثلاثاء اشتعلت علي هذه الشاشة أبراج مركز التجارة العالمي بنيويورك. لقد أنهار هذان البرجان - رمز القوة الأمريكية التي لا تقهر - في دوي كبير أمام عيون شارون ووزرائه المقربين الذين لا يصدقون ما يرون وأنهار كذلك البنتاجون، مقر وزارة الدفاع الأمريكية ومركز أعصاب أضخم منظومة عسكرية في العالم، تحت وطأة طائرة ركاب ضخمة تزن ٢٥٠ طنا من الصلب والوقود النفاث. الولايات المتحدة الكبرى، التي تدعو إسرائيل إلى ضبط النفس بعد الانفجارات وضرورة إيجاد الحلول، والتي تصدر التهديدات وتوفر مظلة الدفاع الجوي والدبلوماسيين والأخلاق - اختفت تحت طبقة سميكة من النار والدخان.

كان رئيس الوزراء في صدمة، يحملق في المشاهد التي على شاشة التليفزيون وتذكر شارون تلك المرات العديدة التي اجتمع فيها مع زعماء دول العالم وحاول أن يشرح لهم فداحة الخسائر الإسرائيلية. كان يحمل معه في هذه اللقاءات أرقام الشهداء الإسرائيليين منذ اندلاع الانتفاضة - حوالى ١٥٠ شخصا، وعدد سكانكم أكبر من عدد سكاننا بما يزيد عن خمسين ضعفا. تخيلوا أنكم فقدتم ٧٥٠٠ شخصا. وها هو الآن يشاهد مقتل أعداد كبيرة جدا من الأمريكيين. كأنه يشاهد فيلم رعب، ولكن كل لقطة فيه حقيقية تماما، أمريكا هي أمريكا. كل شيء وبسخاء ووحشية. في تلك الأثناء اتصل أوري شيني عمدة نيويورك «بروس تايتلبوام» الذى ابلغ مجلس الوزراء المصغر بالأحداث من ساحته. كذلك تم إجراء اتصال أولى مع F.B.I واستنفار الموساد الإسرائيلي خلال دقائق للقيام بجهود استخبارية دولية وانطلق ممثلوا الموساد إلى واشنطن. واتصل شيمون بيريز بعوزي ديان رئيس مجلس الأمن القومي، الذى كان قد سافر قبل ذلك بيوم للهند من أجل الإعداد لزيارة

شارون. طلب من ديان تغيير كل برامجه وأن يقدم للأمريكيين كل المعلومات والخطط والسيناريوهات التي أعدها المجلس لمثل هذه الحالات. على سبيل الذكر، تم إعداد سيناريوهات مختلفة في إسرائيل تماثل ما حدث في نيويورك، رغم أن واضعي هذه السيناريوهات وجدوا صعوبة في إمكانية حدوث ذلك.

الفائدة:

إلى جانب الصدمة والذهول، أدرك شارون من داخله أنه إذا كان ما حدث هو نتاج الإرهاب الإسلامي المتطرف، فإن هناك فوائد يمكن أن يجنيها من وراء هذه المشاهد الفظيعة التي أمامه. قال أحد المساعدين المقربين من شارون (الآن سوف يعرفون ما معنى الذى نقوله هنا. أخيرا اصبحوا يعرفون ما الذى نواجهه).

في ليلة الرعب الأمريكية عقد شارون اجتماعاً للمطبخ السياسي بتشكيل موسع- فإلي جانب الأعضاء الدائمين حضر أيضاً الوزراء شرانسكي وايلي يشاي ورحبعام زئيفي ودان مريدور، في الجزء الأول من الاجتماع ركز الحاضرون علي الجوانب العملية. أي ما الذى يجب أن تفعله إسرائيل الآن وفورا. وتقرر إغلاق المجال الجوي.

اقترح الوزير زئيفي، الذى عمل مستشارا لمكافحة الإرهاب مع عدد من رؤساء الحكومة، ويتولى حاليا وزارة السياحة، اقترح علي شارون الموافقة علي إسقاط أى طائرة - حتى ولو كانت مدنية - في حال انحرافها عن مسارها المحدد.

قال العسكريون المشاركون في الاجتماع أن هناك احتمال بأن يستولى الخاطفون علي الطائرة قبل دقيقة أو اثنين من اجتيازها خط الساحل عند مشارف مطار بن جوريون، وعندئذ يقومون بتوجيهها في اللحظة الأخيرة إلى أبراج دزراثيلي بتل أبيب - مثلا - أو أى برج آخر من تلك الأبراج التي ارتفعت في العقد الأخير في جوش دان.

أمام هذه السيناريوهات طلب زئيفي تفويض قائد سلاح الطيران بضرب الطائرة فورا، دون الحاجة إلى موافقة رئيس الوزراء، ففي هذه الحالة، إلى أن يوافق رئيس الوزراء، لن تصبح للموافقة أي ضرورة.

فكر شارون ودرس ورفض الاقتراح رغم أن زئيفي قد أكد أنه قد سبق وحصل على موافقات رؤساء حكومات سابقين من بينهم اسحاق رابين.

قال شارون أن أبراج المراقبة الجوية الإسرائيلية بها إمكانيات مختلفة للتأكد من هوية الطيارين وسلامتهم بدون رسائل صريحة.

تم وضع سلاح الطيران في حالة تأهب كاملة وكما سبق وأن قلنا تم إغلاق المجال الجوي كله، ما تبقى الآن هو محاولة إجراء تقدير للموقف القومي فيما يتعلق بالانتفاضة والإرهاب وياسر عرفات. طوال ذلك اليوم ووزراء المجلس المصغر يبحثون تقدير الموقف، لأول مرة منذ قيام حكومة شارون. لقد فقد تقرير الموقف موضوعيته تماما في يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر، والذى يمثل نقطة تحول تاريخية هامة جدا، والمذهلة جدا، والمستحيلة جدا، والتي ما كانت تخطر علي بال.

الفرصة: جاءت الضغوط علي شارون من اتجاهين متناقضين - من اليمين الذى طالبه باستغلال الفرصة التاريخية والمواتية وانشغال العالم المصدوم، والانقضاض على عرفات كما ينبغي، قال من قال - يمكن أن نمسك بعرفات ونقوم بتهويده وأن نحلق رأسه ونعلمه نشيد هتكفاه، ونجنده في جهاز الشاباك، ولن يلحظ أحد ذلك - أنها فرصة كي ننفذ كل ما كنا نريد عمله حتى الآن، ولكننا كنا نخشى العالم. أن العالم في مساء الثلاثاء ليس هو نفس العالم الذى كان في صباح الثلاثاء. حتى الأوروبيون المنغمسون في النبيذ وأنواع الجبن والتهكم، سوف يبتلعون أي شيء. حتى B.B.C - شبكة الإذاعة البريطانية التي تعتبر انتحاري حماس والجهاد من "شهداء العنف "في تقاريرها اليومية، سوف تغض البصر. احتاج شارون إلى الكثير من قدرته على ضبط النفس من أجل رفض هذه المقترحات.

وكان اتجاه شيمون بيريز مختلفا بالطبع. قال بيريز أنها فرصة لا تتكرر للإمساك بالثور من قرنيه وأن نوصل لعرفات بأنه يستطيع النزول من أعلى الشجرة، إما الآن وإما لا للابد. بدلا من مواصلة المعركة الحقيقية معه، حان الوقت كي نضعه أمام الاختبار الحقيقي. وهذه المرة مع تأييد مكثف من العالم.

جاء القرار النهائي خليطا فمن جانب حصل الجيش على موافقة للعمل داخل حدود السلطة الفلسطينية. فقد عملت القوات تلك الليلة في جنين في إطار ما أسموه في القدس "تقويض "تدريجي للسلطة الفلسطينية، وواصلوا هذا التقويض باجتهاد. نفس الأمر بالنسبة لباقي أنشطة الجهاز العسكري من أعمال قصف وإجهاض وتصفية. ومن جانب آخر، تم تكليف شيمون بيريز بمحاولة الإيقاع بعرفات. بتكليف من مجلس الوزراء المصغر اتصل بيريز بعرفات في ساعة متأخرة من الليل، وكانت رسالته واضحة أوقف الإرهاب والعنف فورا، واعتقل الانتحاريين القادمين إلينا. إنها الفرصة الأخيرة.

قام بيريز بأداء دور المحقق الطيب حيث ابلغ عرفات ما ينتظره عامة من المحقق الشرير (شارون) إذا لم يطرأ تغيير على الموقف. هذا غير المحققين الأشرار حقا (زئيفي وليبرمان ونتانياهو الذى يلوح في الأفق).

قال بيريز لعرفات أن كل شيء يتغير الآن. يجب أن تدرك أنه في ظل الوضع الجديد الذى ظهر لن يكون في مقدورك الرقص في كل الحفلات. لقد نفذ صبر العالم بالنسبة للإرهاب. وسيظل الوضع هكذا لفترة طويلة. هذا إلى جانب أن مجلس الوزراء المصغر بحث اليوم تصفية السلطة الفلسطينية أو طردك من المنطقة. أن

وضعك أمام هذا المجلس سيىء جدا إنني لا أستطيع أن أعرف كم من الوقت سأظل صامدا أمام ذلك.

الخسارة: كان عرفات ينصت وكأنه عميل يتلقى التعليمات ففي المساء نفسه عندما رأى علي شاشة التليفزيون تلك المناظر القاسية من نيويورك، بات من الصعب عليه أن يخفي ذهوله وغضبه. فقد أدرك عرفات الذي يخوض صراعا قويا من أجل الاستحواذ علي الرأى العام العالمي، أنه قد خسر المعركة في ليلة واحدة، ومعها جميع النقاط التي جمعها بجهد كبير طوال عام من الانتفاضة والتي تبخرت في الدخان الذى تصاعد من مانهاتن. في أول رد فعل له أمام الكاميرات وجد صعوبة في الكلام.

ففي ذلك الوقت خرجت آلاف الجماهير الفلسطينية إلى الشوارع في رام الله ونابلس وهي تهلل. نظر عرفات إلى هذه المشاهد بامتعاض كبير فاق كثيرا ما أصابه وهو يشاهد ما يحدث في نيويورك. على الفور أمر رجاله، جبريل رجوب وغيره، بإخلاء الشوارع. قال بعض اتباعه، أن هؤلاء المجانين يضيعونا. كانوا مدركين لحجم الخسارة التي سوف تلحق بوضع عرفات نتيجة هذه الأفعال.

الاحتمالات: نعود قليلاً إلى الوراء. في صباح ذلك اليوم أنعقد مجلس الوزراء المصغر. حيث انصب الاجتماع علي بحث مستقبل عرفات. رفض رئيس الأركان الإدلاء برأيه - قال يجب أن يبحث الأمر أولا مع هيئة الأركان. ولكن تم بحث جميع الاحتمالات والسيناريوهات - في ظل عرفات وبدونه. وكان السيناريو الأكثر تطرفا يقضي بأن يتم احتلال أراضي السلطة الفلسطينية - ويقول السيناريو المعتدل جدا أنه يجب إسقاط السلطة الفلسطينية بدون احتلال أغلب أراضيها - والسيناريو الأكثر اعتدالا يقضي بالإطاحة بعرفات عن طريق عدم السماح له بالعودة إلى أراضي السلطة بعد إحدى رحلاته للخارج.

ترى المؤسسة العسكرية أن استمرار المواجهة مع الفلسطينيين بالمعدل الحالي ليس في صالح إسرائيل - فالمجتمع الإسرائيلي مدلل جدا وقد يصاب بالاكتئاب والتأزم والوهن. سوف يطفو الضغط الداخلي ويفور. أما الفلسطينيون، فأنهم مؤهلون أكثر على الصمود أمام مثل هذه الضغوط، فليس لديهم ما يخسروه. ورغم وجود سيناريو عكسي أيضاً، يقول أن الضغط علي الفلسطينيين سيجبر عرفات على الانكماش في نهاية الأمر. وأعرب الوزراء عن آرائهم. - زئيفي يؤيد من كل قلبه إبعاد عرفات علي الفور. وتكهن ماتان فلنائي بأننا سوف نصطدم بحماس بدلا من عرفات، وليس هناك من يضمن أنها ستكون أفضل منه. وقال سيلفان شالوم - من المفيد انعقاد هذا الاجتماع. فقد كان فى يوم الخميس الذي يوافق الذكرى الثامنة لتوقيع اتفاقيات أوسلو التي انهارت وماتت نظرياً، ويجب البحث عن بديل لعرفات، والاجتماع من أجل ذلك. وأيد شالوم بشدة الإطاحة بهذا الرجل. وكالعادة كان شيمون بيريز هو المعترض الرئيسي - قال أن الإطاحة لن تفيد في شيء، بالعكس. سوف نحتاج إليه - كذلك لو قررتم ذلك، ستكونون أنتم يا اتباع اليمين والليكود وحدكم، وأنا لن أسهم في هذا الأمر.

تحطم الاستراتيجية الأمريكية

هاآرتس ٢٠٠١/٩/١٦
بقلم: راؤبين بدهتسور

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي كان يبذل فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش جهداً حثيثاً من أجل إنجاح مشروع الدفاع القومي في مواجهة الصواريخ إلى هجوم بالطائرات على نيويورك وواشنطن مما وضع استراتيجية الإدارة الأمريكية في حرج بالغ. وقد اتضح أنه في الوقت الذي انشغلت فيه وزارة الدفاع الأمريكية بإقناع حلفائها وخصومها على حد سواء بأهمية هذه المنظومة الدفاعية التي تستلزم إقامتها انتهاك الاتفاقيات التي تأسس عليها الاتفاق الاستراتيجي، ناهيك عن الاستثمارات الضخمة فقد، تجاهل مسئولو الأمن المخاطر الحقيقية التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا صرفنا النظر عن الفشل المخيف لأجهزة الاستخبارات الأمريكية التي عجزت عن رصد الاستعدادات التي سبقت تنفيذ هذه العمليات الإرهابية، فإن ماحدث يوم الثلاثاء الماضي يعبر عن انهيار التفكير الاستراتيجي الأمريكي الذي تمثله إدارة بوش فقد كشفت الهجمة الارهابية عن مدى انفصال سياسة الأمن القومي الأمريكية عن الواقع الذي تشكل منذ انتهاء الحرب الباردة. وبينما عمل رجال الاستراتيجية الأمريكية الذين اعتمد عليهم بوش على البحث في كل الأماكن عن أعداء مما يسمح للإدارة بتوفير مخصصات ضخمة للأمن، فقد تجاهلوا طبيعة المخاطر الارهابية التي تتعرض إليها الولايات المتحدة الأمريكية.

ويكفينا حقاً مطالعة تقرير "رامسفيلد "الذي أصدره في عام ١٩٩٨ ومن ثم تعيينه فيما بعد وزيراً للدفاع في حكومة بوش حتى نتفهم كيف انصرف التفكيرالاستراتيجي الأمريكي إلى آفاق غير مرغوب فيها. وكان من أولى نتائج هذا الانحراف ذلك التجاهل الذي سمح بقتل أعداد كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن فشل جهاز المخابرات الأمريكية في رصد ماحدث. وقد أكد هذا التقرير الذي يعد نقطة تحول في طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع التهديدات على ضرورة التحلي بالحذر في مواجهة "الدول المارقة "مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية ، والتخوف من إمكانية أن تطلق هذه الدول صواريخ مزودة برؤوس نووية عابرة للقارات على الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان لعرض المخاوف على هذا النحو أعظم الأثر في إعطاء الشرعية اللازمة لمنظومة الدفاع القومي في مواجهة الصواريخ ، وتبرير رصد مايبدو على مائة مليار دولار لاستكمال هذه المنظومة. وقد أدى التركيز على هذه النوعية من التهديد إلى إهمال سائر أنواع التهديدات. ومن جهة أخرى فقد ذهب معارضو هذا المشروع إلى أن هذه النوعية من التهديد التي تستلزم انفاق المليارات تعد واهية وأن الدولة التي ستعتزم إلحاق الضرر بالولايات المتحدة لن تلجأ إلى الصواريخ البالستية ، وقد أثبت يوم الثلاثاء المشؤوم صدق رؤيتهم وتساؤلهم لماذا يتعين على أية دولة انفاق هذه المبالغ الطائلة ومثل هذه الجهود التكنولوجية في الوقت الذي يمكنها فيه الإضرار بالمصالح الأمريكية بوسائل أبسط وأقل تكلفة ؟

ويمكننا في هذا المجال تصور أن العمليات الارهابية المخيفة التي تعرضت إليها الولايات المتحدة فضلا عن البساطة التي نفذت بها ستجعل الاستراتيجية الأمريكية محلاً للنقاش ، ولاشك أن هذا النقاش الذي ستتشكل من أجله عدة لجان للتحقيق سيركز على قضيتين رئيسيتين وهما :-أ- جدوى الاستمرار في الاهتمام بإمكانية تعرض الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهديد بالصواريخ البليستيكية – ب – مواجهة الإرهاب الدولي .

وستضطر الحكومة الأمريكية أن تبذل كل مافي وسعها لتوضيح الأسباب التي من الممكن أن تدعوها لاستثمار المليارات لمواجهة إمكانية تعرضها لهجوم بالصواريخ، هذا في الوقت الذي تعد فيه احتمالات حدوث هذا الأمر محدودة للغاية وفي الوقت الذي تبين فيه أن الخطر الحقيقي الذي تتعرض إليه لا يرتبط بالصواريخ. ومن الصعوبة بمكان أن نعرف إذا ماكان الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي تم المساس بهيبته على نحو حاد سيبذل كل مافي وسعه لمواجهة الاتجاهات المعارضة لتنفيذ مشروع الدفاع في مواجهة الصواريخ ، هذه الاتجاهات التي تتزايد قوتها حالياً.

ولاشك أن نتائج العمليات الارهابية التي تعرضت إليها الولايات المتحدة الأمريكية ستدفع الإدارة الأمريكية إلى شن حرب شاملة في مواجهة الإرهاب الدولي ، ومن المتصور أن الولايات المتحدة لن تكتفي هذه المرة بإنزال ضرباتها بالمنظمات الإرهابية وإنما ستنزلها ضد الدول التي توفر الحماية والرعاية لهذه المنظمات. ومن الضروري أن تطلب الولايات المتحدة من الدول المدرجة في قائمة وزارة الخارجية على أنها دول راعية للإرهاب تسليم الارهابيين وتقديمهم للمحاكمة ، وأن تتعامل مع الدول الرافضة تسليمهم على أنها دول عدو ، ومن الممكن أن تستخدم الولايات المتحدة في مواجهتها كافة الوسائل العسكرية والاقتصادية . ويمكنها على هذا النحو فقط تصفية المنظمات الارهابية التي تشكلت طيلة السنوات الماضية بعلم الغرب الذي التزم الصمت .

إن الارهاب الذي أسفر عن قتل عدد كبير من الضحايا في منطقة الشرق الأوسط والذي تعاملت معه دول كثيرة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية باستخفاف شديد أصبح – ومنذ الأسبوع الماضي تحديداً – خطراً حقيقياً يهدد العالم الغربي . ولاشك أنه يقع على عاتق الولايات المتحدة الامريكية عبء التصدي للارهاب والقضاء عليه . ومن الواضح أن العملية الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة أوضحت خطأ من تصوروا أنه من الممكن إرضاء الارهابيين .

إن إسرائيل لم تعد من الآن فصاعداً تقف بمفردها في مواجهة الإرهاب، غير أنه من الواجب أن ندع الولايات المتحدة الأمريكية أن تستكمل صراعها الشامل ضد الإرهاب وألا نستغل هذه الفرصة لتنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق في الأراضي على افتراض أنه لن يعترض أحد حالياً عليها، إذ إن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بخطورة الإرهاب لا يعني أنه من الجائز عمل أي شيء. ومن الواجب أن ننصت جيداً لهذا الجدل المشتعل في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن جدوى الصواريخ الباليستية وأن نتساءل بدورنا عما إذا كان من الواجب أن يهتم الأمن الاسرائيلي أيضاً بمسألة مواجهة الصواريخ الباليستية خاصة أن التهديدات الأخرى هى التهديدات الحقيقية .

خطأ شارون وخطأ عرفات

يديعوت أحرونوت
٢٠٠١/٩/١٦
بقلم : يوسي بيلين

حجم المأساة هو أكبر مما يعتقد أي أحد - بسذاجة - أن ما كان هو ما سيكون. إن ما حدث يقتضي تغيير النظرية السائدة. سيكون هناك إعداء آخرون ووسائل أخرى تستخدم ضدهم والبحث عن نوع آخر من المعلومات من أجل إجهاض ما ينبغي إجهاضه.

هناك بالطبع طريقة واحدة مؤثرة مثلما حدث في الماضي والماضي البعيد، لمكافحة الإرهاب، وهي التعاون الواسع قدر الإمكان. ينبغي تشكيل تحالف جديد والعمل بجدية للحفاظ علي الاستقرار السياسي العالمي. في بداية القرن الحادي والعشرين سينضم التحالف ضد الإرهاب إلي التحالف الأوروبي الذي أقره مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ،التحالف المنتصر عام ١٩١٨ (الذي شكلته عصبة الأمم) والتحالف المنتصر عام ١٩٤٥ (الذي شكلته الأمم المتحدة) والتحالف الذي تصدي لصدام حسين في حرب الخليج عام ١٩٩١ . لن يكون هناك احتمال آخر.

التعاون فقط بين الدول يمكن أن يضمن الحصول علي المعلومات التي كانت مفتقدة للغاية في الأحداث الإرهابية التي وقعت الأسبوع الماضي. إن ضمان مثل هذا التعاون يمثل مصلحة حقيقية للاستقرار، وسوف يتضمن ايضاً الاستعداد للأنتشار السريع والعمل الجاد من أجل إجهاض أعمال الإرهاب.

لن يكون هذا تحالفاً بين أبناء النور ضد أبناء الظلام، ولا حتي تحالف العالم الحر ضد العالم المكبل، ولا الدول الحديثة ضد الدول المحافظة - بل سيكون تحالف موسعاً لمن يفضلون اللعب بالأدوات السياسية المتوافرة، ويفضلون الاستقرار، بدلا من انهيار الاطر الحالية. سوف يضمن المفهوم المشترك لهذا التحالف القدرة علي العمل وحتي ينجح هذا التحالف ويكون موسعا قدر الإمكان، يجب أن يتغلب علي النزاعات التي في داخله.

يتوهم رئيس الوزراء شارون أن اعمال الإرهاب في الولايات المتحدة تبرهن لهذه الدولة الكبرى إلي أي حد كان علي حق عندما شبه عرفات بن لادن، وأن لديه ضوء اخضر للتخلص من عبء عرفات. ويعتقد رئيس السلطة الفلسطينية - واهما - أن استعداده للانظمام للتحالف ضد الإرهاب يكفي لكي تقبله الولايات المتحدة وتحتضنه حتي بدون أن يبذل أي جهد لوقف الإرهاب.

عرفات ليس بن لادن. ليس فقط لانه زعيم شعب او لأنه حاصل علي جائزة نوبل للسلام، بل لأن العالم يعترف بزعامته حتي لو كان ينتقده، شارون نفسه يرسل إليه ابنه ووزير خارجيته . لن يقبل أحد في العالم هذا الزعم الجديد لشارون، حتي لو كرره يوميا. كذلك لن يقبل العالم عضوية عرفات في التحالف ضد الإرهاب إذا لم يثبت بشكل قاطع أنه يبذل مجهودا ضد الإرهاب الفلسطيني.

إذا أرادت الولايات المتحدة أن تتزعم تحالفاً ضد الإرهاب، لن تستطيع مواصلة سياسة الابتعاد عن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي والتي بدأتها إدارة بوش - تشيني. من أجل ضمان تحالف تشارك فيه دول مثل مصر والأردن وإسرائيل، سيكون عليها أن تضمن عودة القطار الإسرائيلي - الفلسطيني الذي خرج عن مساره منذ عام، بعد زيارة شارون الاستفزازية لبيت المقدس.

بدون شروط مسبقة لا يمكن تحقيقها، مثل سبعة أيام من الهدوء كما يطلب شارون، وبدون وعد مسبق بوضع قوات مراقبين دوليين في المناطق مثلما يطلب عرفات، يجب الجلوس إلي مائدة المفاوضات ببساطة وبحث المشروع الوحيد الذي قبله الطرفان (مع بعض التحفظات) قبل تسعة شهور - الا وهو مشروع كلينتون. ربما يمثل لقاء بيريز - عرفات الذي سيفتح من جديد خيار التعقل -إذا لم يدمره شارون- بصيصا من الأمل.

مالذى يمكن أن تفعله أمريكا ؟

هاآرتس ٢٠٠١/٩/١٦
بقلم: ناثان جوتمان

حينما عاد الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى البيت الأبيض مساء يوم الثلاثاء فقد كان من الواضح لديه أنه يتعين عليه الرد على العملية الارهابية التي تعرضت إليها الولايات المتحدة الأميكية وبمنتهى القوة ، غير أن السؤال الوحيد الذي شغل اهتمامه تمثل في كيفية الرد. وعقد بوش في السادسة صباحاً أي بعد مضى مايقرب من أربعة وعشرين ساعة على العملية جلسة أولى مع مجلس الأمن القومي ونائب الرئيس تشيني ووزير الخارجية باول . وقد اتضحت خلال هذه الجلسة أولى ملامح رد الفعل الأمريكي إذ اتضح أن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية على هذه العملية التي لامثيل لها سيكون فريداً في نوعه خاصة أن العمليات الارهابية التي تعرضت إليها كانت نتاج تخطيط طويل لشخصيات مشتبه فيها.

وقد كان تشيني وباول من أهم الشخصيات التي شاركت في هذا الاجتماع خاصة أنهما اكتسبا خبرة طويلة في حرب الخليج أهلتهما لمعرفة أسس رد الفعل الأمريكي . وعلاوة على هذا فلاشك أن الرئيس الأمريكي بوش قد سمع من أبيه أكثر من مرة الطرق التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الاستعداد لحروب القرن القادم . وبدأ مسئولو السياسة الأمريكية على ضوء خبراتهم التي اكتسبوها من حربهم ضد صدام حسين في التخطيط للحرب ضد أسامة بن لادن. ولاشك أن الاستعداد لمثل هذه الحرب يستلزم بناء قوة عسكرية وحشد تأييد ضخم سواء على المستوى الشعبي أو العالمي ، وتوفير غطاء قانوني ودبلوماسي. ولن تطلق الولايات المتحدة الأمريكية الطلقة الأولى في حربها ضد الارهاب إلا بعد حصولها على الدعم اللازم.

وقد اتخذ الرئيس الأمريكي بوش الخطوة الأولى في سلسلة الخطب والتصريحات التي أدلى بها والتي أكد فيها أنه سيتم اتخاذ خطوة عسكرية . وكان بوش في تصريحاته حريصاً على توضيح أن الولايات المتحدة لن تشن هجوماً أو عملية فقط وإنما ستشن حرباً . وسرعان ما دعى المتحدثون بإسم الحكومة ووسائل الاعلام بما فيها صحيفة "نيويورك تايمز" المعتدلة إلى الحرب . وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولين باول ودعا أن رد الفعل سيستغرق فترة طويلة وأنه من الضروري أن يكون واضحاً للجميع أنه سيتم توجيه أكثر من ضربة للقضاء على الارهاب إذ إنه ليس بمقدور ضربة واحدة تصفية الإرهاب. أما وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد فقد أبلغ القوات الأمريكية أينما كانت "أن المطلوب منكم خلال الأسابيع والشهور القادمة يعد ضخماً . إننا نواجه عدواً بشعاً وعليكم إبادته ".

ومن الواضح أنه من السهولة بمكان بالنسبة لإدارة بوش التأثير على الرأى العام الأمريكي، خاصة أن الشعب الأمريكي يعلن في كافة استطلاعات الرأى العام أنه يبتغي الانتقام ، ومن ثم لن يجد بوش صعوبة تذكر في الحصول على تأييده.

وبعد أن اصبح الرأى العام الأمريكي مشبعاً بفكرة الحرب، فقد أصبحت هذه الفكرة تستحوذ على مسئولي الدبلوماسية الأمريكية. ويكفينا في هذا المجال معرفة أن كولين باول صانع الديبلوماسية الأمريكية حالياً كان يشغل منصب رئيس الأركان العامة خلال حرب الخليج ، ومن ثم فقد حرص على استخدام تعبير تحالف دولي يساند الأخيار في مواجهة الأشرار. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تضمن حالياً تأييد دول أوروبا الغربية والأمم المتحدة وحلف الناتو الذي أعلن مسئولوه على نحو لانظير له أنهم يرون أن الهجوم الذي تعرضت إليه الولايات المتحدة يعد هجوماً على الحلف ولذلك إنهم مسئولون عن العمل مع الولايات المتحدة . ومع هذا فليس لباول حتى الآن أي شركاء من الدول العربية غير أنه من المتوقع أن تعرب مصر والأردن عن تأييدهما . أما السعودية التي كانت شريكاً في الحرب السابقة فلا تشعر بالارتياح إزاء دبلوماسية باول بسبب سياسته التي يتبعها في الشرق الأوسط ، ومن هنا فليس من المعروف أي موقف ستتبناه السعودية . إن الولايات المتحدة ليست في حاجة إلى القاذفات الأمريكية او دبابات السعودية لمحاربة بن لادن غير أنها في حاجة إلى حشد التأييد الدولي ، ولاشك أن باول سينجح في هذه المهمة .

وفيما يتعلق بالدعم القانوني فسيوفره كل من المدعي العام "جون اشكروفت" ورئيس جهاز "اف بي آي" "روبت مولر. ويعمل في ظل هذه الفترة عدد كبير من العملاء والباحثين والمحققين للكشف عمن نفذ هذه العملية ومن قدم المساعدة . وإذا كانت الولايات المتحدة تعلم هوية منفذي هذه العملية الانتحارية فإن الهيئة القضائية لا تهتم بها بقدر اهتمامها بمعرفة من تعاونوا مع هؤلاء المنفذين في داخل الولايات المتحدة الأمريكية . ولا شك أن معرفة هؤلاء المتعاونين هى التي ستوفر المعلومات اللازمة عمن أرسل من نفذوا هذه العملية الانتحارية .

وسيوفر "اشكروفت" و "مولر" "الملف القضائي الذي يربط أسامه بن لادن بهذه العمليات الارهابية ، وستعتمد الولايات المتحدة على هذا الملف لتبرير عملياتها العسكرية ضده.

وفيما يتعلق بالجانبين العسكري والاستخباراتي فيتولى مسئوليته كل من وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" ورئيس جهاز سي أي ايه "جورج تينت". وتعد مهمتهما بالغة الصعوبة إذ يتعين عليهما توفير معلومات استخبارية دقيقة عن بن لادن ومنظمته ، وإعداد الخطة التنفيذية اللازمة لمواجهته . وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية عجزت حتى الآن عن التعرف على موقع بن لادن إلا أن نجاح جهاز المخابرات في جمع المعلومات اللازمة عنه هو الذي سينقذ تينت .

لقد بدأت آلة الحرب الأمريكية في العمل ، ومن هنا فإن الانتصار في المعركة يستلزم تغلب بوش وإدارته على كثيرمن المشاكل .

اضطراب حقيقي

هاآرتس ١٨ / ٩ / ٢٠٠١
بقلم داني روبينشتاين

تبذل القيادة الفلسطينية طيلة الأيام الماضية جهوداً مكثفة للإعراب علانية عن إحساسها العميق بالأسى من الهجمة الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية. ، ومن ثم فقد خرجت مسيرات فلسطينية أعرب خلالها المتظاهرون في القدس الشرقية وغزة عن تضامنهم مع الشعب الأمريكي. وقد وقع وزير الإعلام الفلسطيني ياسر عبد ربه على الوثيقة الفلسطينية التي أدانت الإرهاب ، تلك الوثيقة التي تضمنت أسماء أعداد كبيرة من أعضاء البرلمان الفلسطيني ، وعدداً كبيراً من الصحفيين والكتاب. وقد وقع عدد آخر من أساتذة الجامعات ومسئولو المؤسسات الفلسطينية على وثائق مشابهة . كما بعث عضو مجلس الوزراء الفلسطيني زياد أبو زياد خطاباً إلى "رولاند شليكر "القنصل الأمريكي بالقدس جاء به : " نعرب عن حزننا لمقتل ضحايا العملية الإرهابية " . ونشرت الصحافة الفلسطينية صوراً كثيرة للشباب الفلسطيني الذي تبرع بدمه لضحايا العملية الإرهابية ، وللتلاميذ الذين وقفوا حداداً على ضحايا هذه العملية . وتم نشر شعارات عديدة مثل "الإرهاب عدو الجميع» .

ومن الصعوبة بمكان أن نزعم أن كل هذه المظاهر تعد جزءاً من الرياء والنفاق الفلسطيني . وإذا كان الشارع الفلسطيني قد عمته مشاعر الفرحة كما حدث في أماكن كثيرة في العالم العربي فإن هذا الموقف قد أثار حيرة القيادة الفلسطينية التي حاولت التقليل من قيمة هذه المشاعر أو إخفائها . ومع هذا فقد عمت مشاعر الحزن والاضطراب حقاً في أوساط دوائر كثيرة وبخاصة في أوساط النخبة . ونتصور أن خير وسيلة للتعرف على مدى صدق هذه المشاعر تتمثل في معرفة إذا ماكان المستقبل القريب سيشهد تنفيذ عمليات فدائية ضد أهداف مدنية في إسرائيل. ومن الواضح وكما يتضح من المحادثات التي تتم مع بعض الشخصيات السياسية النشطة أنه لن يتم تنفيذ مثل هذه العمليات.

وإذا كان الشيخ عبد الله الشامي زعيم منظمة الجهاد الإسلامي في غزه قد تحدث في مقابلة تلفزيونية عن الجرائم الأمريكية فإن كافة المتحدثين الفلسطينيين علقوا على ماحدث في الولايات المتحدة الأمريكية بقولهم أنه إذا قام المتشددون الإسلاميون من الفلسطينيين بتنفيذ أية عملية ضد المدنيين الإسرائيليين حالياً فمن المؤكد أن مساً من الجنون قد أصابهم خاصة أن مثل هذه العملية التي ستستدعي في الذهن العمليات الانتحارية التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية مما سيدفع كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى اتخاذ رد فعل عنيف ضد نشطاء المسلمين.

أما د. عبد العزيز الرنتيسي زعيم حركة حماس في غزة والذي يعد أحد المتحدثين المتشددين في الحركة والذي اعتقلته السلطة الفلسطينية أكثر من مرة فقد أعرب عن حدوث ثمة تحول في الشارع الفلسطيني الذي أصبح يستنكر أكثر من أي وقت مضى العمليات الفدائية. وقد نشرت صحيفة القدس خلال يوم الجمعة الماضي مقالاً لدكتور عبد العزيز جاء به "إن أمنكم لن يتحقق على حساب الشعوب المستضعفة وإنما فإن احترام العدالة والإنسان هو الذي سيكفل الأمن لشعوب الأرض " .

ويؤكد الفلسطينيون أن وقف العمليات الانتحارية لايعني توقفهم عن مناهضة الاحتلال ، ويحرصون أيضاً على توضيح أنه يجب التمييز بين تنفيذ عمليات فدائية انتحارية في داخل إسرائيل ضد المدنيين وبين شن الهجمات الانتحارية ضد الجنود والمستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن لنا أن نتساءل ألا تضم صفوف المستوطنين مدنيين ونساء أو أطفالاً؟

وإذا كان الوضع السائد في داخل الأراضي يتيح لعرفات وأجهزته الأمنية العمل من أجل وقف العمليات الانتحارية فلا يعني هذا الوضع أن بمقدورهم وقف مايطلقون عليه تعبير المقاومة الشرعية التي تجلت خلال الأيام القليلة الماضية في إطلاق النيران على المستوطنات ومستوطني القدس ، ومواقع الجيش الاسرائيلي بالضفة الغربية وقطاع غزة . وتكاد هذه المقاومة الشرعية تحظى بإجماع وتأييد الجميع.

ويجمع المتحدثون والمحللون الفلسطينيون كافة على أن حالة الفزع والهلع السائدة حالياً عقب العملية الارهابية التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية خلقت فرصة حقيقية للخروج من دائرة العنف التي خلقتها الانتفاضة. وقد ذكر عدد كبير من أعضاء القيادة الفلسطينية أن " مشكلتنا لاتتمثل في المقاومة الشرعية للاحتلال وإنما تتمثل في مناهضة رئيس الوزراء الاسرائيلي آريئيل شارون "، ويبرر هؤلاء الأعضاء موقفهم بقولهم أن شارون يمنع حالياً شيمون بيريز من الالتقاء بعرفات لأنه يتخوف حالياً أكثر من أي وقت منذ توليه منصب رئيس الوزراء من أن ينجح هذا اللقاء مما يؤدي إلى استئناف المفاوضات التي لن تدلي فيها حكومته بأية مقترحات.

نطاق المناورة الإسرائيلية

هاآرتس ٢١/٩/٢٠٠١
بقلم /زئيف شيف

الرأى الذائع فى إسرائيل هو أن الهجمات الإرهابية القاتلة التى ضربت الولايات المتحدة قد ضخمت بنسبة لا حد لها من نطاق المناورة الإسرائيلية فى مواجهتها العسكرية ضد الفلسطينيين ، والآن يستطيع الجيش الإسرائيلي السماح لنفسه بفعل ما لم يقم به من قبل . إن نطاق المناورة قد تغير بالفعل ولكن يجب توخى الحذر من النتائج الخاطئة فى هذا الشأن ، كما يجب أن يتم التركيز على الأمور الجوهرية القابلة للتنفيذ ولا يجب التركيز فى الأمور التكتيكية مثل التوغل بالقوة فى قرية فلسطينية .

ولا يوجد فى هذا الصدد أى مقارنة بين سقوط مبنيي التجارة العالمى إثر عملية إرهابية وبين الهجمات الفلسطينية على مستوطنة نيتساريم أو على موقع "مارجنيت" فى جنوب قطاع غزة . أيضا إذا قامت الولايات المتحدة بهدم أفغانستان بسبب القاعدة التى منحت بن لادن فإن إسرائيل لا تستطيع أن تفترض أن نطاق المناورة الجديد سيمنحها الصلاحية بهدم السلطة الفلسطينية عسكرياً إذا استمرت الهجمات التى تأتى من داخلها. إن الرأى العام العالمى يدرك حقاً أن الفلسطينيين يقومون منذ زمن بعمليات إرهابية بشعة ، ولكن إسرائيل تعتبر هى الأخرى دولة تمارس الاحتلال ، ومن هنا فإن نطاق المناورة الإسرائيلية لن يتضخم للدرجة التى ستدعم الاحتلال إنما سيكون أداة قوية ضد منفذى العمليات الإرهابية . إن الأمريكيين يستطيعون القول لإسرائيل - مثلما قالوا لها أثناء حرب الخليج بعد احتلال الكويت - أنه من الأفضل عدم فتح جبهة جديدة ضد الفلسطينيين أو ضد سوريا لأن واشنطن مهتمة بحشد ائتلاف دولى للحرب ضد الإرهاب الإسلامى . ومن الممكن أن يتطور وضع يجعل إسرائيل لا تشترك فى هذا الائتلاف ، ولا يعد هذا بمثابة كارثة لأن إسرائيل ستكون شريكة بشكل عملى مع واشنطن فى الحجرة الخلفية ، ولكن ستتمثل السخرية بشدة إذا انضم عرفات للائتلاف الدولى ضد الإرهاب ، وإذا قام بتنفيذ وقف إطلاق النار مثلما وعد مجدداً فإن سوريا ستنضم بالطبع مثلما انضمت عشية حرب الخليج . ولكن إذا لم يأت هذا الانضمام بعد الالتزام بشروط قاطعة مثل فرض وقف إطلاق النار من قبل حماس والجهاد الإسلامى فإن هذا لا يعد عصراً جديداً للحرب ضد الإرهاب مثلما تنبأوا له . وفى وضع هزلى مثل هذا لماذا لم يدعوا بن لادن للانضمام كفرد تاب عن ذنوبه فى هذا الائتلاف .

وكيف تستطيع إسرائيل أن تنتهج أسلوباً يقبله الجميع ، فإذا نفذت المناورة العسكرية بتركيز ضد إرهاب الانتحاريين فإن هذا الأمر سيقابل بتفهم كبير . إن التحول الذى حدث فى الرأى العام العالمى سيسمح لإسرائيل بالعمل دون رادع ليس فقط ضد من يقومون بإرسال الانتحاريين فى المناطق المدنية أو من يحرضونهم مثل علماء الدين إنما ستمكنها أيضا من العمل ضد القلة الموجودة فى عرب إسرائيل . وفى هذا المجال يجب أن نعمل دون أى رادع وليس فقط بالأساليب العسكرية إنما تحتاج الديمقراطية إلى من يحميها أيضا .

المجال الثانى الذى تستطيع إسرائيل السماح لنفسها فيه بالعمل بإصرار شديد سيكون ضد الذين يمنحون الرعاية للانتحاريين ، فلا يوجد فارق بين أفغانستان التى تعطى الرعاية لبن لادن وبين سوريا التى تعطى الرعاية للجهاد الإسلامى الذى قام بتنفيذ عشرات الهجمات الإرهابية . وإن كانت سوريا لا تقيم وزناً لهذا المبدأ فلن تحترم أفغانستان هذا المبدأ. وإذا استطاعت سوريا الانضمام للائتلاف فى الحرب ضد الإرهاب فإن أفغانستان تستطيع الانضمام هى الأخرى . وإذا أضفنا إلى ذلك أن سوريا ستصبح عضوه جديدة فى مجلس الأمن فى الوقت الذى يستمتع فيه رئيس منظمة الجهاد الإسلامى فى دمشق وهو يخطط للعمليات الإرهابية فإننا لن ندخل العصر الجديد للحرب ضد الإرهاب إنما سنغوص فى الوحل أكثر وأكثر .

٢

مؤتمر ديربان

تنبؤ: من المنتظر ضربة سياسية قوية

ملحق معاريف
٢٠٠١/٨/٣١
بقلم: ايلي كامير

في العالم الطبيعي هناك من يقف ويصيح: «أيها المجانين انزلوا من أعلى». وفي دولة طبيعية ما كان مثل هذا الموضوع يرفع من حيز الاهتمام ولو للحظة واحدة، في العناوين الرئيسية للصحف والنشرات الخاصة والمظاهرات والاجتماعات. واليوم، في بداية الألفية الثالثة، ليس لدينا بعد لا هذا ولاذاك، لا عالم طبيعي ولا دولة يحيا مواطنوها حياة طبيعية. وهكذا بعد نصف قرن من مأساة الشعب اليهودي، دفع فيها ستة ملايين يهودي حياتهم لمجرد أنهم يهود في حدث دولي في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا. والهدف الرسمي لهذا الحدث هو الاحتفال بالنضال العالمي ضد العنصرية. وفي الحقيقة أنه إذا لم يحدث تغيير في اللحظة الأخيرة، فسوف يكون الختام بإعلان دولة الشعب اليهودي دولة عنصرية، تقوم بقتل شعب، وتمارس التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. إن " المأساة النازية "والتي تعتبر حتى اليوم بمثابة التعبير الذي يختص بالتراجيدية القومية للشعب اليهودي في الحرب العالمية الثانية - ستتحول من الآن إلى مآسي مع رمز قوي وواضح بأن المأساة الحقيقية هي، بالفعل مأساة الشعب الفلسطيني. وحتى يكتمل الديكور، هناك تخطيط ليقوم ٢٥ ألف متظاهر بمسيرات خارج قاعات المؤتمر في ديربان، وهم يحملون اللافتات ويرتدون الفانلات التي تحمل شعار المساواة بين الصهيونية والعنصرية، أما ياسر عرفات مدعوما من إيران والعراق والسودان - على الأقل - سيتجول طوال الأسبوع القادم بين ممثلي ١٨٨ دولة كمناضل من أجل الحرية وحقوق الإنسان سوف يجلس حول مائدة مستديرة مع زعماء العالم، يدعو للأخلاق ويتكلم عن حقوق الإنسان، في المقابل سوف يوصف زعماء إسرائيل بأنهم نازيون متعطشون للدماء. في مساء يوم الأربعاء، أي قبل أكثر من ٢٤ ساعة من افتتاح المؤتمر في ديربان، ظهر ما لا يقل عن ٢٤ مشروع قرار ضد إسرائيل تم بلورتها منذ نصف عام في طهران، قد تأخذ شكل إعلانات عالمية رسمية. وعلى سبيل الذكر ستضطر الولايات المتحدة وبريطانيا لأن تتصديا لمشروعات إدانة لأنهما ساعدتا في قيام الدولة الصهيونية.

في الشهور الأخيرة استيقظت دولة إسرائيل والشعب اليهودي من الغفوة العميقة. ان الانشغال بالمستقع المحلي، والشروخ الاجتماعية العميقة، وحتى انتعاش التكنولوجيا الفائقة، ابعدوا الانتباه القومي عن التغييرات التي مر بها العالم الا وهي تراجع قوة الحكومات وضعف البرلمانات وازدياد قوة منظمات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية الدولية.

لقد انتهت حرب فيتنام بانكماش أمريكي، ليس بسبب الإدارة التي تجلس في واشنطن وإنما - ضمنا - بسبب الحركات الاجتماعية التي أثرت بقوتها علي الجماهير، وعلي الإدارة. نفس القصة الإسرائيلية في لبنان، أحسن العالم العربي قراءة الخريطة وفي الوقت المناسب، لقد فهم محدودية الدبلوماسية وعالمها الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة ، واستغل تفوقه الديموغرافي، وفي السنوات الأخيرة بذل جهدا كبيرا في الرعاية في كل مكان في العالم، والمنظمات غير

الحكومية وحركات النضال الدولية. وهذه المنظمات قادرة علي التأثير علي أية حكومة في العالم وهناك دلائل علي ذلك.

لقد أدرك الإعلاميون العرب أن الحرب حول حقوق الإنسان تحولت بالفعل إلى ديانة علمانية للعهد الحالي، وعرفوا كيف يستخدمونها ضد الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. منذ سنوات وأصحاب البلاغة في العالم العربي يخوضون معركة لبلورة الرأى العام حملة دعائية تصور إسرائيل على أنها أكبر عدو لحقوق الإنسان.

مؤخرا، وهذا مجرد مقال، يمكن أن نسمع حنان عشرواي، المتحدثة البارزة باسم الفلسطينيين وهي تحرص علي استخدام التعبيرات الموجهة مباشرة إلى آذان المشاركين في ديربان. في ظل أحداث كتلك التي وقعت في الأسبوع الأخير - مثلا - ستصف عشراوي غارة الجيش الإسرائيلي علي بيت جالا بأنها عنصرية بل ومعادية للسامية.

وهكذا، فإن النزاع الذى يحمل طابعاً اقليمياً - سياسياً مثل مئات النزاعات الأخرى في العالم يأخذ فجأة بعدا عالميا، حيث تأخذ التعبيرات التي تصفه أبعادا مختلفة تماما. قانون العودة هو الآن (عنصرية جديدة)، حيث يوصف الصراع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بأنه "إباده شعب"، وأن دولة إسرائيل قد قامت على التطهير العرقي وأن معاداة السامية هي مطاردة اليهود للساميين، أى الفلسطينيين.

يقول نائب وزير الخارجية ميخائيل ملاخيئور أن (الناس لا تتذكر، ولكن نظرية حقوق الإنسان كموضوع شامل وعالمي، جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومأساة الشعب اليهودي. وكانت محاكمات نيربرج جزءا من هذه القاعدة، وكان النشطاء للغاية في هذه المنظمات يهودا: محامون وأساتذة وأكاديميون وحاخامات. ولكن منذ بداية السبعينيات بدأت هذه الحركات تعمل ضدنا، ونحن، بدلا من ان نقاتل من الداخل، استسلمنا بدون معركة، وانزوينا في الركن واليوم نحن ندفع الثمن وهو باهظ جدا).

مؤتمر مناهضة العنصرية أصبح عنصريا:

نظمت الأمم المتحدة مؤتمر مناهضة العنصرية مرتين: الأولى كانت عام ١٩٧٨ والثانية كانت عام ١٩٨٣. في المرتين لم تشارك الولايات المتحدة ولا إسرائيل احتجاجا علي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام ١٩٧٥ والذى اعتبر الصهيونية عنصرية، وكان من المفروض أن يكون المؤتمر الحالي في جنوب أفريقيا هو أكبرهم جميعا واحتفالا أفريقيا كبيرا، وبخاصة بالنسبة لجنوب أفريقيا ، حيث انتهى الحكم العنصري في هذه الدولة. لقد رأت فيه الكثير من دول العالم منبرا دوليا هاما جدا، للاحتفال بالمساواة بين الاجناس البشرية، وإدانة العبودية التي عانى منها أجدادهم وفرصة تاريخية لاجراء حساب عالمي مع النفس وتكوين جبهة دولية واحدة ضد الظواهر السيئة التي تعرفها البشرية.

يقول ملاخيئور (عندما تدان بسبب كل هذا، فهذا يعني انها دولة شريرة تماما إلى اقصى حد. وهذا بالضبط ما يهم العالم العربي والإسلامي أن يحققه). من أجل إعداد المؤتمر في ديربان والذى حضره إلى جانب زعماء من العالم - آلاف الطلاب الذين يمثلون جامعات هامة يبلغ عددهم ١٥ ألف مشارك، نظمت الأمم المتحدة أربعة مؤتمرات تحضيرية حيث طرح المشاركون مقترحاتهم لعرضها على مؤتمر ديربان.

عقد المؤتمر الأخير في شهر أبريل بمدينة طهران عاصمة إيران، وبالطبع لم يسمح لإسرائيل بالاشتراك وقد طرح خلاله ممثلو الدول الإسلامية سلسلة طويلة من مشروعات القرارات، وكان العامل المشترك بينهم هو إدانة عنيفة لإسرائيل.

لم تحب وزارة الخارجية هذه المشروعات، ولكن المسئولين بها اعتقدوا أنه في الاجتماع الختامي في جنيف، حيث سيبلور المشاركون المقترحات النهائية التي ستطرح في ديربان، سيمكن إسقاط المشروع التفصيلي الذى وضعه العالم الإسلامي.

لقد بذل نائب الوزير ملاخيئور الذى يعمل لإسرائيل - كل ما يستطيع من أجل تغيير الوضع، وقال لكثير من المشاركين (من غير الممكن عقد مؤتمر مناهضة للعنصرية وفي نفس الوقت يصبح عنصريا ضد الشعب اليهودي). وقد طرح ملاخيئور والذى يعمل بتنسيق تام مع الولايات المتحدة ثلاثة اعتراضات أساسية وهي: عدم إدانة إسرائيل إلا إذا تناول المؤتمر بشكل تفصيلي كل المناطق الأخرى في العالم، وعدم اجراء مناقشات حول النزاعات الإقليمية، وعدم إضفاء تعبيرات الكراهية والتحريض على مشروعات القرارات. وقد تم تسجيل الملاحظات الإسرائيلية بالفعل، ولكن ستتم مناقشة كل واحدة على حدة.

لا شكرا - مجموعة الشرق الأوسط كاملة:

كم يبدو غريبا أن تكون إسرائيل هي أحد الأماكن القليلة في العالم التى لا تبالي بما يحدث في ديربان. لم يبرز الحس الوطني. في المقابل، ينظرون في العالم العربي الى مؤتمر ديربان علي أنه فرصة تاريخية، ويضعونه علي رأس اهتماماتهم.

طوال الفترة الأخيرة قامت شبكة التليفزيون القطرية (الجزيرة) التي تبث لجميع الدول العربية بإذاعة نشرة خاصة قبل كل نشرة أخبار، عن أحداث مؤتمر ديربان فضلاً عن باقي أجهزة الإعلام العربية. يبذل ممثلو الدول العربية في العالم كل جهد ممكن في أوساط أصحاب القرار كي يوافقوا علي مقترحاتهم، ويهاجمون بشدة أولئك الذين يعارضونهم. أثناء المؤتمر في جنيف - مثلا - حاول ممثل جواتيمالا الدفاع عن إسرائيل،

فنهره الممثل الفلسطيني بوحشية (من تكون جواتميالا هذه. أنتم دولة صغيرة وغير مهمة في جنوب أمريكا).
طبقا لتحليلات تجري في القدس، فإن التصعيد في الفترة الأخيرة في مواجهة الفلسطينيين لا ينفصل عن مؤتمر ديربان. يهم عرفات حضور هذا المؤتمر ووراءه خلفية ذات مشاهد قاسية تصور شعبه كضحية أمام الدبابات والجيش الإسرائيلي.
تحاول إسرائيل، التى انتبهت متأخرة جدا، خلال الشهور الأخيرة ان ترد الحرب. يحرص رئيس الوزراء آريئيل شارون على طرح المواقف الإسرائيلية في كل لقاء من لقاءاته السياسية، وكذلك بيريز. في إحدى المناقشات الداخلية قال لرجاله (باستثناء الوضع الأمني، هذا هو الموضوع الهام جدا حاليا بالنسبة للشعب اليهودي).
إلا أن العمل السياسي يقوم به نائب الوزير ملاخيئور ومسئولو وزارة الخارجية. ويبدو أن هذا غير كاف أمام القوى الكثيرة العاملة في مواجهتهم، وإذا لم يكف العالم الإسلامي، فمثلما الحال في قضية المخطوفين في لبنان، أيضا هذه المرة يشعرون في القدس أن الأمم المتحدة تعالج الأمر بطريقة غير نزيهة. صحيح أن سكرتير الأمم المتحدة كوفي عنان يعمل بشكل رسمي لرفع المقترحات العربية لوضع إسرائيل في بؤرة أعمال المؤتمر، بل ويعمل من خلال تنسيق تام مع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ولكن النشاط الجارف أمام رجاله يترك ندبات كثيرة بين النشطاء الإسرائيليين، مثلا أثناء المؤتمر من المنتظر تنظيم مسيرة لضحايا النزاعات الإقليمية أو الذين أضيروا لاسباب عنصرية. فقد طلب مركز فيزنتال من مسئولي الأمم المتحدة الذين ينظمون المسيرة أن تشارك روث جيليس زوجة الدكتور شموئيل جيليس الذى لقى مصرعه برصاص المخربين في المجموعة التي ستصل من الشرق الأوسط. رد عليه مسئولو الأمم المتحدة (لا شكرا، لدينا الكثير من السيدات بين الضحايا، كما أن مجموعة الشرق الأوسط اصبحت كاملة تماما). وعلى سبيل الذكر لا يوجد أي ممثل عن إسرائيل في هذه المجموعة.

بدلا من العنصرية وجدنا معاداة للسامية

رغم كل ذلك، ليس كل العالم ضد إسرائيل. وكما هو الحال دائما، لم تكن الولايات المتحدة فقط هي التي قامت بالتنسيق التام مع وزارة الخارجية الإسرائيلية، بل سارعت وأعلنت أنه طالما لم يتغير المناخ، وطالما لم ترفع المقترحات التي تتناول إسرائيل بوجه خاص، فإنها لن ترسل وزير الخارجية كولين باول.
أثناء كتابة هذه السطور قررت الولايات المتحدة إرسال وفد صغير المستوى. صحيح أن الرئيس جورج بوش أعلن أن بلاده لن تشارك في المؤتمر، ولكن في النهاية قرر الأمريكيون أنه من الأفضل من جانبهم المشاركة والنضال من الداخل.

في إسرائيل يعرفون كيف يقدرون الموقف الأمريكي ويدركون مقدار الموقف المعقد الذى يمر به الرئيس بوش فهو يريد من جانب أن يقف إلى جانب الشعب اليهودي، ومن جانب ثان هناك التزامه تجاه الجمهور الافرو - أمريكي الذى ينظر إلى المؤتمر على أنه حدث هام.
كذلك أعلن الاتحاد الأوروبي أنه لن يوافق على جعل إسرائيل قضية خاصة، وسيطلب معالجة قضية العنصرية كلها على المستوى الدولي. وقد أوضحت روسيا أن موقفها يوافق الموقف الأوروبي، وكذلك أيضاً باقي دول أوروبا الشرقية، وعدة دول في أمريكا الجنوبية، وربما الهند أيضاً. كذلك هناك عون آخر سوف تتلقاه إسرائيل من جانب بعض الدول الأفريقية. وهذه الدول لن تفعل ذلك رغبة منهما في مساعدة إسرائيل وإنما حتى لا يسرق العالم العربي المؤتمر منها، وتأتي أثيوبيا ورواندا على رأس هذه المجموعة.
وحتى ليلة أمس الأول لم يفلح نائب وزير الخارجية ملاخيئور في التكهن بنهاية المؤتمر حيث قال (ان الأمور متضاربة، ولكن مبالغتهم جاءت في صالحنا. لقد أرادت الدول الإسلامية بأي ثمن أن تنال من إسرائيل، والنتيجة مبالغ فيها للغاية - لدرجة ان الأمر جعل شتى الدول الاخرى تسارع الى الوقوف بجانبا).
= ورغم ذلك لو نجحت الإدانة. فما يعني ذلك؟
- لو نجحوا في الإدانة فإن مؤتمر ديربان سيصبح كادراً جديدا سيضرنا في أى محفل دولي. وهذا سيعطي شرعية لاستمرار النزاع في منطقتنا وعدم شرعية الشعب اليهودي ودولة إسرائيل والتقليل من قيمة المأساة النازية. وعندما يكون هذا هو الوضع فما معنى عقد سلام مع دولة شريرة وعنصرية؟).
= على الاقل الغوا مساواة الصهيونية بالعنصرية؟
- ربما لا يكون هناك وجود لمثل هذه الصيغة، ولكنها أمر وارد بشكل عام. بدلا من "الصهيونية هي العنصرية "اتهمونا بمعاداة السامية واغتيال شعب وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية.
في مساء الأربعاء قبل أن يحزم حقائبه في طريقة إلى ديربان، وجد تكهن ملاخيئور بفرص أبعاد المقترحات الصعبة والقوية ويقول (أنه أمر غريب، في هذا الصراع ضد العنصرية، كنا سنقود العالم. بفضل التحرر من العبودية أصبحنا شعبا، وعانينا من الكراهية على مر الأجيال، ربما أن هذا لا يعطينا المزيد من الحقوق، ولكنه يفرض علينا بالتأكيد أن نتزعم النضال ضد العنصرية.
أن ما يضايقني أنه بسبب الكراهية والنزاع الإقليمي فقط، لا يتيحون لنا أن نكون بالضبط في المكان الذي يجب أن نكون فيه. لقد أقمنا حقا دولة حتى تكون ملاذا لليهود وكذلك من أجل أن تطبق جوهر وعبرة تاريخنا).

وامتلأت الأجواء بالكراهية ضدنا

معاريف ٣١/٨/٢٠٠١
مقال افتتاحي

عندما اتخذت لجنة المنظمات الغير الحكومية في ديربان أول أمس مجموعة من القرارات المعادية لإسرائيل وهي قرارات لم يسبق لها مثيل في تطرفها، قام المندوبون الفلسطينيون ومعهم ممثلين من مصر وإيران وباكستان ودول أخرى والتهبت أيديهم بالتصفيق الحاد. أما المندوبين اليهود القلائل فقد شحبت وجوههم وانسحبوا محتجين وهم يسمعون نداءات تقول "تحيا فلسطين، تحيا فلسطين، اذهبوا من هنا، فلتذهب الصهيونية بعيدا".

وقد أصيبت أوراتمنو وهي من أثيوبيا وعضوة في منظمة الطلاب اليهودية العالمية بالذهول من مندوبي دول أفريقيا الذين لا يعلمون شيئا عن إسرائيل ولكنهم صوتوا بحماسة شديدة ضد إسرائيل وانضموا إلى طائفة المحرضين ضد إسرائيل. وتقول تمنو "لقد سألني أحد مندوبي منظمات السود في جنوب أفريقيا قبل اتخاذ القرارات المعادية "هل هناك عبودية في إسرائيل؟".

فقلت له "اخبرني، اليس لكم مشكلات أخرى؟ الآلاف يموتون يوميا من الإيدز وأفريقيا يعمها الفساد والعنف والقتل، وارتدت العبودية بذلك ثوبا آخر، فالسود في جنوب أفريقيا عاطلين ومن يعملون، ويعملون في وظائف مهينة وحقيرة. إذن لماذا نهتم بإسرائيل بالذات؟ ثم تنصل مني. لقد وجد الجميع صعوبة في فهم كيف تمثل فتاة سمراء دولة إسرائيل فقلت لهم "أنا سمراء مثلك وأستطيع أن أشهد أن إسرائيل ليست دولة عنصرية. وقلت لهم أن إسرائيل هي الدولة الغربية الوحيدة التي استوعبت مجتمعا كاملا من السود وأعطتهم كامل حقوقهم. وتضيف أورا "لقد كانت الأجواء ملبدة بغيوم الكراهية والعداء بشكل مخيف تجاه إسرائيل واليهود. لقد خاضت هي وأصدقاؤها معركة حامية في مواجهة الهياج الفلسطيني الذى حظى بتأييد جارف. ولكنها لم تنجح في تغيير المواقف المعادية لإسرائيل "لقد قالوا لي إنني لست نموذج للتمثيل ، وقالوا لي أن أقوالي لا تتسق والصورة التي يرونها عن قمع الفلسطينيين. إن السود هنا يعملون بمشاعرهم والمعلومات التي لديهم عن إسرائيل تقارب الصفر، وفي نظرهم فإن الفلسطينيين هم إخوتهم في الضائقة".

ويشير الراب آيب كوبار إلى أن "تلك القرارات هي الأسوأ من نوعها ضد الصهيونية واليهود ودولة إسرائيل منذ الكارائة النازية".

لقد شارك المندوبون اليهود مؤتمر ديربان من يومه الأول والطلاب الإسرائيليين مصابين بالإحباط إزاء ما يرونه من قلة حيلة إسرائيل حيال الهجوم الإعلامي الفلسطيني. وقد تعرضت «تمنو» وزملاؤها إلى مواجهة عنيفة مع العديد من المتظاهرين الفلسطينيين والعرب والمسلمين الأمر الذى تحول إلى مصادمات عنيفة. وقد أسرعت الشرطة الجنوب أفريقية بإبعاد كلا المعسكرين وتقول شيرين يحزقائيل وهي طالبة من جامعة رامات جن "في الأسبوع الماضي أقمنا مسرحا وقمنا بتوزيع المواد الإعلامية الإسرائيلية في المكان الذى انعقد فيه المؤتمر المناهض للعنصرية، وفوق المنصة كان يرفرف علم إسرائيل وعلى الفور تمت إحاطتنا بمئات من العرب الذين هددونا بهدم تلك المنصة، وكانوا يصرخون"بالدم والنار نفدى فلسطين، كما كانت الشعارات الأخرى تردد حول الانتفاضة. وكان هذا شيئا مخيفا فقد كان هناك إحساس بالظلم. "لقد حاولنا الاستمرار في ضبط النفس، ووزعنا عليهم الورود، ولكنهم كانوا يصرخون ونحن نوزع الورود عليهم وننشد قصائد السلام. وقد فاجأهم هذا بشدة، فلم يدركوا كيف يستطيعون التغلب على هذا فقاموا بإلقاء الزهور. لقد هاجمتنا وسائل الإعلام وهي تتساءل كيف نقوم بتوزيع الورود في الوقت الذى يصرخون فيه "بالدم والنار سنفدى فلسطين". فكان ردنا هو أننا جئنا لتوصيل رسالة السلام والتصالح. وفي اليوم التالي بدأ الفلسطينيون في تغيير تكتيكهم واخذوا الورود. لقد أتوا إلينا مستعدين فقد كانوا يعلمون جيداً أهدافهم وكانوا ينسقون مع الوفود العربية كما كانوا يتلقون توجيهات من وفدهم. لقد اغرقوا ديربان بالمنشورات واللافتات وقاموا بتوزيع الفساتين والملابس ونحن وقفنا أمامهم لا حول لنا أو قوة".

وقد أوضح الراب آيب كوبار "في ديربان شعرت أن الأوضاع اختلفت وأننا عدنا لاداء مهام الملك داود والفلسطينيين عادوا ليصبحوا جالوت. وإزاء الائتلاف العالمى الذى جندوه ضدنا أصبحنا في وضع سئ فما يحدث في تلك الأيام هي محاكمة دون دفاع ضد إسرائيل. فالفلسطينيون لم يتركوا شيئا للصدفة. فكان لكل مندوب عربي مهمة محددة، وخلف الكواليس كان يقف المصريون برئاسة أمين الجامعة العربية عمرو

موسى الذى قاد خطاً معاديا لإسرائيل، حتى إذا كان بيريز هو رئيس الوفد الإسرائيلي فكان من المستحيل كبح الهجمات ضد إسرائيل، وما أثارني بشدة هو الاستحواذات المتوالية منهم لإلغاء قانون العودة واستبداله بحق عودة اللاجئين وكان هذا ببساطة هو بداية النهاية لإسرائيل، ففي الحقيقة شعرت في أوقات كثيرة أنني في رام الله أو في غزة ولست في مؤتمر دولي مناهض للعنصرية. إن القرارات المعادية لإسرائيل هي إنجاز هائل للدعاية الفلسطينية. حتى إن كان المقصود هو تصريحات فقط. فلاشك أن القرارات مثل تلك التي تدعو إلى إقامة محكمة دولية تبحث جرائم الحرب الإسرائيلية. إن الدعوة لعزل إسرائيل وفرض العقوبات عليها سببها هو سياستها العنصرية التي ستؤثر للغاية في الرأى العام. ونحن ملزمين بالقتال على كل فقرة وعلي كل صيغة، لانه بعد إقامة محكمة دولية لجرائم الحرب فإن أي وثيقة ستعمل في المستقبل ضد إسرائيل.

إن الأمر شديد السهولة أن عيسو يكره يعقوب (*)، ولكن هذا هو الأسلوب يجب أن نحول العالم بأكمله إلى جبهة. لقد أنفق الفلسطينيون الملايين من أجل النجاح في مؤتمر ديربان. حيث استخدموا كل الخدع والحيل المتاحة، ونحن ملزمين بتجنيد كل حلفائنا في العالم أجمع كي نوقف تلك المهزلة. والأمل الوحيد لنا هو أن الفلسطينيين قد بالغوا. لقد نجحوا في نقل صياغات شديدة اللهجة حتى أن الأمر سينقلب ضدهم".

وفي غضون ذلك يواصل ممثلو الوفد الإسرائيلي الصغير برئاسة مردخاي ياديد نائب مدير عام وزارة الخارجية للشؤون الدولية محاولات اللحظة الأخيرة خلف الكواليس لنسف المحاولة الفلسطينية لنقل القرارات المعادية لإسرائيل إلى مؤتمر رؤساء الدول المنعقد في ديربان. لقد أعلن الأمريكيون والإسرائيليون أنهم سيتركون المؤتمر إذا تم اتخاذ قرارات متطرفة. ويبدو أن الاتصالات ستستمر حتى اللحظة الأخيرة. وقد انضم إلى محاولات الوساطة أمس المندوب النرويجي بالمؤتمر ولكن الفلسطينيين الذين تغشى أعينهم الإنجازات الهائلة - ليسوا مستعدون لترك القرارات الشديدة الخطورة فقط، إنما يريدون زيادة تلك القرارات حدة بل ويطالبون إضافة بنود جديدة.

(*) تقول التوراة أن النبي يعقوب - عليه السلام سرق النبوة من أخيه عيسو (الذى يستحق النبوة) ولذلك فإن عيسو وهو الأخ الأكبر يكره أخيه الأصغر يعقوب.

معاريف ٥/٩/٢٠٠١
بقلم: يسابي هندلر

من ديربان إلي باريس

إن السياح الذين وصلوا في مطلع هذا الأسبوع لزيارة الشانزليزيه كانوا مقتنعين أنهم متخبطون للغاية. «الشانزليزيه هو العالم كله» هكذا يتحدث الفرنسيون بكل فخر عن دولتهم، وفي الاحتفالات كانت هناك قوات ضخمة لتفريق الإضرابات المسلحة بالهراوات.

وعلي الجانب الآخر كانت هناك جماعتان من مئات الصغار ومن هذا الجانب إلي الجانب الآخر كانت الزجاجات والاحجار تطير. وهكذا يبدو يوم الأحد في مقدونيا وفي الجزائر، ومن يصدق أن تلك الأحداث تدور أيضاً في باريس.

إن صغار الطائفة اليهودية بباريس معتادون من عدة سنوات علي الالتقاء في الشانزليزيه كل يوم أحد من شهر سبتمبر. ويقول أحد أعضاء الطائفة الذي اشترك في هذا اللقاء منذ ٢٠ عاماً. «لقد عادوا غاضبين بعد معسكرات الصيف ويحاولون الاستعداد للعودة إلي الدراسة. وقد أقيم ذلك اللقاء في المكان المحدد بالقرب من مقهى «هاجان داز» الشهير.

وفي حوالي الثالثة بعد الظهر كان في المكان حوالي ٥٠٠ صبي من الصبية اليهود يتراوح عمرهم بين ١٥ و ١٧ عاماً، بمقتضى احدي القصص فإن هناك من كان يعلم بأن المكان سيشهد مشاجرة مع بعض الصغار المسلمين .. حيث كانت هناك في الوقت نفسه من العام الماضي احتكاكات عنيفة أثناء ذلك اللقاء. وعلي أية حال فعندما اقترب اليهود من قافلة أطفال الشمال الأفريقي كان من الواضح أن الانفجار وشيك الحدوث.

ويقول إتموني وهو صبي حضر إلي المكان مع بداية الحادث «لقد اقتربوا من الفتيات اللاتي كن معنا وضربوهن». أما نحن فقد طلبنا منهم أن يتوقفوا، ولكنهم أجابوا «أيها اليهود القذرين، أغلقوا أفواهكم» وفي اللحظة التي سمعنا هذا فيها ابعدناهم بالقوة وبدأت المشاجرة».

وسرعان ما ترددت في المكان نداءات تقول «الموت للعرب» و «الموت لليهود» «هايل هتلر». لقد انضم إلي الشباب المسلم العديد من الشباب الذين كانوا في

الشانزليزيه في ذلك الوقت. وهكذا وقفت جماعتان تقدر بمئات الصبية استعداداً للقتال: اليهود من جانب، والمسلمون من جانب آخر.

وفي الساعة الرابعة بدأت القوات الخاصة في التدفق وكانت تلك القوات متخصصة في تفريق المشاجرات بناءاً علي تعلميات شرطة باريس.

وقامت تلك القوات بعزل اليهود بالقرب من «هاجان داز» لحمايتهم. ومن كان يحاول عبور الحاجز البشري الذي اقامته الشرطة كان يتم ضربه بالهراوات. ولكن هذا لم يمنع الزجاجات والاحجار من الطيران من الجانبين ويضيف اتمولي «لقد ادركنا أننا لن نخرج من هنا، وبعد ذلك وجدت جماعة منا شارعاً خلفياً فذهبنا منه ونجحنا في تطويق العرب، ولتصدقني حينما أقول لك أن الرعب أصابهم كما يجب، كما بينا لهم أن اليهود لا يخافون فقد كانوا يريدون أن نخاف حتي نوضح لهم أننا يهود». لقد تطرق روساء الطائفة اليهودية في فرنسا بشدة للحادث. فمنذ اندلاع الانتفاضة منذ حوالي عام تحولت فرنسا الي مركز الهجمات العنيفة ضد اليهود، فقد تم تدوين مئات من الأحداث العنيفة ومنها محاولات تحريض عديدة في الكنائس. ورغم هذا فإن مواجهة كتلك بين اليهود والعرب وبهذا الحجم وفي مكان يعتبر قلب فرنسا لم تكن متوقعة تماما. وبمقتضى معطيات غير رسمية فإن ستة ملايين يهودى يحيون في فرنسا بينما يقابلهم نصف مليون مسلم . وقد تساءل العديدون هل بعد تلك المعركة في الشانزليزيه من الممكن أن نعبر الخطر الذي سيمكننا من التعايش حتي لو كان تعايشاً يشوبه التوتر منذ العام الماضي.

وقد طلب اليكس موباز وهو أحد رؤساء حركة الليكود بفرنسا أن يتم الربط بين تقارير الإعلام الفرنسي حول الوضع في إسرائيل وبين الاندلاعات الحالية فيقول «من المستحيل أن تلقي طوال النهار والليل الكبريت المشتعل وبعد ذلك تتعجب عندما يحدث الانفجار، هل ستوصى اليهود والإسرائيليين بعدم التحدث بالعبرية وهم في الشانزليزيه؟». ويضيف موباز «من الممنوع أن نختبأ، ولكن رغم هذا فإن ذلك قد يتسبب في مخاطر.

ويقول حاييم موزيكانت أمين سر اللجنة العليا للمنظمات اليهودية، في فرنسا أنه لا يمكن فصل أعمال العنف عن الوضع الحالي في الشرق الأوسط ويضيف موزيكانت «من المستحيل أن تكون مراءً، وبالنسبة للوضع في الدولة فإن هناك اسقاطات علي منظومة العلاقات بين اليهود والعرب في كل انحاء العالم وأيضاً هنا. ونحن نكرر مطلبنا من رؤساء الحكم في فرنسا بضمان حرية الديانة والعبادة للطائفة اليهودية. وسيكون ذلك شيئاً دراميا إذا لم يستطع اليهود التجول وهم يشعرون بالأمن في فرنسا».

ويستطرد اتمولي «لقد اجريت اتصالات مع عدد من الرجال الذين استطيع الاعتماد عليهم، حتي يأتوا لمساعدتنا. وقد وصل جوئيل وهو يهودي من سكان باريس إلي المكان في السادسة والنصف مساء وقال «لقد رأيت قوات ضخمة من رجال الشرطة وعلي الجانبين كان هناك جماعتان كبيرتان من اليهود والعرب. ولكني لم أخف علي مصيري فأنا كبير بما فيه الكفاية، ولكنني خشيت من أن نفقد السيطرة علي الأمور. فقد كان هناك فتيات تخوفت من النزول إلي المترو حيث علمن أن العرب ينتظروهن هناك فأخذنا بعض الأطفال وأعدناهم إلي منازلهم بسياراتنا».

وبعد أكثر من ست ساعات وبعد جهود حثيثة من الشرطة هدأت الأمور في مدينة الأضواء، ومع حلول الظلام ظل بعض العشرات من اليهود، أما الباقي فقد نجحوا في العودة إلي منازلهم، وكان اتمولي آخر من غادروا المكان. وقال «عندما رأينا أن الكل نجح في ترك المكان بدأنا في المضي. لقد كان هذا حوالي العاشرة مساء. ولكن قبل ان نتحرك جاءت إلينا جماعة من الصبية العرب، وقال أحدهم لي «لقد ضربت أخي» وبدأوا يضربونني بشدة .. بشدة، وعندما عدت إلي منزلي كنت وكأنني عائد من يوم قتال حام، ونظر أبي تجاهي وقال «لقد كنت في الشانزليزيه أليس كذلك؟» . لقد تحدثت الطائفة كلها عن هذا، ولكنني لم أر مثل هذا: كراهية وسباب وضرب بدون توقف، ولكننا لن نبقى ملزمين بشئ».

الولايات المتحدة والصليب المعقوف والعناوين النازية

إن العمليات المعادية للسامية تتم بواسطة العنصريين المحليين البيض، والفلسطينيون يركزون علي الجانب الإعلامي. لقد أفردت وسائل الإعلام الأمريكية مساحات واسعة من نشراتها للنزاع في الشرق الأوسط، ولكن العام الاخير سجل ارتفاعاً طفيفاً في حوادث المعاداة للسامية بالولايات المتحدة. وفي أغلب الحالات لم يتمثل هذا في المساس جسديا باليهود، إنما يتم المساس بسرقة الممتلكات وكتابة مقالات عن النازية وعن الصليب المعقوف الذي تم رسمه علي الكنائس أو المنازل التي تضم اليهود، وفي أغلب الحالات كان هذا عمل العنصريين البيض الذين يكرهون اليهود. وليسوا بالضرورة يكرهونهم علي خلفية الصراع في الشرق الأوسط. وفي الحالة الأخيرة علي سبيل المثال - التي حدثت في يونيو الماضي ثم نشر العديد من الصلبان المعقوفة والشعارات التي تدعو «يجب ان نقتل اليهود» وفي الحي اليهودي ببروكلين تم القبض علي أحد الصبية الروس الذي ادعي أنه رسم تلك الصلبان من كثرة شعوره بالملل».

إن لب عمليات الفلسطينيين ومحبيهم في الولايات المتحدة يتم في الساحة الإعلامية وليس في الشوارع. وفي الهيئة المناهضة للتشهير يخشى الكثيرون أن نكون شهداء علي ارتفاع هائل في أحداث معاداة السامية مثلما يحدث علي مدار هذا العام.

انتفاضة ديربان

معاريف ٧/٩/٢٠٠١
بقلم: آريه بندر

مهما كانت القرارات النهائية لمؤتمر ديربان، فإن شيئاً واحداً واضحاً للغاية وهو أن المؤتمر الذى يحمل إسم مؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية والتفرقة العرقية وضد كراهية الأجانب وقلة التسامح سيذكر كأحد مظاهر الكراهية الكبرى التى عرفتها إسرائيل في الساحة الدولية على الأقل في الأعوام الأخيرة، إن احتفالية العداء التى لا يمكن أن تمحى من الذاكرة كانت أمرا ينطوى على صدمة شديدة حتى أن مصادر إسرائيلية ويهودية اشتركت في المؤتمر تنافست فيما بينها في التكهن من أجل وصف حجم الكراهية التى تعرضوا لها.

ويقول ران كوهين من حزب ميرتس أن ذلك هو أسوأ مؤتمر ضد إسرائيل منذ حرب١٩٦٧ ، وقد قام كوهين بزيارة الى ديربان هذا الأسبوع من أجل مؤتمر آخر وكان شاهدا على تلك الأحداث. ويضيف آيب كوبار عميد معهد فيزنتال في الولايات المتحدة وهو أحد المصادر اليهودية التى حاولت إدارة معركة ضد المؤتمر قائلا "لقد أتينا لخدمة المعركة ضد العنصرية، ونحن شهود على الأهوال التى تحدث تحت إسم ذلك المؤتمر. ويؤكد ندباخ مشلو أن نائب وزير الخارجية ميخائيل مليخيئور الذى ظل في إسرائيل ولكنه كان قلقا من قراءة خطابه أمام أعضاء المؤتمر. وفى إسرائيل تخبطوا كثيرا حول مسألة الاشتراك في المؤتمر أم مقاطعته. وبالنسبة للمصادر السياسية فكان من الواضح أن المؤتمر سيتحول إلى مظاهر معادية لإسرائيل تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث أن مسودة القرار-وفيها القرارات التى تعرف إسرائيل بأنها دولة عنصرية تنفذ جرائم الحرب وتمارس عمليات التطهير العرقى التى تمثل صورة جديدة من التفرقة العنصرية- قد تم قبولها منذ ما يقرب من عام في مؤتمر التحضير بطهران. لقد حل ذلك التخبط مشكلة الأمريكيين الذين أعلنوا أنهم سيرسلون وفدا ضعيف المستوى ولم يبق أمام الإسرائيليين خيار فقد ساروا في أعقابهم، لقد ارتكز قرار إرسال الوفد على مبادرة «حل وسط» النرويجية التى اقترحت أن تضم في البيان الختامى للمؤتمر صيغة عامة تتطرق إلى معاناة شعوب المنطقة وتمتنع عن إلقاء أى اتهام ضد إسرائيل. وفى إسرائيل قدروا أن الفرص للوصول الى حل وسط ضئيلة ولكنهم قرروا - رغم هذا - إعطاء فرصة لذلك الحل.

مهمة ضخمة على أكتاف واهنة.

وهكذا هبط الوفد الإسرائيلي الفقير يوم الجمعة الماضى في ديربان، برئاسة نائب مدير عام المنظمات الدولية في وزارة الخارجية مردخاى ياديد ومعه عشرة من الموظفين ذوى الدرجات الوسطى والمتدنية. ومنذ اللحظة الأولي اتضح أن الوفد سيجد صعوبة في مواجهة حجم المهمة وعندما وصل مندوبو إسرائيل الى ديربان، كانت المعركة في الشارع قد تم حسمها حيث واجه الوفد مظاهرة ضخمة تقدر بـ٢٠ ألف فرد، نظمت بواسطة النقابات المهنية في جنوب أفريقيا بإيعاز إيراني- فلسطينى. لقد سارت تجاه مبنى النادى اليهودى وهو ليس بعيداً عن البرلمان، وهناك وقف الوفد الفلسطينى ليحدد موقعه، وبدأت في رفع شعارات تقول "إسرائيل هي العنصرية"، "ضعوا نهاية للاحتلال الإسرائيلي"، "شارون السفاح"، "بالدم والنار سنفدى فلسطين".

وأثناء توجههم إلى النادى اليهودى سار الوفد الإسرائيلي في قافلة محاطة بسياج أمنى جيد بمصاحبة مروحية من بداية الطريق الى الفندق الذى نزلوا فيه. ولم تسمح لهم المصادر الأمنية بالاقتراب من منطقة المظاهرات حرصا على سلامتهم.

الإسرائيليون الوحيدون الذين كانوا داخل المظاهرة ودخلوا في مواجهة مع أعضاء المؤتمر كانوا مجموعة طلبة من منظمة الطلاب اليهودية العالمية الذين ألقيت على أكتافهم الواهنة المهمة المستحيلة في محاولة لاستمالة الرأى العام في الشارع لصالح إسرائيل. لقد قاموا برفع أعلام إسرائيل وهم ينشدون "أعطونا فرصة للسلام "، ولكن لم تكن لهم أى فرصة أمام مظاهرات الآلاف وماكينات الدعاية الفلسطينية المتخمة. كما قامت تلك المجموعة بتجنيد البعض من جماعة حراس المدينة وبعض اليساريين المتعصبين أمثال أورى دايفيس وعزمى بشارة ووفد كبير من عرب إسرائيل

برئاسة أمير ماخول أخو عصام ماخول (أحد أعضاء الكنيست من حزب حاداش).

وتقول أوراتمنو وهي إحدى الطالبات الإسرائيليات من أثيوبيا "لقد شعرنا أننا في رام الله". ويحكى الراب آيب كوبار من مركز فيزنتال عن الصرخات المدوية التى تقول «يا للخسارة أن هتلر لم يكمل عمله الذى انتقده الجميع من أجله».

ضحكات فلسطينية عالية .

في إستاد الكروكيه المجاور للبرلمان، انعقد مؤتمر ديربان للمنظمات الغير الحكومية وكان هذا المؤتمر منعقداً على هامش المؤتمر الرئيسى وفيه يتم استقبال أغلب الوفود بواسطة رؤساء الدول أو وزراء رفيعوا المستوى. وبالنسبة للمشاهد الإسرائيلي فإن، أعشاب ذلك الإستاد تشبه أعشاب بيت الشرق أثناء وجود فيصل الحسيني: وتم إغراق المنطقة باللافتات والمنشورات التى تندد بإسرائيل وهى ترفع صور الشهيد أبو على مصطفى الذى تمت تصفيته في رام الله بواسطة صواريخ إسرائيلية

لقد قام المئات من الفلسطينيين والمسلمين والنشطاء السود بتوزيع المواد الإعلامية ضد إسرائيل وفى هذا السياق توزيع الرسومات الكاريكاتيرية والعديد من الهدايا من نقابة المحامين المصرية. وقد وقف مندوبو جماعات قليلة في العالم لا حول لهم إزاء مظاهر القوة التى يتظاهر بها الفلسطينيون والحقيقة التى تشير الى أن ثقل المؤتمر وانتباه كل وسائل الإعلام العالمية قد توجه الى المسألة الفلسطينية.

وهكذا أو بينما يجد الوفد الإسرائيلي صعوبة في هضم الوجه العدائى، وقبل أن يعد صفوفه كما يجب تلقى بشرى بحلول ضربة قاصمة علي الإعلام الإسرائيلي فضلا عن صف طويل من القرارات المعادية لإسرائيل والتى تم اتخاذها في اجتماع المنظمات الغير الحكومية.

وقد ناشد الاجتماع مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولى ضرورة عزل إسرائيل حيث قيل "إسرائيل هي دولة التفرقة العنصرية". كما تمت المطالبة بفرض المقاطعة والعقوبات وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وإقامة محكمة خاصة تحاكم المسئولين عن جرائم الحرب وخاصة المتهمين بتهم إبادة الشعب وتنفيذ عمليات التطهير العرقى. أعضاء المنظمات اليهودية الذين ظهروا في المؤتمر تعرضوا لصدمة. كما أصيب الوفد الإسرائيلي بالذهول حيال مظاهر العداء. أما الفلسطينيون- في مقابل ذلك- فلم يخفوا فرحتهم فقد قاموا بعقد لقاءات متعددة وسيطروا بقوة على الساحة. ويقول ميخائيل سليبرج مندوب وفد المنتدى المناهض للتشهير من الولايات المتحدة "لقد جئنا للمؤتمر ووجدنا أنفسنا داخل انتفاضة ديربان".

مئات من المواد الإعلامية التى تم نقلها من إسرائيل ظلت في المركز اليهودى لا حول لها ولا قوة لأن منظمى المؤتمر رفضوا تمكين الدول من عرض مادة الدعاية من طرفها داخل أرجاء المؤتمر. كما لم يكن هناك من يقوم بتوزيعها.

مواقف تزداد قسوة من لحظة إلى أخرى.

إن جل جهود أعضاء الوفد قد تم توجيهها خلف الكواليس إلى الاتصالات بدول أوروبا وجنوب أمريكا في محاولة لتجنيدها من أجل تدمير المسعى العربي لاتخاذ قرارات معادية لاسرائيل.

وهكذا ظل في الساحة الإعلامية فرد واحد هو نوعام كاتس المتحدث باسم الوفد وهو دبلوماسى صغير ومحترف وقد بذل كل ما في وسعه في المركز الإعلامي لاظهار الموقف الإسرائيلي وموازنة الصورة الإعلامية. ولكنه كان وحده ولا يستطيع أن يواجه العالم بأكمله. أما أعضاء الوفد الآخرين فقد اختفوا في الردهات الضخمة أو جلسوا في لجان صياغة القرارات وهناك قاموا بشن معركة على كل كلمة وكل فصلة وحرف. وسرعان ما اتضح أن النجاح في المعركة فى أوساط الرأى العام وفى لجنة المنظمات الغير الحكومية قد أغرت الممثلين الفلسطينيين والعرب. فقد شعروا أن الفوز أصبح في جيوبهم فبدأوا يظهروا في لجان الصياغة وفى الاتصالات التى جرت خلف الكواليس مع الوفدين الأمريكي والنرويجى مواقف لا تقبل الحلول الوسط. وأكثر من هذا فإن مواقف العرب أضحت أكثر صلابة. وفى الوفد الإسرائيلي يوجهون إصبع الاتهام صراحة الى مصر وخاصة تجاه أمين الجامعة العربية عمرو موسى حيث كان هذا هو أول ظهور دولى له في منصبه الجديد.

ويقول مردخاي ياديد «المصريون قاموا بمهمة شديدة السلبية في هذا المؤتمر . فمسئولية أن ذلك المؤتمر تحول إلي مظاهرة معادية لإسرائيل من النوع الشديد السوء تقع علي المصريين بقيادة عمرو موسى. الروح المعادية تمثلت في أقوال وزير الخارجية المصري احمد ماهر مع المراسلين الإسرائيليين حيث صرح في وجوههم «ما قيمة انفجار بضعة قنابل في القدس وأنتم تقصفون الفلسطينين بالـ F16.

وفي إحدى المرات عندما كان احمد ماهر في إحدي الردهات علا صوته ضد رئيس الوفد الأمريكي نائب الوزير مايكل ستويلك «أنتم تؤيدون الاحتلال، أنتم تؤيدون إسرائيل أنتم تعطونها الطائرات لقصف الفلسطينيين».

واوضح إيلان بايكر المستشار القضائي بوزارة الخارجية وهو قاضي محنك كمأنه الشخصية البارزة في الوفد الإسرائيلي: «في بداية المؤتمر بل وقبل بدايته كانت لنا العديد من الاستقراءات . أن الصيغة التي بلورها النرويجيون من الممكن قبولها ولكن منذ أن دخل عمرو موسى إلي صورة الاتصالات بدا كل شئ مشوشاً، اتضح لنا أنه لا توجد أي فرصة لحل وسط». وإذا كان موسي كذلك فقد اسرع رؤساء الوفود العربية في أعقابه.

إن الممثلين العرب في المؤتمرات المختلفة والتى ناقشوا فيها صيغة القرارات قد حولوا النقاش إلى مسائل سياسية. فقد طالبوا على سبيل المثال مناقشة هل سياسة الاحتلال للأراضي المحتلة يمكن أن تسمى عنصرية. نموذج آخر هو أن عادى شينمان المحامية بمكتب المستشار القضائى لوزارة الخارجية قد عادت يائسة من مناقشات لجان صياغة القرارات، بعد أن طلب المندوب السورى استبعاد أي تلميح تجاه الكارثة النازية. كما طالب بتأييد من المصريين والفلسطينيين القيام بالتمييز بين المعاداة للسامية بمعناها الكلاسيكى والمعاداة للسامية بمعناها الجديد الذى تمارسه إسرائيل ضد العرب. وقد قام الجميع في الوفد الإسرائيلي وبدأوا في التحدث للمرة الأولى عن إمكانية العودة إلى إسرائيل "انهم يريدون سلب ذكرى الكارثة النازية منا".

مندوبة أثيوبية صامتة.

ويقول ايلان بايكر "أنا في تلك المعركة منذ ٣٠ عام، وأنا خبير في تلك المؤتمرات وأعرف ما يقوم العرب به منذ زمن طويل. ولكن عندما سمعت خطاب عرفات في ديربان تمنيت سماع أى تلميح عن التصالح في أقواله. ولكنه شوه صورتنا ولقب سياستنا بأنها صورة جديدة من العنصرية. وكان هذا مؤشر لوجود رائحة غير طيبة".

لقد استمر العرب في الاحتفال. فالفلسطينيون- على عكس الإسرائيليين جاءوا إلى ديربان بالمدفعية الثقيلة، وقد علق أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي بقوله "لقد أتينا نبغى الحديث، أما هم فأحضروا الصواريخ الباليستية معهم". وفى مجابهة مردخاى باديد الدبلوماسى الإسرائيلي الغير معروف وقف القادة والسياسيون العرب مثل عرفات وموسى واحمد ماهر وآخرون. أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد أرسلت وفدا مؤثرا من الدبلوماسيين الصفار والبارزين مثل سفير المنظمة في الأمم المتحدة ناصر القدوة، وسفير المنظمة في جنوب أفريقيا «سمان الحرفيا» وهم من متحدثى الإنجليزية بطلاقة الذين على عكس نظرائهم من الدول العربية بدأوا في إقامة علاقة جيدة مع الإعلام الإسرائيلي.

وبالمناسبة، فإن صحفيين أجنبيين ومندوبى الوفود اليهودية خارج إسرائيل لم يخفوا انتقاداتهم للوفد الإسرائيلي .

فعلى سبيل المثال، تم الإعداد لمؤتمر صحفى بعد ثلاثة أيام من وصول الوفد لديربان. وفوق المنصة جلس مردخاى باديد وإيلان بايكر والبروفيسورة روت لبيدوت وهى متخصصة في دراسات المعاداة للسامية التى أوضحت أن إسرائيل لا تستطيع أن تكون معادية للسامية تجاه الفلسطينيين لأن جميعنا من نسل واحد.

أما منجستا وينجست وهى مهاجرة أثيوبية فلم تفتح فمها أثناء انعقاد المؤتمر الصحفى. وقد تساءل الصحفيون الذين حضروا إلى المكان إذا كان الوفد الإسرائيلي يستخدم مهاجرة سوداء من أجل تحسين صورته، لكى يجمع النقاط في العالم الثالث. وتساءل أحد الصحفيين الألمان لماذا يتحرك الوفد الإسرائيلي وكأنه لا أحد يراه." إذا كنتم قد أتيتم. فلماذا لا نشعر بكم ؟".

مصدر التشجيع الوحيد في المؤتمر كان الموقف الأمريكي الصارم. فقد أوضحت الولايات المتحدة طوال المؤتمر أنه إذا لم يظهر العرب استعداداً للحل الوسط فإن الولايات المتحدة ستنسحب وفى أعقابها إسرائيل. وكعادتها كصديقة أمينة لإسرائيل وقف وفد جواتيمالا إلى جوار إسرائيل "انهم جوارنا طوال الوقت، وهم يحاربون معنا في كل فقرة وهذا شيء يرق له القلب "وقد صرحت بتلك الأقوال إحدى أعضاء الوفد الإسرائيلي.

إحساس بالندم.

عندما جاءت الانتقادات من إسرائيل والتى شنها بنيامين نتنياهو ويوسى بيلين حول فشل الإعلام الإسرائيلي بدأ الوفد في تأمل الوضع بصوت عال فقال عضو بارز في الوفد الإسرائيلي "لقد كان من المحتمل بشدة أن نرسل مدافعنا الثقيلة وكان من الممكن أن يقوم بيريس الذى كان يجلس مع مانديلا وباول بخلق وضع مختلف للغاية فقد كان عرفات

يريد الانضمام للجماعة المحترمة من هؤلاء الرجال حتى لا يبدو أنه شخصية سيئة. وبهذا والفلسطينيون وأصدقاؤهم فقدنا القدرة على النجاح في المعركة المعادية لإسرائيل وقال آخرون أنه بدلا من أن تحتقرنا الدول العربية في العالم الثالث، كان من الأفضل ألا نذهب للمؤتمر من الأساس.

وقد رفض مردخاى ياديد الانتقادات الموجهة ضده. فحسب أقواله فإن الوفد برئاسته والذى يتم اختيار أعضاءه بواسطة الهيئة السياسية العليا قد ادي مهمته حيث قال "لا أعتقد أن مجيئنا إلى هنا يعد خطأ. من المهم أن نظهر للعالم إصرارنا وأن نكون شركاء للحل الوسط الذى سيزيل بنود الكراهية والعداء من المؤتمر، ولو كنا ظللنا في إسرائيل لكان قد تم اتهامنا بأننا لم نبذل الجهد المطلوب في مواجهة المشكلة. ولأننا اشتركنا فقد نجحنا في أيقاظ كل المصادر التى لها علاقة بالأمر من سباتها وتوضيح لها قلق إسرائيل والشعب اليهودى من النتائج القاتلة المتوقعة من المؤتمر".

ويقول ياديد أنه لا يرى مؤتمر ديربان كحادث منفصل إنما كجزء من حملة الهجوم المستمر من قبل الفلسطينيين والدول العربية على اسرائيل، فهم يمارسون الإرهاب ضدنا في الأراضي المحتلة ويستخدمون العنف والتحريض في الساحة الدولية. واليوم من المقرر أن يسدل الستار على المؤتمر. وفى وزارة الخارجية أعربوا عن آمالهم أن من قام بالعمل تجاه إسرائيل هي الوفود العربية ذاتها حيث سيستخدمون صياغات شديدة ضد إسرائيل حتى لا يبقى أمام دول الاتحاد الأوروبي إلا الانسحاب خلف الولايات المتحدة وإسرائيل وبهذا تذهب مساعى الفلسطينيين سدى. ويضيف مصدر مسئول في إسرائيل "انهم ينجرون خلف أقوالهم ويبالغون ويبدأون في إثارة دولا عديدة تعتبر صديقة لإسرائيل، وهكذا تحولت صلابتهم إلى سلاح عكسى ضدهم".

ديربان، ميزان المكسب والخسارة.

الإعلام الإسرائيلي مُنى بفشل شديد في المعركة في الشارع في أوساط الرأى العام أما الوفد الإسرائيلي ضعيف المستوى فلم يكن خصما أمام الدعاية الفلسطينية القوية. لقد استعد الفلسطينيون لعام كامل وأنفقوا ملايين الدولارات وخلال هذا كانوا يجندون المجتمع الإسلامي والنقابات المهنية لصالحهم. لقد سيطر الفلسطينيون على الشارع وركزوا علي الأبعاد المعادية لإسرائيل في المؤتمر.

دولة إسرائيل ظهرت كدولة عنصرية تنفذ جرائم الحرب وتقوم بالتطهير العرقى تجاه الفلسطينيين. وقد تم اتخاذ تلك القرارات في مؤتمر المنظمات الغير حكومية ومن الممكن أن يتم استخدام كل ذلك في برامج عمل لآلاف من منظمات الأمم المتحدة في العالم وتحويل ذلك إلى سياسة رسمية من قبل العالم الثالث تجاه إسرائيل.

الطائفة اليهودية في جنوب أفريقيا ظلت بعد عودة الوفود إلى أراضيها مع طائفة مسلمة معادية قامت بعمل غسيل مخ مكثف ضد إسرائيل واليهود.

والنتيجة المباشرة الأولى هي ضرب طبيب يهودى بواسطة ثلاثة مسلمين في كيب تاون وقد أصيب الطبيب بشدة وقبيل انتهاء المؤتمر طالبت الطائفة اليهودية من الوفد الإسرائيلي عدم القيام بمظاهرة إسرائيلية خشية رد إسلامي عنيف.

سكرتير الأمم المتحدة والرئيس الضيف وعدا ببذل ما في وسعهما قبل المؤتمر من أجل منع اتخاذ أية قرارات ضد إسرائيل. وجاء انسحاب وفدى الولايات المتحدة وإسرائيل دون أى صلة بالنتائج النهائية التى سيتم اتخاذها مع انتهاء المؤتمر ليمثل ضربة شديدة لمكانة سكرتير الأمم المتحدة ورئيس جنوب أفريقيا. وبالمناسبة فإن مصادر إسرائيلية تقول أنه لا يجب أن نذرف دمعة على المساس بمكانة الأمم المتحدة في مسألة الجذر (الانحسار) الشديد في العلاقات مع إسرائيل. الشعوب والقبائل والأطفال المضطهدون في العالم تم إقصاء موضوعهم جانبا بسبب التركيز على المسألة الإسرائيلية الفلسطينية.

وإذا ظلت الولايات المتحدة وإسرائيل منعزلتان فإن الفلسطينيين سيستطيعون تدوين ذلك كنجاح لهم. لقد جاءوا مستعدين، واستغلوا الساحة العالمية التى هُيئت لهم من أجل هزيمة إسرائيل وإظهارها كدولة عنصرية وتكوين جبهة ضخمة من دول العالم الثالث ضدها.

وأثناء كتابة تلك السطور كانت النهاية غير معلومة ولكن الوفد الإسرائيلي تمنى أن يتحول انتصار الفلسطينيين إلى انتصار تم انتزاعه بثمن باهظ من جانبهم، وإذا انسحبت فرنسا وإنجلترا ودول أخرى من الاتحاد الأوروبي قبيل غلق المؤتمر بسبب تعنت الوفود العربية حول الصياغات المعادية لإسرائيل. فإن انسحاب كهذا سيقلب الأمور رأسا علي عقب ويلقى على الفلسطينيين والمصريين وباقي مؤيدي الفلسطينيين المسئولية بفشل المؤتمر.

٣

الرأي العام في إسرائيل

هل البترول الخليجي أعلي قيمة من نجمة «داود»؟

باب برلمان معاريف
٢٠ - سبتمبر - ٢٠٠١
بقلم: اسحاق عزار
محاسب في بنك هابو علم

أشعر بالريبة والخوف من عدة دول عربية محيطة بنا في المنطقة، لا أقصد بالطبع سوريا أو لبنان أوحتي مصرالتي نرتبط معها بسلام بارد لا طائل منه منذ عام ١٩٧٩ ولكن من دول الخليج وبالتحديد دول النفط التي برزت الحاجة إليها بقوة في ظل إقتراب حلول الشتاء القارص في أمريكا وأوروبا وإعادة وضع خطة إنشائية لبناء المواقع التي تهدمت مع الإنفجارات الرهيبة التي وقعت صباح الثلاثاء ١١ سبتمبر الماضي.

ومع الطلبات الأمريكية بضرورة إنشاء حلف دولي مضاد للإرهاب تبرز إسرائيل .. دولتنا التي عانت من وطأة الإرهاب الإجرامي الأصولي منذ دخولها في صراع مع الدول البربرية حتي الآن.

ولكن هل ستوافق الدول العربية الخليجية علي الاشتراك في حلف معنا؟

بالطبع لا وسترفض إشتراك جنودها وضباطها في عمليات مشتركة مع القوات الإسرائيلية وهذا سيضعنا في مأزق، والولايات المتحدة سيكون عليها أن تختار بين «نجمة داود» و«برميل البترول» وبالتأكيد ستختار الإدارة الأمريكية «الخيار الثاني» البترول. الذي كان عاملاً هاماً أبان حرب الرئيس «جورج بوش» الأب ومع الرئيس السابق «بيل كلينتون» وكان تعامل بوش معه سبباً مباشراً ورئيسياً لفوزه في الانتخابات حتي انه بدأ أول رحلاته الخارجية لجارته الشمالية كندا لتنسيق المواقف حول استغلاله والاستفاده منه. وبالتالي فإن بوش وضح من خلال إدارته للأزمة الحالية إنه يحسب الف حساب للطاقة وتجنيدها لخدمة بلاده. وهذا بالضبط ما حدث أيام أزمة الخليج الأخيرة. وآنذاك لم تكن الولايات المتحدة معينة بإدخال إسرائيل في الحلف الدولي الذي تم تشكيله عام ٩١ وضرب العراق.

والولايات المتحدة معنية وبصورة اساسية بالتأكيد علي أن هذا الائتلاف المنتظر تشكيله ليس مجرد ائتلاف للدول الغربية ضد العالم الإسلامي. ولكنه إتحاد لكل مناهضي الإرهاب في العالم. لأن الولايات المتحدة تريد أن تضمن عدم حدوث أي شكل من أشكال المعارضة العربية تؤثر بدورهاعلي أسعار النفط ووضع الخزانة الأمريكية في هذا الوقت الحساس في مأزق حيث لا يعرف الأمريكيون كم سيتكلف بالضبط إعادة بناء المواقع والمنشآت المنهارة مرة أخري.

ولكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستتركنا مهملين في النهاية ونحن الحليف الأول لهم في المنطقة إذ سيستمر التعاون الاستخباراتي والمعلوماتي بقوة بيننا وبينهم وسيتولون حمياتنا بالتأكيد كماعهدنا بهم طوال ٥٣ عاما لأن الأمريكيين يعرفون تماما إننا في سلة واحدة وأن عدونا مشترك وهو الأصولية الإسلامية ومصلحتنا واحدة في ضربها بقوة حتي لا تشكل خطراً علينا بعد ذلك. وأريد أن أطرح استراتيجية معينة للقضاء علي تلك الأصولية أهمها تحريم انشطة الحركة الإسلامية في إسرائيل وخروج جميع انشطتهم عن القانون واتخاذ سلسلةخطوات ضدهم.

مثل قطع قنوات تمويلهم خاصة الدعم الخارجي

الذي يحصلون عليه بالإضافة لتوسيع نشاط المؤثرات الإعلامية الخاصة بنا والتأكيد علي أن أي نشاط إسلامي هو إرهابي أصولي لا طائل منه.

والوصول لتحريم جميع أنشطة الجماعات الإسلامية في العالم الأوروبي وقمع أي حركة إسلامية قوية تظهر في بقية انحاء العالم وتقديم العون اللازم سواء علي المستوى الاستخباراتي أو العسكري لتدمير تلك الحركات التي ستنتشر في العالم مثلما يسري المرض في الجسد ويدمره.

وفي النهاية تدمير جميع الحركات الإرهابية الفلسطينية التي تتلقي الدعم من تلك المنظمات الخارجية. وآنذاك لن تجد تلك الحركات الدعم الذي تطلبه ويتم القضاء عليها بسهولة.

المهم في ذلك أن حلفائنا المجروحين سيتخلصون من أعدائنا الذين سببوا أزمات متواصلة لناطوال ٣٥ عاماً. وعندئذ ستظهر دولتنا بصورة أكثر قوة وتستطيع التفرغ للتحديات الاقتصادية والسياسية المختلفة التي تنتظرها.

هل قام بتلك العمليات كيميكازي أم «عراقي»؟!

باب برلمان معاريف
٢٣ - سبتمبر - ٢٠٠١
بقلم: اسحاق عزار
خبير لغويات وتخاطب مع الصم

من المؤكد أن من قام بتلك العمليات الإرهابية في «الولايات المتحدة» شخص يؤمن بعقيدة قوية ويرتكز علي إيمان قوي يموت من أجله وهذه خصائص لاتتوفر إلا في شخصيتين وهما «الكيميكازا» الياباني الذي لا يتردد عن الانتحار وقتل نفسه مع الآخرين. وهم الانتحاريون الذي تكونت منهم الحركة السرية اليابانية التي تطلق علي نفسها أسم «الجيش الأحمر» والتي ترفض حتي الآن أي شكل من أشكال التعاون الياباني مع الولايات المتحدة. وتعارض أيضاً التواجد الأمريكي العسكري في اليابان وحاولت أكثر من مرة القيام بعمليات انتحارية انتقامية ضد القوات الأمريكية إلا أن التشدد الأمني الأمريكي منع حدوث تلك العمليات.

وبالتالي فمن غير المستبعد أن يقوم الطياريون اليابانيون بتلك العملية حيث نفذت تلك العمليات بنفس دقة الطياريين اليابانيين الانتحاريين الذين نجحوا في اصابة هدفهم بقوة. ومحطمو مبنى مركز التجارة العالمي الذي من المفترض أنه مجهز بوسائل تحصينات قوية تمنع سقوطه حتي مع إصطدام الطائرات ربما استخدموا الأسلوب ذاته الذي استخدمه الكيميكازي به واليابانيون لهم خبرة وباع طويل في تلك العمليات حتي داخل إسرائيل مثل عملية مطار اللد التي وقعت في ٣٠ مايو عام ١٩٧٢ بقيادة كوزوا وكاموتو الأمر الذي يدخلهم دائرة الشبهات. ومن خلال علاقتي الشخصية باليابانيين فهم لا يترددون في فعل ما يؤمنون به ويمتلكونه إصرار غريب يركز علي دراية واسعة يدفعهم للقيام بالعمليات الانتحارية مهما كلفهم الأمر. ولكن هل سنستبعد العرب؟ بالطبع لا. من الممكن أن يكون منفذ ذلك الهجوم الذي وقع علي الولايات المتحدة عربي من العراق. حيث ذاقت تلك الدولة أبشع أنواع العذاب منذ اجتياح قواته للكويت حتي الآن. فلقد مات العديد واغلبهم من الأطفال الصغار الذين لا حول لهم ولا قوة ولا دخل لهم في تلك الحرب.

الأمر الذي جعل جميع العراقيين يقسمون بأنهم سينتقمون يوماً ما من الولايات المتحدة لتدميرها بلادهم بعد غزوالكويت. ويجب ان لاننسي ان جهاز الاستخبارات العراقية مؤسسة محترفة في انجازالعمليات السرية والاستخباراتية وتجنيد اناس قادرين علي تنفيذ عمليات انتحارية في قلب الولايات المتحدة وفي اماكن حساسة سياسيا واقتصاديا بها.

ونحن نعلم ان الاستخبارات العراقية منظمة لم تتأثر بقوة من الحصار المفروض علي العراق حيث كان كبار المسئولين العراقيين يدعمونها بقوة لمعرفتهم مدي قوة ذلك الجهاز وإمكانية تقديمه خدمات للعراق بجسارة شيطانية وممكنة عملية.

ومن الممكن أن يكون تحالفاً بين قوي إسلامية من جانب وقوي يمينية متطرفة من جانب آخرحيث ان علاقات الولايات المتحدة مع كلا الجانبين سيئة للغاية وبالتأكيد فإن كارثة بمثل هذا الحجم من الممكن أن يشارك فيها الكثيرون من أعداء الولايات المتحدة حتي الأمريكيين أنفسهم من أعضاء الجماعات اليمينية الذين يرفضون التوجهات السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة. مثل العولمة واحتكار الثروات الصناعية والطبيعية وفرض عقوبات علي الدول الفقيرة. والسيطرة المطلقة علي منظمات الأمم المتحدة والاستخدام السيء لحق الفيتو.

وكل تلك السمات تخلق أعداء للولايات المتحدة يتزايدون كل يوم بل كل ساعة سواء من «العرب أو الغربيين» «مسلمين أو حتي كونفوشيوسيين». الأمر الذي يخلق أكثرمن مشتبه فيه بتلك الحوادث. ولكن الحقيقة الهامة أن الفاعل شخص مجهول.

الآن جاءت فرصتنا للتخلص من أعدائنا

باب برلمان معاريف
٢٣ - سبتمبر - ٢٠٠١
بقلم: ماتان دهان
استاذ علم الحفريات - الجامعة العبرية

هل من الممكن أن يؤثر ما حدث في الولايات المتحدة علينا؟ سؤال ظللت أطرحه علي نفسي وعلي عائلتي في ليلة الثلاثاء الحادي عشر من سبتمبر عقب وقوع التفجيرات الأمريكية. من خلال متابعتنا للأحداث اليومية المتصاعدة، والمشاهد الدرامية التي تنقلها لنا وسائل الإعلام المختلفة. فالواضح أن الإرهاب الذي وقع في الولايات المتحدة من الممكن أن يحدث في بلدنا في أي وقت. حيث أثبتت التفجيرات الأخيرة مدي قوة وبأس الأصوليين الإسلاميين وكيف اصبحوا بالفعل منظمات مسلحة تعمل بتخطيط متميز وقوي يجب مواجهته بحذر وترو. قوة عظمى مثل الولايات المتحدة تعرضت لأهوال بشعة في أقل من ساعتين بسبب تلك التفجيرات، ولكن هل سألنا أنفسنا بصدق كيف سيكون الوضع إن وقعت تلك التفجيرات في إسرائيل التي لا يمكن المقارنة بينها وبين الولايات المتحدة سواء علي مستوي المساحة أو القوة أو الثقل الدولي. وهو ما يفرض علي كل الإسرائيليين ضرورة الالتفات لخطورة الموقف الذي يتعرضون له والذي لن يخرجنا منه إلا استمرار سياستنا واستراتيجيتنا العليا السابقة وعلي رأسها تحالفنا مع الولايات المتحدة والوقوف بجانبها ودعمها بقوة.

والظاهر الآن أن الولايات المتحدة بصدد تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب حاليايضم الدول العربية والإسلامية. وبالطبع فإن السلطة الفلسطينية ستكون علي رأس المنظمات التي ستسعي الإدارة الأمريكية إلي إقناعها بالاشتراك في ذلك التحالف ولن يستطيع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات آنذاك رفض الدخول في ذلك التحالف لأنه في وضع لا يسمح له بالرفض. أو إغضاب القوي الدولية واستفزازها مثلما حدث أبان حرب الخليج وأجتياح العراق للكويت. والموقف الغريب الذي اتخذه (دعمه للعراق بقوة ضد الكويت).

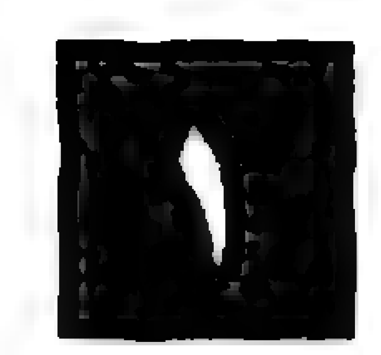
بالإضافة لأن فريق المستشارين والإعلاميين والسياسيين له يحذرونه دائما من خطورة تلك المواقف التي سيكون لها أثر سلبي للغاية عليه إن لم ينصعْ إليها. حيث يحتاج عرفات للدعم الاقتصادي قبل الدعم الإعلامي الدولي لكي يحافظ علي كيانه الوليد ويبني دولته التي وعد الفلسطينيين بها ويحقق هدفه في ذلك الصدد.

ولكن تبرز نقطة هامة في ذلك ايضا. الا وهي وضع الانتفاضة الفلسطينية في العالم وتصنيفها. وهل هي حركة إرهابية أم حركة مقاومة كما يحلو لعرفات والدول العربية تسميتها. منذ وقوع التفجيرات الامريكية الأخيرة تفهم العالم وجهة نظرنا حيث اطلقت العديد من وسائل الإعلام العالمية لفظ إرهاب علي الانتفاضة وهو أمر سينعكس بدوره علي الرئيس ياسر عرفات ومؤيديه الذين سيصابون بالرعب ويظهرون كرعاة للإرهاب الاصولي في العالم وأحد القوى المحركة له والمعادية للحضارة والحرية التي تتبناها الولايات المتحدة وأوروبا.

والواضح أنه منذ الآن وصاعدا بدأ العالم ينظر إلى العنف والإرهاب الفلسطيني بتفهم أقل بكثير من السابق حيث أصبحت الانتفاضة سلوك يرفضه العديد من الجماعات عبر العالم بالإضافة لأنه أصبح ينعكس بقوة علي إسرائيل نفسها وصورتها أمام العالم كدولة تقف في وجه الإرهاب وسيدفع ذلك حول العالم للوقوف بجانبنا مما سيؤهلنا للانتصار علي الفلسطينيين في النهاية، وهو ما سيجعلهم يفكرون بإمعان ان كان العنف المتواصل سيكون في مصلحتهم؟.

بالإضافة لنقطة أكثر أهمية وهي وقف العنف الإسلامي الذي تشنه العديد من الجهات ضد إسرائيل وهي نقطة هامة للغاية وعانت منها اسرائيل بقوة بداية من جماعات الإرهاب والجيوش العربية المسلحة خلال حرب اقامة الدولة عام ٤٨ حتي حزب الله وحركات المقاومة اللبنانية المرتبطة به ولقد تسببت تلك الحركات في إهانتنا بقوة في لبنان وعقب انسحابنا من الجنوب في عهد رئيس الوزراء السابق ايهود باراك وهو ما اساء لصورتنا عبر العالم. إلا أن الصورة تغيرت برمتها الآن ومن الممكن تدمير حزب الله والذي مازالت الولايات المتحدة تصنفه علي اساس انه منظمة إرهابية يجب تدميرها وهذا في مصلحتنا وسيخلصنا من الصداع الشمالي الذي كان يصيبنا بصورة دورية وكان يتزايد علينا مع حالات الاختطاف التي كان يقوم بها الحزب ضد أبنائنا وعلي رأسهم الطيار رون اراد الذي مازال مجهول المصير. وبالتالي يجب ان نستغل الفرصة الحالية لمحاصرة الانتفاضة وجميع اعدائنا في الشرق الأوسط والقضاء علي أي مظهر رافض لوجودنا وتخطي تلك المنظمات للوصول الي الدول الداعمة لها وعلي رأسها سوريا التي تعتبر دولة راعية للإرهاب والاجرام ضد دولتنا والقوي المؤيدة لها بالإضافة الى إيران التي مازالت حتي الآن تدعم هي الأخري الجماعات المناهضة لإسرائيل بالتعاون مع سوريا.

الآن أمامنا فرصة ذهبية يجب علي شارون استغلالها أفضل استغلال.. وهي فرصة لن تسنح له مرة أخري بعد ذلك.



لماذا تتصاعد شعبية شارون ؟

هانى عياد

عشية الانتخابات الاخيرة التى جرت فى إسرائيل. في مطلع العام الجارى. على منصب رئيس الوزراء، اجمعت التوقعات واستطلاعات الرأى على فوز أريئيل شارون بفارق كبير على منافسه ايهود باراك. وعندما جاءت نتائج صندوق الاقتراع مطابقة للتوقعات واستطلاعات الرأى، انعقد مايكاد يكون اجماعًا على أن سفاح صبرا وشاتيلا، الذى اصبح رئيسًا للوزراء، لن يستمر طويلاً فى منصبه وأنه سرعان ما سيهوى منه ملاحقًا ليس فقط بلعنات لبنان، لكن ايضًا بفشله الذريع فى تحقيق وعده الأهم للناخبين بإخماد الانتفاضة واستعادة الأمن والأمان للفرد والدولة على السواء. لكن النتائج وبعد ستة شهور من وصول شارون إلى سدة الحكم جاءت مخيبة لكل التوقعات، بل حملت فى طياتها معالم مفارقة تستدعى البحث فيما هو ابعد من مجرد سقوطه او بقائه، ذلك أنه بقدر ما جاءت المقدمات صحيحة (العجز عن اخماد الانتفاضة)، بقدر ما جاءت النتائج (شعبية شارون) معاكسة تمامًا لكل التوقعات.

اكثر المتحاملين على رئيس الوزراء الإسرائيلى، لم يشطح به الخيال إلى حد الاعتقاد أن شبح صبرا وشاتيلا يمكن أن يقوده إلى محكمة مجرمى الحرب فى بروكسل، لكن هذا بالضبط ما وجد شارون نفسه مهددًا به بعد اقل من مائة يوم على وصوله إلى كرسى السلطة (بصرف النظر عن قرار تعليق اجراءات المحاكمة الذى اتخذه قاضى التحقيق البلجيكى مطلع الشهر الماضى). ثم إن الانتفاضة لم تزل قادرة على توجيه الضربات الموجعة لإسرائيل، رغم حرب الابادة التى يشنها شارون ضد الشعب الفلسطينى باستخدام كل ما تزخر به ترسانة السلاح الإسرائيلية من اسلحة أمريكية هى الاحدث فى عالم تكنولوجيا السلاح، ولم يزل الامن بالتالى يبدو حلمًا بعيد المنال، للدولة والفرد على السواء. لكن المشهد على الجانب الاخر، وهنا بالضبط تكمن المفارقة الصارخة الاجدر بالتأمل، يشير إلى اتساع دائرة مؤيدى أريئيل شارون، حيث اظهر آخر استطلاع للرأى (حتى كتابة هذه السطور) اجرته صحيفة معاريف ازدياد شعبيته بنسبة ١٠٪ مقارنة باستطلاع سابق، حيث ابدى ٥٩٪ من المستطلعة أراؤهم رضاهم عن سياساته، مقابل ٣٢٪ منهم اعربوا عن عدم رضاهم عن السياسات التى يتبعها. بل أن تحليل نتائج الاستطلاع كشف عن قدرة شارون، ولأول مرة، على هزيمة بنيامين نتنياهو فيما لو خاض الأثنان سباقًا انتخابيًا الآن سواء على زعامة تكتل الليكود أو على رئاسة الوزراء، ولعل الذاكرة لم تزل تحتفظ بما اشيع عشية الانتخابات الاخيرة حول «مؤامرة» شارون ـ باراك لاستبعاد نتنياهو من خوض الانتخابات خوفًا من أن يطيح بكليهما معًا.

يبدو لى أن هذه المفارقة، ولعلها جديرة أن نطلق عليها اسم «ظاهرة شارون»، تستدعى دراسة جادة تبدأ بتشريح شخصية القاتل المحترف الذى اصبح رئيسًا للوزراء بأغلبية غير مسبوقة فى «تاريخ» إسرائيل، مرورًا بفكرة الدولة الإسرائيلية ذاتها كمشروع استعمارى ولد ونما وترعرع فى احضان الأمبريالية العالمية، وصولاً إلى تشريح سكان إسرائيل سياسيًا واجتماعيًا ونفسيًا. بيد أننا وبقدر ما تسمح به مساحة الزمان والمكان المتاحة امامنا نستطيع أن نرى وراء بزوغ تلك المفارقة/الظاهرة ثلاثة أسباب مترابطة إلى حد التداخل، ومتصلة إلى درجة التعقيد، حتى أنه يجوز القول إنها سبب واحد مثلث الأبعاد.

× حرب ابادة: إذا كانت نظرية تكسير العظام التى ابتدعها أسحق رابين (رجل «السلام» لاحقًا!) قد فشلت

فى وئد الانتفاضة الأولى، فالارجح أن أريئيل شارون (سفاح صبرا وشاتيلا) كان يدرك بيقين أنه لن يستطيع اخماد الانتفاضة الثانية، وأن وعوده التى اطلقها إبان المعركة الانتخابية لم تكن اكثر من كلام مرسل، استطاع بها أن يخدع الناخب الإسرائيلى، ليس فقط لبراعته الشخصية فى الخداع ولى ذراع الحقائق، لكن ايضًا لأن هذا الناخب كان، ولعله لم يزل، كغريق يبحث عن قشة انقاذ، ربما جسدتها امامه وعود شارون.

والذى حدث أن شارون لم يكن على الارجح يفكر كثيرًا فى معضلة اخماد الانتفاضة بقدر ما كان مهمومًا بالتفكير فيما هو أعمق وأبعد، ذلك أنه وفق طبيعته كقاتل محترف، والتى بلغت احدى ذراها النازية فى مجازر صبرا وشاتيلا، لم يكن من الممكن أن يقبل بمجرد اخماد انتفاضة حتى بما هو اكثر فاشية من نظرية تكسير العظام، ثم أنه كان يدرك بحكم خبرته فى التعامل مع الشعب الفلسطينى، أن صعوبة اخماد الانتفاضة لا تكمن فى تحقيق هذا الهدف بحد ذاته بقدر ما تكمن فى مواجهة الانتفاضات اللاحقة، إذ ما أن تخمد واحدة، حتى تنفجر الاخرى. من هنا كان شارون. على الارجح. يخطط لحرب إبادة شاملة يواجه بها الشعب الفلسطينى، فور وثوبه على سدة الحكم فى تل أبيب، وهو ما حدث بالفعل. والشاهد ما يجرى الان فى الأراضى المحتلة وتلك التى يفترض أنها خاضعة لسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، والذى يتجاوز حتى حدود اغتيال رموز الشعب الفلسطينى والناشطين من ابنائه وتدمير اجهزة السلطة ومؤسساتها، وصولاً إلى هدم المنازل وملاحقة المواطنين العزل بالدبابات والقذائف والطائرات.

وبينما لم تزل إسرائيل. افرادًا وجماعات. تعيش حالة من الرعب المتواصل فى مواجهة الانتفاضة، وبينما تزداد الهجمات الفدائية والمواجهات المسلحة التى تتكبد فيها إسرائيل من الخسائر ما يفوق قدرتها على الاحتمال حتى وإن بدت فى الظاهر محدودة، فلقد وجد الإسرائيليون انفسهم، فى ظل حرب الابادة التى يقودها شارون وكأنهم يعيشون حلمًا يمكن. فيما لو تحقق. أن يقضى لهم على كل المخاطر القائمة والقادمة على السواء، أعنى «حلم» ابادة الشعب الفلسطينى مرة وإلى الأبد، وبما يعنى تحقيق مقولة «أرض بلا شعب» بالفعل، ويبدو أن الحلم كان متوافقًا مع امانى وتطلعات الإسرائيليين إلى الحد الذى جعلهم يتحملون المزيد من المخاطر ويقبلون بمواصلة الحياة فى ظل غياب الامن، ثم يلتفون اكثر حول شارون الذى وعدهم (قولا) بتحقيق الامن فإذ به يمارس على الأرض سياسة يمكن أن تصل بهم إلى الاستقرار فى وطن اصبح بالفعل بلا شعب!!. وهكذا نجح شارون ليس فقط فى أن يصبح رمزًا للإسرائيليين، بل أيضًا فى الحفاظ على تماسك حكومته الائتلافية رغم اختلاف المشارب وتعدد الاتجاهات.

إذا صحت هذه الرؤية، فلعلها لا تفسر لنا فقط ازدياد شعبية أريئيل شارون العاجز عن توفير الامن لإسرائيل والحماية للإسرائيليين، وإنما تشير ايضًا إلى مدى تغلغل النزعات العدوانية والعنصرية فى هؤلاء الذين تركوا بلدانهم الاصلية وجاءوا إلى فلسطين يقيمون فيها الوطن القومى العتيد. وإذا كان لنا أن نضيف شيئًا هنا فربما يكون مفيدًا أن نشير إلى حالة الصمت شبه الكامل التى انتابت جماعات «السلام» ومنظمات «حقوق» الإنسان الإسرائيلية منذ بدأ شارون ينفذ مخطط الابادة، وبما يكفى لاسقاط ما كان يراه الكثيرون (ويراهنون عليه غالبًا) من تمايزات فى «المجتمع» الإسرائيلى.

× صمت عربى: لم يكن مثيرًا ذلك التحول الجذرى (من النقيض إلى النقيض) فى توجهات ومواقف النظام العربى الرسمى، ولغة خطابه الإعلامى تجاه أرئيل شارون قبل وبعد انتخابه رئيسًا للوزراء فى إسرائيل، وربما كان من حسن الحظ أن تفاصيل ذلك الموقف وتلك التوجهات إزاء شارون المرشح، ثم شارون رئيس الوزراء، لم تزل طرية فى الأذهان، وبما يعفينا من العودة إلى سردها هنا. ولئن كان من الممكن. الان. الادعاء أن الموقف الرسمى العربى إبان الانتخابات الإسرائيلية لم يكن رفضًا لشارون بقدر ما كان رهانًا على منافسه أيهود باراك، فإن هذا الادعاء بقدر ما يفتقر إلى الكثير من الحصافة السياسية التى تتعارض إلى حد التناقض مع التدخل. العلنى على الاقل. فى الشئون الداخلية للاخرين إلى هذا الحد وبمثل تلك الفجاجة، بقدر ما يكشف الكثير من عورات النظام العربى الرسمى الذى لم يكتف بالتراجع عن رفضه المعلن للتعامل مع شارون (المرشح) إلى قبول التعامل معه بعدما اصبح رئيسًا للوزراء، وإنما تراجع كثيرًا إلى الخلف وبدا «مسالمًا» إلى درجة لا يمكن لأحد تصورها أو قبولها عندما راح يواجه سياسات حكومة شارون العدوانية والاستفزازية بروح من «التسامح» و«التساهل» غير معهودة فى عالم السياسة، رغم أن هذه السياسات تجاوزت حدود الكلام الاستفزازى (التصريح بضرب السد العالى مثلاً) إلى الممارسات العدوانية (اطلاق النار المتكرر باتجاه رفح المصرية، وقصف محطة الردار السورية فى لبنان مثلا)، ثم راح يكرس كل جهوده الدبلوماسية لاعادة الطرفين (الفلسطينى والإسرائيلى بقيادة شارون نفسه!) إلى مائدة التفاوض، ووقف ما اسمته ماكينات الاعلام الرسمى «العنف المتبادل» بعدما اصبحت حرب الابادة، حسب اجهزة الاعلام الرسمية وشبه الرسمية، مجرد شكل من اشكال العنف، وسقطت من ذات الاجهزة تسمية «الانتفاضة» ولم تعد سوى شكل العنف الفلسطينى المقابل للعنف الإسرائيلى لا اكثر ولا اقل!. واتساقًا مع هذا المنطق كان من الضرورى اختزال القضية كلها لتتحول إلى مجرد نزاع إسرائيلى فلسطينى، واصبح قادة ورموز النظام العربى الرسمى رسل سلام كل مهمتهم تهدئة الاوضاع واستعادة الامن المفقود لإسرائيل، والذى

تحول إلى رديف للسلام المنشود.

عند هذا الحد كان واضحًا أن النظام العربى الرسمى قد اسقط مرة وإلى الابد كل اشكال العمل السياسى الاخرى فى التعامل مع الصراع العربى الإسرائيلى (أو حتى النزاع الفلسطينى الإسرائيلى!)، بدءًا من صور «القصف» الديبلوماسى عبر العلاقات العربية الإسرائيلية الرسمى منها وغير الرسمى، مرورًا باستخدام سلاح المقاطعة (حتى على مستوى الدرجة الأولى فقط)، وصولاً إلى اشكال «الحوار» المسلح المختلفة والمتعددة (الحرب هى استمرار للسياسة بصور اخرى). وعندما يتبدى هذا المشهد امام سكان إسرائيل، فإنه لا يعنى سوى أن حرب الإبادة التى يقودها شارون للقضاء على الشعب الفلسطينى ليست لها أية ردود فعل من دول الجوار (بلدان الطوق سابقًا) يمكن أن تهدد وجود إسرائيل كدولة، أو حتى تثير من القلاقل فى المنطقة ما يمكن أن يهدد المصالح الغربية والأمريكية، وبما يشكل بالتالى تهديدًا من أى نوع وبأى شكل لإسرائيل.

بعبارة اخرى فإن حرب إبادة الفلسطينيين التى يقودها شارون لم تظهر لها فى إسرائيل أية اعراض جانبية من دول الجوار، ولا يوجد فى الافق ما يشير إلى احتمالات ظهور مثل هذه الاعراض فى المدى المنظور. فلماذا لا تزداد شعبية شارون حتى وإن عجز عن استعادة الامن المفقود، طالما أن حلم الاستيلاء على أرض -سوف تصبح «قريبًا» بلا شعب- ممكن التحقيق؟.

ضوء اخضر دولى: فى اعقاب الانتخابات الأمريكية الاخيرة والتى حملت جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، ساد لفترة من الزمن اعتقاد بأن واشنطن قد نفضت يديها من الصراع العربى الإسرائيلى (أو النزاع الفلسطينى الإسرائيلى حسب لغة العصر). ثمة ملابسات عديدة ربما أدت إلى بروز هذا الاعتقاد، ثم تعزيزه، مثل الازمات التى واجهت الإدارة الأمريكية الجديدة تباعًا فى أول أيامها (حرب الديبلوماسيين مع موسكو، أزمة طائرة التجسس فوق الأراضى الصينية ...)، أو التركيز الأمريكى على العراق ودخول دوامة ما سمى العقوبات الذكية..إلخ... (يلفت النظر أنه خلال هذه الفترة راحت الديبلوماسيات العربية تتوسل الإدارة الأمريكية أن تعيد الشرق الاوسط إلى مرتبة متقدمة فى جدول أولوياتها، بينما كان شارون منهمكًا فى تنفيذ مخطط إبادة الشعب الفلسطينى).

فى كل الاحوال فإن الاعتقاد أن واشنطن قد تخلت أو أنها يمكن أن تتخلى عما يدور فى الشرق الأوسط، والمنطقة العربية منه على وجه الخصوص، ربما يكون صحيحًا بمعنى ما ومن زاوية رؤية محددة، لكن النظرة الاكثر عمقًا وشمولاً، سرعان ما تكشف أن الأمر ليس كذلك على الاطلاق، ولا يمكن أن يكون.

والحاصل أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضى، قد نجحت فى استثمار نتائج حرب الخليج الثانية على اكمل وجه، فكان أن اصبح البترول العربى معزولاً عزلة كاملة عن مجريات الصراع العربى الإسرائيلى وتطوراته صعودًا أو هبوطًا، وذلك عبر سلسلة من الاجراءات والاتفاقيات الامنية والعسكرية، أحكمت بها واشنطن سيطرتها المطلقة ليس فقط على منابع النفط، وإنما ايضًا على موانئ ومواقع تصديره، وبما يضمن لها استمرار تدفقه فى كل الظروف. فإذا ما اضفنا إلى ذلك أن النظام العربى لم يزل يؤمن بالنظرية القائلة إن ٩٩٪ من أوراق اللعبة (ولعلها اصبحت الآن اكثر من ذلك!) بيد الولايات المتحدة، ولم يزل يتصرف ويمارس «دوره» فى الصراع وفق مقتضيات ومتطلبات هذه النظرية، وبما يجعل إسرائيل، والمنطقة كلها فى مأمن كامل من المخاطر الممكنة فضلاً عن تلك المحتملة (وهو ما تقول به ايضًا الوقائع على الأرض)، فإن السؤال المنطقى هو ما الذى يدفع الولايات المتحدة لأن تشغل بعض وقتها فى صراع معروفة نتائجه سلفًا بعد أن تحددت بالكامل مساراته وطرقه؟. من زاوية الرؤية يبدو صحيحًا أن واشنطن قد نفضت يديها من مشاكل وأزمات الشرق الأوسط. لكن ماذا لو بدت فى الافق مؤشرات تغيير ما فى الوقائع المرسومة أو الموازين المترتبة عليها، هل ستبقى الولايات المتحدة بعيدة عما يدور هنا؟. أظن أن الاجابة عن هذا السؤال تتضمن تفسيرًا كافيًا لحقيقة حدود وابعاد ابتعاد واشنطن أو تخليها عن الصراع العربى الصهيونى.

وأيًا كان الامر فإن الموقف الأمريكى (وبالتبعية: موقف الغرب على وجه العموم)، هو ضرب من التواطؤ مع إسرائيل، ولعله اكثر من مجرد ضوء اخضر امام أرئيل شارون لمواصلة مخطط ابادة الشعب الفلسطينى وانهاء المشكلة مرة وإلى الابد. وفى المشهد الراهن ليس ما يجبر الولايات المتحدة (وبالتبعية: الغرب عمومًا) على التدخل فى مسار الاحداث كما هى جارية على الارض، بما فى ذلك مناشدات الجانب العربى للمجتمع الدولى بتحمل مسئولياته، والضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها على الشعب الفلسطينى (ماذا لو اعادت هيئات ومؤسسات وعواصم المجتمع الدولى السؤال إلى النظام العربى الرسمى وما إذا كان قد قام بمسئولياته؟؟).

هكذا تبدو الأسباب الثلاثة الكامنة وراء بزوغ نجم شارون مترابطة إلى حد التداخل، متصلة إلى درجة التعقيد. والنتيجة أن سكان إسرائيل وإن كانوا مازالوا يعانون من الامن المفقود، فإنه من الطبيعى أن يلتفوا حول الرجل الذى يعدهم (بالممارسة العملية) بالقضاء على عدوهم المباشر الذى يذكرهم دائمًا بأن هذه الارض ليست لهم، ودون أن يترتب على حملة الإبادة هذه أية مخاطر جدية على «الدولة» من دول الجوار، بل ودون اثارة أى نوع من القلاقل فى المنطقة تدفع واشنطن والغرب عمومًا إلى التدخل بعكس اتجاه الاحداث كما يوجهها شارون وحكومته.

٢

انتخابات الليكود بين التأييد القومي لشارون وشعبية نتانياهو الحزبية

أحمد السمان

يواجه حزب الليكود معضلة أساسية تهدد وحدة الحزب ومستقبل قياداته الحزبية تتمثل هذه المعضلة في تدني التأييد الذي يتمتع به أريل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس الحزب الحالي داخل قيادات الحزب وأعضاء اللجنة المركزية للحزب إلى أدنى مستوى تمتع به رئيس وزراء إسرائيلي بين أعضاء حزبه بعد شهور قليلة من توليه السلطة، على الرغم من تمتعه بتأييد كبير على المستوى القومي في الوقت الذي يحظى فيه بنيامين نتنياهو بشعبيه كبيرة داخل الحزب وبين أعضاء اللجنة المركزية للحزب التي تخشى من تأثير انتخابات أولية لا ينجح فيها رئيس الوزراء الذي يحظى بالتأييد الشعبي وتأثير ذلك على صورة الحزب ومستقبله، وهو الأمر الذي جعل اللجنة المركزية تلغي فكرة اجراء انتخابات أولية لاختيار رئيس الحزب في اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في ٢٢ يوليو الماضي باعتبارها فكرة يمكن أن تؤدي إلى انقسام في الحزب.

لذا يكتسب اجتماع اللجنة المركزية لحزب الليكود المقرر عقده أوائل هذا الشهر (سبتمبر) أهمية خاصة لكونه الاجتماع الذي سيحدد الاتجاه الذي سيتبناه الحزب لاختيار رئيس الحزب الجديد ومرشحه في سباق رئاسة الحكومة الإسرائيلية في الانتخابات التشريعية المقررة في خريف عام ٢٠٠٣ التي سيحدث فيها تغيير جذري عن الانتخابات التشريعية ورئاسة الحكومة التي جرت أعوام ١٩٩٦ و١٩٩٩ حيث سيتم العودة للنظام السابق للانتخابات الذي كان ساريا حتى انتخابات عام ١٩٩٢ والذي ينص على أن زعيم الحزب الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات في الانتخابات التشريعية سيدعى إلى تشكيل الحكومة الجديدة التي يجب عليها أن تحصل على تأييد الكنيست الإسرائيلي الذي يضم ١٢٠ نائبا وفي حالة الحصول على هذا التأييد يصبح رئيسا للوزراء، ومن هنا تأتي أهمية الانتخابات الأولية التي سيجريها الحزب لاختيار رئيسه أهمية كبيرة فهي بمثابة اختيار لمرشح الحزب لرئاسة الحكومة ومن هنا يمكن فهم الصراع الشديد الحادث داخل الحزب على اختيار رئيسه، ونتيجة لهذا الصراع يمر حزب الليكود بواحدة من أسوأ أزماته التي تهدد الحزب بالكامل ووحدته الداخلية وزعامة كل من شارون و نتنياهو على السواء، فلأول مرة لا تتعدى شعبية رئيس الوزراء ورئيس حزب الليكود نسبة تاييد أكثر من ١٠ ٪ من أعضاء اللجنة المركزية للحزب كما يقول موردخاي تاب رئيس سكرتارية اللجنة المركزية لحزب الليكود في لقاء اذاعي مع راديو إسرائيل، بينما يحظى منافسه بنيامين نتنياهو بتأييد اكبر داخل الحزب وبين أعضاء اللجنة المركزية، وهو الأمر الذ يمثل أسوأ أزمة يمر بها الحزب تعيد للأذهان الأزمات التي مر بها الحزب منذ عام ١٩٩٦ والتي هددت وحدة الحزب، وتتمثل الأزمة الأولى في انشقاق دون ميردور واسحاق مردخاي وغيرهم من قيادات الليكود لتشكيل حزب الوسط الجديد ، وكانت ثاني هذه الأزمات استقالة بيني بيجين ابن مؤسس الحزب مناحم بيجين

احتجاجا على توقيع بنيامين نتنياهو رئيس الليكود والحكومة حينئذ اتفاق واي ريفر حيث قام بيني بيجين بتأسيس حزب هيروت الجديد.

اللجنة المركزية لحزب الليكود:

طرحت فكرة اجراء انتخابات تمهيدية لرئاسة الحزب قبل الاجتماع الماضي اللجنة المركزية لليكود والذي عقد في ٢٢/٧/٢٠٠١، ولكن حفاظا على صورة الحزب ووحدته تم الغاء فكرة اجراء هذه الانتخابات على أن يتم في الاجتماع المقبل (أوائل سبتمبر الحالي) تحديد السبل الواجب اتخاذها في هذا الصدد.

وكان قد سبق عقد الاجتماع الماضي للجنة المركزية للحزب تبادلا للاتهامات والنقد بين شارون ونتنياهو وصل حد اتهام كل منهما للآخر بأنه يحدث أضرارا خطيرة بالبلاد وبحزب الليكود، فشارون كان ينتهز كل فرصة تواجد علني له للسخرية من نتنياهو متهما اياه بأنه يزدري سياسات الحكومة علنا، بينما كان نتنياهو يؤكد أن المعارضة والانتقاد العلني ضد شارون هو أمر واقعي وتعبير عن نبض اعضاء الليكود، لذا كان من المتوقع أن يكون اجتماع لجنة الحزب ساخنا حيث كان اجتماع اللجنة المركزية لحزب الليكود مكانا دائما لمناظرات قوية بين زعماء إسرائيل على مدى الأعوام الماضية مثل المناظرات التي كانت بين شارون وشامير، شامير ونتنياهو ولكن اجتماع اللجنة الماضي الذي انعقد في يوليو كان مؤشرا للأزمة التي يمر بها الحزب فرغم التوقعات التي كانت سائدة بامكانية حدوث مناظرة صاخبة بين شارون و نتنياهو الا أن الحملة الي قام بها شارون ومؤيدوه قبل اجتماع اللجنة المركزية من خلال الاتصالات التليفونية بأعضاء اللجنة والبيانات الصحفية التي أطلقها والتي تضمنت أن مهاجمة سياسة حكومته علنا في اجتماعات اللجنة المركزية من شأنه تهديد الوحدة الوطنية لإسرائيل في مواجهة الأحداث المتصاعدة، كما أن لقاءاته بالعديد من أعضاء اللجنة المركزية بمن فيهم مؤيدو نتنياهو، بالإضافة إلى اللقاء الذي تم بين مدير مكتبه ومدير مكتب نتنياهو، كل ذلك من الأمور التي أدت إلى تجنب حدوث مواجهة علنية بين قادة الحزب، كما جاء التزام نتنياهو وشارون بعدم مهاجمة كل منهما الآخر خلال اجتماعات اللجنة كنتيجة لحرص الحزب على اظهار عدم وجود انقسام متجنبا توجيه انتقاد علني إلى حكومة شارون كما جاء حرصهما على عدم حدوث مواجهة بينهما حتى لا يظهرا بصفتهما قادة لمجموعات حزبية غير متحضرة كما ذكرت الهآرتس، الا أن ذلك لم يحول بين مؤيدى نتنياهو وبين اظهار معارضتهم لشارون عن طريق المقاطعة المستمرة لخطبة شارون التي طالب فيها اللجنة بدعم خطته الاجتماعية والاقتصادية، مدافعا عن حكومته الائتلافية واسلوبها في مواجهة الارهاب مشيرا إلى أن سياسة الاغتيالات التي تبناها ضد القادة الفلسطينيين لهي دليل على تشدد حكومته، ومما يؤكد تشدده تأكيده أمام اللجنة بأنه لن يسمح بمراقبين دوليين أو استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين حتى يتوقف العنف تماما.

أما نتنياهو الذي تجنب مهاجمة شارون تماما في كلمته أمام أعضاء اللجنة المركزية فقد دعا إلى وحدة الحزب مشيرا إلى التكهنات التي ثارت قبل اجتماع اللجنة بوجود معركة داخل الليكود، قائلا أنه طالما توجد حرب بالخارج فعلينا الوحدة في الداخل، وفي لهجة غير حادة أشار إلى انه يفضل بكل تأكيد سياسات شارون عن سياسات ايهود باراك التي كادت تؤدي إلى تدمير دولة اسرائيل، الا انه أشار إلى الأسباب التي ستجعله يؤدي عملا أفضل عندما يكون في السلطة مشيرا إلى أن حكومته التي ضمت شارون سابقا نجحت في وضع وقف مؤقت للإرهاب الذي يمثل المشكلة الأساسية التي يتعين على إسرائيل مواجهتها

وفي محاولة لإظهار وحدة الحزب أكد رئيس اللجنة المركزية لليكود ووزير البيئة (تسفي هنجبي) أن الجدل ليس بين نتنياهو وشارون ولكن هناك انتقادات من اللجنة لسياسة ضبط النفس التي يتبعها شارون، والسؤال هو هل يعرف شارون متى تنتهي سياسة ضبط النفس والتي لا يؤيدها حتى ١٠ ٪ من أعضاء اللجنة المركزية، وتعلق الجيروزاليم بوست في ٢٣ يوليو على هذه الأحداث قائلة أن الليكود ما زال في خطر بسبب غضب أعضائه على قياداته فالذين يعلمون حزب الليكود يعلمون أن الهدوء الحالي لن يستمر طويلا

موقف شارون:

رغم حرص شارون على أن تكون صورته الحزبية هي صورة السياسي الناضج والمسئول الذي يدعم الشباب حيث دعا ٥٠ من شباب الليكود والغير مسجلين في قوائم اللجنة المركزية للحزب لحضور اجتماعاتها، بالإضافة إلى الحفاظ على صورته كرجل يسعى للسلام إلا أن شارون يتمتع بشعبية منخفضة للغاية داخل حزب الليكود وتعود أسباب هذا التراجع في شعبيته إلى الأسباب التالية:

أولا: يتهم ناشطو الليكود شارون بأنه أصبح مطية لبيريز وحزب العمل شركائه في الحكومة، واللذين يسيطرون على الوزارات الهامة مثل الخارجية والدفاع، ورغم نفي أحد أعضاء الوزارة من الليكود ذلك لصحيفة الهآرتس حيث قال أن ذلك مغالطة كبيرة فالعكس هو الصحيح فشارون يبذل أقصى

جهده لاخضاع عرفات كما أن سياسته ستبقى كما هي بدون بيريز، بل أن داليا تزيل وزير الصناعة والتجارة عن حزب العمل والتي أبدت اعتراضها لشيمون بيريزعلى استمرارهم في حكومة شارون قائلة لبيريز أننا دخلنا في الحكومة لمنع الحرب وهو ما لا نستطيع أن نحققه، ورغم ذلك فإن اعضاء الليكود لديهم قناعة أن شارون مطية لبيريز وحزب العمل وانه لمعرفته بتدني شعبيته في الليكود فإنه يحتمي بحزب العمل للحفاظ على سلطته.

ثانيا: يرفض أعضاء الليكود سياسة (ضبط النفس)التي يتبعها شارون في مواجهة تصاعد أحداث الانتفاضة ويطالبونه باحتلال المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية مناطق (أ) والرد بشكل أقوى على الهجمات الفلسطينية ، بل ويطالب بعض قادة الليكود بتصفية حركة فتح وياسر عرفات.

ثالثا: هناك حالة من السخط بين أعضاء الليكود بسبب السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتبعها حكومة شارون بالإضافة إلى عدم اسناد الوظائف القيادية في وزارات الحكومة إلى نشطاء الحزب

رغم أسباب سخط اعضاء الليكود السابق الاشارة اليها الا أن هناك سببان رئيسيان لا يدعوان شارون إلى القلق على زعامة الحزب حاليا

أولا: استطلاعات الرأي على المستوى القومي التي تشير إلى أن شارون ما زال يحظى بشكل كبير بتأييد الرأي العام الإسرائيلي فوفقا لاستطلاع نشرته الجيروزاليم بوست وأجراه معهد داهاف لاستطلاعات الرأي العام فإن شارون يتمتع بتأييد ٧٤ ٪ ممن شملهم الاستطلاع، بينما أكد معهد جالوب أن ٥٥ ٪ من الإسرائيليين راضون عن سياسة شارون بينما لا يرضى عنها سوى ٣٥ ٪ فقط من الإسرائيليين.

ثانيا: رغم أن معظم نشطاء الليكود غاضبون من أداء شارون لكن معظمهم يخشون من انقسام الحزب وتأثير ذلك على الانتخابات التشريعية القادمة في ضوء اندهاشهم من استطلاعات الرأي القومية والتي تأتي لصالح شارون بفارق كبير.

فشارون دائما ما يذكر في احاديثه الصحفية أنه لا يتوقع مواجهة مع نتنياهو لأن الانتخابات ما زالت بعد عامين كما أنه لا يواجه تحديا داخل الحزب أو معركة داخلية بل حرص دائما على أن يؤكد أن معركته في مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجهها حكومته مشيرا إلى أن حكومته ستستمر في سياستها حتى الانتخابات القادمة.

إن نتنياهو يمثل التحدي الحقيقي لشارون الذي كان قد وعد في اجتماع اللجنة المركزية قبل انتخابات الحكومة الإسرائيلية السابقة مباشرة أنه سيقوم بتعيين نتنياهو وزيرا للخارجية وهو المنصب الذي يشغله الآن بيريز من حزب العمل، وكانت صحيفة يديعوت احرونوت قد ذكرت في ١٩ يوليو عن مصادر مقربة لنتنياهو أنه يرغب في أن يكون وزيرا للدفاع اذا غادر العمال الحكومة، ولكن نتنياهو عاد ونفي ذلك في تصريحات لاحقة قائلاً أنه لا يريد أن يكون وزيرا في حكومة شارون حتى لو عرضت عليه وزارة الخارجية او الدفاع.

موقف بنيامين نتانياهو:

لا شك أن رفض نتنياهو المعلن لانضمامه لحكومة شارون له ما يبرره فهو يطمح إلى العودة لرئاسة الحزب تمهيدا لأن يكون رئيس الحكومة القادمة، خاصة أنه أصبح بطل حزب الليكود العائد كما تقول الجيروزاليم بوست في عددها الصادر في ٢٠٠١/٧/٢٣ حيث قالت أن نتنياهو هو أكبر قادة حزب الليكود شعبية وزادت شعبية نتيجة لسياسة ضبط النفس التي يتبعها شارون ونتيجة لحالة السخط بين أعضاء الليكود بسبب السياسات الاجتماعية والاقتصادية لشارون فكل هذه الإحباطات صبت في صالح نتنياهو، والذي يمنع اختياره الآن رئيسا للحزب هو الخوف من انقسام الحزب نتيجة لشعبية شارون على المستوى القومي، إلا أن هذا لا يمنع أن نتنياهو ما زال في الصدارة وبفارق كبير عن كافة قادة الليكود الآخرين وهو الأمر الذي يؤكد أن اختياره لرئاسة حزب الليكود هي مسألة وقت فقط، خاصة أن مرشح الحزب للانتخابات القادمة سيتم اختياره بواسطة كافة أعضاء الحزب.

ويعتمد نتنياهو في انتقاده إلى شارون على فشله في مواجهة "العنف الفلسطيني "معتمدا على أنه استطاع أن يوقف هذا العنف أثناء رئاسته للحكومة عن طريق سياسة التبادل فمقابل الانسحاب من الخليل طلب ضمانات فعلية لمكافحة الارهاب وكبح جماح نشاط حماس وايقاف الدعاية المضادة لإسرائيل، متبعا سياسة تدعو إلى السلام والأمن حيث يعد الأمن حاجة استراتيجية حيوية في تاريخ الشعب اليهودي.

امرأة الليكود الحديدية

الواقع أن التصارع بين شارون ونتنياهو قد أضرهما كقادة لحزب الليكود فارتفعت أصوات قيادية تدعو إلى استبعادهما معا من قيادة الحزب، مثل "يوري دان "عضو اللجنة المركزية الذي صرح في الجيروزاليم بوست أن نتنياهو يرغب في العودة إلى السلطة بأي ثمن ونتنياهو هذا هو من وصف ياسر عرفات بأنه شريك كامل وصافحه وقام بتسليمه

الخليل، أما عضو اللجنة المركزية (جو كرافات) فقال أن شارون يجب أن يستقيل من رئاسة الحكومة فورا وعلى نتنياهو مغادرة إسرائيل إلى الولايات المتحدة للأبد مؤكدا أن كلا من شارون ونتنياهو فقدا الحق في أن يكونوا رؤساء للحكومة والحزب لأنهم نسوا أيديولوجيتهم.

وهنا يثور تساؤل هل هناك قيادات أخرى داخل الليكود يمكن أن تخوض سباق رئاسة الحزب؟ الواقع أن أقوى المرشحين المحتملين لذلك هي امرأة الليكود الحديدية والتي يطلق عليها أحيانا "مسز تاتشر الإسرائيلية "وهي ليمور ليفانت ٥١ عاما والتي تشغل حقيبة وزارة التعليم في حكومة شارون الحالية وكانت وزيرة للاتصالات في حكومة نتنياهو السابقة، تقول عنها الهآرتس أنها تمهد الطريق الآن لتكون رئيسا لليكود ثم رئيسا للوزراء فيما بعد حيث توطد علاقاتها بشكل مباشر مع مجموعتين أساسيتين من المجتمع الإسرائيلي هما المستوطنين ورجال الدين، كما قامت بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٠٠١/٨/٥ كان من أهدافها لقاء القادة اليهود هناك والحصول على تأييدهم ودعمهم المالي في حال ما قررت دخول الانتخابات التمهيدية.

كانت ليمور ليفانت أول امرأة تتولى منصب نائب رئيس اتحاد الطلاب في حزب الليكود وفي عام ١٩٩٢ أصبحت عضوا بالكنيست الإسرائيلي ونظرا لتميزها تم اختيارها في قائمة الليكود لانتخابات عام ١٩٩٦ وكان ترتيبها على القائمة التاسع بينما كان اريل شارون ترتيبه الخامس في القائمة آنذاك، ونظرا لولائها الشديد لنتنياهو فقد اشتركت في ادارة الحملة الانتخابية الخاصة به حيث اختارها كوزيرة للاتصالات في حكومته لكنها سرعان ما اختلفت معه بشأن الانسحاب من الضفة و غزة وتسليم الخليل للفلسطينيين وهو الخلاف الذي وصل إلى حد التهديد بالاستقالة من الحكومة حيث حظيت حينذاك بتأييد الفئات الأكثر تشددا في الليكود والتي تعارض اتفاق واي ريفر. وما زالت ليفانت تحظى بتأييد واحترام المتشددين من الليكود ورجال الدين، ورغم انها صرحت بأنها ستنتظر انتخاب بنيامين نتنياهو كرئيسا لليكود ثم رئاسة الحكومة حيث سيأتي دورها بعد ذلك الا أنها صرحت للهآرتس أنها عندما ستجد الوقت المناسب للتقدم للترشيح لرئاسة الحكومة فإنها سوف تفعل.

وليفانت لها علاقات متميزة برجال الدين فقد استطاعت بهذة العلاقات أن تزيل الحظر الذي كان قد فرضه رجال الدين الاشكناز على أن تتولى امرأة رئاسة الحكومة حيث وافق عضوان رئيسيان من "مجلس حكماء التوراة "على ترشيحها كرئيسة للوزراء، كما تلقت تأييدا من الزعيم الروحي لشاس رجل الدين "أوفاديا يوسف "وتشير الهآرتس أن رجال الدين الأشكناز قد رفعوا حظرهم السابق على تولي امرأة منصب رئاسة الحكومة نظرا لتواجد ليفانت المستمر بين رجال الدين وعملها على غرس القيم الدينية في المدارس الاسرائيلية، حيث تقوم بتحويل معظم ميزانية التعليم إلى شبكة التعليم الدينية الخاصة بحزب شاس، أما المستوطنين فقد طالبت بزيادة الميزانية المخصصة للتعليم بمقدار ٨٢ مليون شيكل لبناء فصول جديدة مزودة بزجاج ضد الرصاص .

الخاتمة:

لاشك أن الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب الليكود هذه المرة لن تكون كأي انتخابات تمهيدية سابقة، ففي ضوء تدني شعبية شارون داخل الليكود حيث استحوذ بنيامين نتنياهو على تأييد أغلب أعضاء اللجنة المركزية لليكود والأعضاء المنتمين لليكود فهذه الانتخابات ستكون بمثابة محاولة للاطاحة بشارون من رئاسة الحزب وتقديم مرشح أخر لليكود لرئاسة الحكومة وهو الأمر الذي لن يستسلم له بسهولة أريل شارون رئيس الحزب الحالي ورئيس الوزراء الإسرائيلي.

وفي هذا الاطار فهناك عدة سيناريوهات محتملة لاجراء الانتخابات التمهيدية للحزب أولهما يعتمد على تأجيل هذه الانتخابات حتى موعد قريب من الانتخابات التشريعية المقبلة بهدف الاستفادة من شعبية شارون في أوساط الشعب الإسرائيلي في محاولة لتدعيم شعبية الحزب وكسب العديد من الأصوات، أما السيناريو الثاني فهو اجراء الانتخابات التمهيدية في القريب العاجل مما يعني تقديم نتنياهو لرئاسة الحزب والمخاطرة بوحدة الحزب وصورته أمام الرأي العام الاسرائيلي، غير أن رد الفعل الفلسطيني في الشارع الإسرائيلي سيكون هو العنصر المؤثر في اختيار أي من هذين الاحتمالين، ففي حال تصاعد العمليات الاستشهادية وما تسببه من خسائر ضخمة لا يتحملها الشعب الإسرائيلي فإن هذا الأمر سيدعم جبهة نتنياهو ويدفع بالحزب إلى تقديمه في أقرب وقت كرئيس للحزب وهو الأمر الذي قد يحمل في طياته احتمال اجراء انتخابات مبكرة، أما في حالة الوصول إلى حل يحقق هدوءا للأوضاع على الساحة الفلسطينية فإن ذلك من المؤكد أن يصبح في مصلحة شارون بل ويهيئ له فرصة اعادة اختياره كرئيس للوزراء لفترة جديدة.

٣

واشنطن : مراجعة واجبة لسياسة عدم التدخل

ريمون ماهر كامل

مما لا شك فيه أن العمليات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة صباح يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر الماضي كانت الأخطر من نوعها على مدى التاريخ الأمريكي المعاصر ، فبدت وكأنها قنبلة نووية تطايرت ذراتها وشظاياها على امتداد الخريطة الكونية لتصيب أعضاءها بحالة من الخوف والهلع والفوضى العالمية غير المسبوقة. فضلا عن آثارها الصحية على الجسد الأمريكي (الهدف الرئيسي) اقتصاديا وسياسيا ربما جعلته طريح الفراش لفترة لا يعلم أحد مداها قد تمتد إلى عدة أجيال قادمة متعاقبة تجعلنا نستشرف نظاماً عالمياً جديداً يستبدل قطبه الأوحد بتعددية قطبية ، خاصة أن قاذفيها ما زالوا مجهولي الهوية . رغم الاتهام الأمريكي ، الخاوي من أية أدلة دامغة ، لأسامة بن لادن وحركة طالبان التي تؤويه . والرسالة التي رغبوا في توصيلها غير واضحة المعالم حتى الآن ، ولعل مقولة المؤرخ الشهير بول كيندى : " لقد بدأت الألفية الثالثة يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ "كانت أصدق توصيف لفظي لحقيقة ما حدث .

وقد شهد المراقبون والمحللون السياسيون بالسبق والتفرد لتلك الأحداث الإرهابية التي تعرضت لها مدينتي واشنطن ونيويورك لعدة اعتبارات : أولا ، لأنها نفذت بتقنية عالية الإحكام والتنظيم كانت أقرب إلى الشكل الحربي . ثانيا ، أنها استهدفت عمق الأمن القومي الأمريكي : وزارة الدفاع "البنتاجون" ومركز التجارة العالمي ببرجيه التوأم ، مما شكل خرقا غير مسبوق لأسطورة الأمن الأمريكي الذي طالما كان نموذجا تبتغى دول العالم الاحتذاء به . ثالثا ، عدد الضحايا الذي سقط من جراء هذه الأعمال الإرهابية ، حيث تجاوز الستة آلاف في برجي مركز التجارة العالمي حتى كتابة هذه السطور ، ومتوقع أن يتزايد الرقم بعد الانتهاء من رفع الأنقاض ، هذا بينما تجاوز عدد قتلى حادث البنتاجون الثمانمائة . رابعا ، الخسائر الفادحة التي مني بها الاقتصاد الأمريكي ، الذي يمثل حوالي ٢٩٪ من حجم الاقتصاد العالمي ، حيث أغلقت بورصة "وول ستريت" أبوابها . في سابقة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الاقتصاد الأمريكي : في أعقاب التفجيرات لمدة أسبوع ، وحين فتحت في الأسبوع التالي عاشت أسبوعا كان أشد سوادا من يوم الاثنين الأسود الذي أصاب الاقتصاد العالمي منذ عدة سنوات ، فقد انخفضت أسعار الأسهم انخفاضا مدويا حتى أن مؤشر "داوجونز" انخفض بمقدار ٥٣٢ نقطة بعد ساعة واحدة فقط من فتح جلسة التداول . هذا فضلا عن الخسائر التي تكبدتها شركات الطيران الأمريكية وتراوحت بين وقف العديد من رحلات الطيران إلى تسريح عدد ضخم من العمالة جاوز المائة وعشرون ألفا .

إذا كانت ساعات التغطية الإعلامية على محطات التلفزيون العالمية للأحداث المشتعلة في الولايات المتحدة ، والتي فاقت نظيرتها أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، قد أدت إلى انزواء فعاليات القضية الفلسطينية عن صدر صفحات الصحف ونشرات الأخبار العالمية ، إلا أن عزاء الفلسطينيين الوحيد . وربما تكون من تدابير المصادفة القدرية . هو تزامن وقوع هذه الأحداث مع الذكرى الأولى لانتفاضة الأقصى ، التي كانت حصيلتها أكثر من ٧٠٠ قتيلاً وما يزيد على ٢٢ ألف جريح فضلا عن خسارة اقتصادية قدرت بثمانية بلايين دولار . فاثنا عشر شهرا كاملة مرت ومقومات مسيرة التسوية في المنطقة تتفسخ على مرأي ومسمع من الإدارة الأمريكية دون أن تحرك ساكنا في إطار سياسة "كف الأيدي" التي جاءت على قمة أولويات أجندة عمل الإدارة الجمهورية الجديدة ، حتى جاءت الأحداث الأخيرة

لتثبت باليقين القاطع عدم جدوى هذه السياسة وضرورة مراجعتها مراجعة شاملة ، ولعل القضية الفلسطينية تكون الأحوج - في هذا الإطار - بمثل هذه المراجعة ، خاصة في ظل تحليلات المراقبين السياسية التي ربطت بين هذه الأحداث وتدهور الوضع الحالي في الأراضي الفلسطينية .

- إسرائيل وأحداث الولايات المتحدة الأمريكية :

ما من شك أن إسرائيل تعاملت مع أحداث التفجيرات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، بمنطق انتهازي حيث عملت منذ البداية على استغلال التفجيرات لمصلحتها الذاتية من خلال اعتبارين رئيسيين: أولا ، أن تعاطى واشنطن مع قضايا المنطقة عادة ما كان وسيظل بعيون إسرائيلية ، مما يمنح تل أبيب فرصة ذهبية لقلب الحقائق وتحريض الرأي العام الأمريكي على العرب والمسلمين . ثانيا ، أن انصراف عيون واشنطن والعالم كله بعيدا عن المنطقة بفضل الأحداث الأخيرة يحقق لشارون طموحه العدواني في اتخاذ مزيد من الإجراءات القمعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني .

بناءً على ذلك ، سارع شارون بالتعقيب على الأحداث الأخيرة قائلا : "كلنا يعلم من أين يأتى الإرهاب" مؤكدا في تعقيب آخر : "إن العرب يمارسون الإرهاب منذ ١٢٠ عاما ، مشبها عرفات بأنه بن لادن المنطقة" . ولعل الرسالة التي رغب شارون في توصيلها إلى واشنطن . من خلال هذه التصريحات . كان هدفها انتزاع تصديق أمريكي غير قابل للمراجعة بحقيقة المعاناة الإسرائيلية من جراء «العنف الفلسطيني» الذي طالما طالبت تل أبيب واشنطن بإيقافه منذ اندلاع انتفاضة الأقصى . لذا قامت حكومة شارون . كرد فعل تطوعي سريع بغرض ظاهري هو الانتقام ورد الاعتبار الأمريكي، وآخر كامن هو تحقيق مزيد من القمع للفلسطينيين . في اليوم التالي للأحداث (١٢سبتمبر) باقتحام مدينة جنين بالضفة الغربية مستخدمة كافة أسلحة الحرب الحديثة من طائرات (اف-١٥) و(اف-١٦) والأباتشى الأمريكية فضلا عن عدد ضخم من الدبابات والمجنزرات في عملية وصفت بأنها مجزرة حقيقية خلفت ٩ شهداء فلسطينيين و٥٠ جريحا . بل وجاهر وزير الدفاع بن اليعازر بها عقب تنفيذها مؤكدا ارتياحه لغياب أي ردود فعل عالمية إزاء مقتل الفلسطينيين ، فكانت هذه العملية بمثابة رسالة شارونية أخري إلى الإدارة الأمريكية تؤكد التضامن الإسرائيلي معها في محنتها وفى الوقت نفسه التأكيد على أن الأمور قيد السيطرة وأنه ما زال لنا الغلبة

من جهة أخرى ، دعا الحاخام الأكبر لإسرائيل "اليا يوباتش دورون" الشيخين أحمد ياسين (حماس) وحسن نصر الله (حزب الله) وغيرهما من رجال الدين الإسلامي لإلغاء الفتوى الخاصة باعتبار العمليات الفدائية استشهادية ومنفذيها شهداء لأنها أفسحت المجال أمام موجة من العمليات التي وصفها بأنها تخريبية وانتحارية في إشارة ضمنية: عامة إلى التفجيرات التي شهدتها الولايات المتحدة وخاصة إلى العمليات الانتحارية الفلسطينية ضد إسرائيل .

كما سعت تل أبيب . على جبهة أخرى . إلى تحريك مسألة انضمام سوريا إلى مجلس الأمن في ظل ربط ذلك بظهور اسمها في لائحة الدول التي تؤوى منظمات إرهابية وفقا لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية ، حيث طالبت واشنطن دمشق بطرد عشر منظمات فلسطينية تؤويها باعتبارها إرهابية من خلال قائمة تضمنت سبعة مطالب في شكل أوامر واجبة التنفيذ هي : أولا ، القبض على الإرهابيين الموجودين على أراضيها . ثانيا ، وقف تحركات الإرهابيين منها وإليها . ثالثا ، اطلاع الشركاء في المجتمع الدولي على معلومات سوريا عن الإرهابيين . رابعا ، تسليم أو طرد المطلوبين لاقترافهم جرائم إلى الدول التي تطالب بهم . خامسا ، التحدث بقوة ضد الإرهاب بغض النظر عن أهدافه المعلنة . سادسا ، دعم المبادرات الدولية لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية . وأخيرا ، إنهاء أي تسامح مع الدول أو الكيانات التي تدعم الإرهاب . ومن أبرز تلك المنظمات : الجهاد وحماس والشعبية . القيادة العامة والجبهة الشعبية بزعامة الراحل أبو على مصطفى فضلا عن جبهة النضال الشعبي ، علما بأن بعضها لم يقم بأي عمل عسكري منذ سنوات وبعضها الآخر لم يستهدف أي هدف أمريكي ، في حين تقتصر عمليات حماس والجهاد والجبهة الشعبية على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وهو حق تكفله القوانين الدولية . وبالمنطق نفسه وتوازيا مع المطلب الأول . بتحريض إسرائيلي . طالبت واشنطن بيروت بوقف أنشطة حزب الله باعتباره تنظيماً إرهابياً ، علما بأن حزب الله توقف عن مهاجمة أية أهداف أمريكية منذ عام ١٩٩١ . وبذلك تكون إسرائيل قد ضربت عصفورين بحجر واحد : تأكيد إصباغ جماعات المقاومة الفلسطينية بصبغة الإرهاب مما يستوجب إجراءات أمريكية حاسمة معها قد تصل إلى حد تفكيكها أو ضربها في إطار الخطة الأمريكية التي أطلقت عليها اسم "عدالة بلا حدود" ، وفى الوقت نفسه إزالة التراب والصدأ عن الخانة التي يقطن فيها اسم سوريا ضمن القائمة الأمريكية للدول راعية الإرهاب من أجل إبرازها وتلميعها ، بما قد يحمل في المستقبل المنظور مزيدا من العقوبات الأمريكية ضد دمشق ، واستبعادا أمريكيا . متعمداً . لأية فرصة لتفعيل المسار التفاوضي الإسرائيلي . السوري ومن ثم اللبناني .

- الموقف الأمريكي :

انطلق هذا الموقف من أساسين : الأول ، ضرورة مراجعة شاملة لأولويات الأجندة الأمريكية في أعقاب الأحداث الأخيرة والتي تفرض التعاطي بشكل مختلف

مع كل القضايا الدولية وبصفة خاصة الجمود الذي اعترى مسيرة التسوية في الشرق الأوسط على المسار الفلسطيني. الإسرائيلي على أساس تقديم المزيد من الدعم السياسي الذي غاب طيلة الفترة الماضية وأصبح ضرورة هامة من مقتضيات المصلحة القومية الأمريكية . من هذا المنطلق ، جاء رد الفعل الفوري على لسان وزير الخارجية الأمريكي. وكان أول تصريح يدلى به بعد فترة صمت طويلة. في نفس يوم وقوع التفجيرات الإرهابية مؤكدا أن هذه الأحداث لن تعوق واشنطن عن رعاية اللقاء الذي كان معد له سلفا بين عرفات وبيريز يوم ١٦ سبتمبر الماضي . والواقع أن هذا التصريح كان بمثابة رسالة موجهة إلى المنطقة مفادها العلني بداية تدشين دور أمريكي جمهوري جديد سيتفاعل مع القضية بشكل لن تكون عاقبته إلا جلوس الأطراف على مائدة المفاوضات ، والمفاد الضمني الضغط على حكومة شارون لقبول وقف إطلاق النار الذي دعا إليه تقرير ميتشل والانسحاب من جميع المناطق الفلسطينية التي تم اقتحامها ورفع الحصار وفتح المنافذ والكف عن سياسة الاغتيالات وفى الوقت نفسه الإسراع بإتمام لقاء عرفات .بيريز الذي ماطل شارون في عقده عدة مرات لمبررات وشروط تعجيزية مختلفة في كل مرة باعتباره عنق الزجاجة من وجهة النظر الأمريكية .أما الأساس الثاني ، فهو سعى الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف دولي يتصدى للإرهاب ترى أنه لا يمكن أن يتحقق على أرض الواقع دون تعاون جوهري عربي إسلامي ، وهو ما قوبل برفض من معظم هذه الدول التي رأت أنه انتزاع لمشروعية غير مقبولة خارج إطار الأمم المتحدة . لذا ستسعى الولايات المتحدة. وفقا لمقتضيات المصلحة القومية . إلى محاولة استرضاء العالم العربي من خلال مزيد من الضغط على إسرائيل لتحقيق أعلى سقف ممكن من المكاسب ، ولذا فضلت واشنطن استبعاد تل أبيب من هذا التحالف ليس من منطلق انقلاب أو تحول في وجهة السياسة الأمريكية إزاء إسرائيل بقدر ما يحمل قراءة واقعية تحكمها مقتضيات المنطق في المرحلة المقبلة ، فمن غير المتصور أن تنضم الدول العربية إلى تحالف يضم إسرائيل لأنها ستصبح في هذه الحالة هيكلية يشوبها قدر كبير من التناقض يفقدها مصداقيتها وفقا للرأي العام العربي ، فكيف تصبح إسرائيل التي تمارس إرهاب دولة عضوا في تحالف يواجه إرهابا ، فضلا عن أن انضمام شارون لهذا التحالف قد يؤلب التيارات الأصولية الإسلامية في المنطقة ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية ، بما يحمل في الأفق احتمالات حرب ضروس. لكن هذا في نفس الوقت لا يعني انعزالاً إسرائيلياً كلياً عن المشاركة وانما سيكون الاعتماد الأمريكي على دورها كقوة ردع من خلال عمليات عسكرية خاطفة تحقق أهدافاً سياسية ، ولعل اختراق الطيران الحربي الإسرائيلي للأجواء الباكستانية يوم ٢٣ سبتمبر الماضي يأتي في إطار هذا الدور المرسوم ، حيث أرادت واشنطن توصيل رسالة ضغط إلى مشرف وحكومته بإمكانية ضرب المفاعل النووي الباكستاني إذا لم تنصاع إسلام أباد لرغبة الإدارة الأمريكية بمشاركتها في التحالف الدولي دون قيد أو شرط .

خلاصة القول ، إذا كان محور الضغط من داخل إسرائيل على شارون كأحد محاور تحريك جمود عملية السلام قد فقد فاعليته في ضوء ارتفاع المؤشر البياني لنسبة التأييد التي يحظى بها وفقا لأحدث استطلاعات الرأى التي جرت في الشارع الإسرائيلي بحكم الهاجس الأمني الذي وعدهم بإخماده نهائيا دون رجعة رافعا شعار "الأمن لإسرائيل "رغم أنه فشل في تحقيقه حتى الآن ، فان المحور الآخر الفاعل الذي يجب الرهان عليه في هذه المرحلة هو المحور الأمريكي ، خاصة في ظل الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة ، فهي فرصة أتت للمفاوض العربي ومن ثم يجب استغلالها أفضل استغلال . فإذا كانت واشنطن في حاجة إلى شرعية عربية وإسلامية من أجل حشد التحالف الدولي لضرب أفغانستان ، فيجب ألا نفوت هذه الفرصة دون المناورة عليها واللعب بجميع أوراقها ، فمن غير المتصور أن يتم ضرب أفغانستان دون حشد التأييد العربي والإسلامي اللازم ، ومن ثم يجب على المفاوض العربي أن يدير مفاوضاته مع الطرف الأمريكي علي النحو الذي يحقق المصلحة العربية سواء عبر تجديد المطالبة بعقد مؤتمر دولي حول الإرهاب لدراسة جذوره ومسبباته وبؤره ومموليه من أجل محاصرته بمبادئ وتوصيات محددة يخرج بها هذا المؤتمر بإجماع دولي في إطار الشرعية الدولية كما طالبت القاهرة ، أو إقناع الطرف الأمريكي بالتريث في الضربة التي ينوي توجيهها لكابول خشية مزيد من الهجمات الإرهابية في العمق الأمريكي أو في المنطقة ، أو التعاون الاستخباري العربي في التحقيقات الأمريكية من خلال معلومات هامة عن قيادات أصولية إرهابية في المنطقة . على أن تحمل هذه المماطلة التفاوضية في طياتها هدفا رئيسيا هو المساومة المشروطة بتحقيق تسوية مقبولة وعادلة للنزاع العربي. الإسرائيلي بضمانة سياسية أمريكية واضحة المعالم والخطوات بشكل يعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل زيارة شارون للمسجد الأقصى في ٢٨ /٩/٢٠٠٠ على أقل تقدير . وإذا كانت إسرائيل قد حظيت بموجة من التعاطف الأمريكي في معركتها ضد ما أقنعت الولايات المتحدة بأنه أعمال إرهابية فلسطينية تتعرض لها ، إلا أن الوسيط الأمريكي تعامل هذه المرة مع الأمور بقدر من العقلانية الحيادية. سبق الحديث عنها. ربما عبرت عن نفسها في عدم استساغته للمعادلة الإسرائيلية التي ساوت بين عرفات وبن لادن مؤكدة أن الأخير حالة شاذة

وخاصة .

ومن ثم فان إلقاء الكرة في الملعب الإسرائيلي الآن يتطلب في المرحلة المقبلة ضرورة أن يستمع بوش إلى نداء العقل ويدرك المخاطر التي تحف به وبحليفته الاستراتيجية في المنطقة ، فواشنطن لن تقبل بأي حال من الأحوال أن تكون إسرائيل هي القشة التي تقسم ظهر البعير ، ولن تترك الأمن القومي الأمريكي رهنا لعربدة إسرائيلية في المنطقة . وإذا كانت الضغوط الأمريكية قد نجحت في عقد لقاء عرفات - بيريز في ٢٦ سبتمبر الماضي ، ورغم جدية اللقاء وخروجه بورقة أولية اتفقت على التعاون الأمني تمهيدا لتنفيذ توصيات ميتشل وخطة تينت ، فان المفاوض العربي يجب أن يطالب بضمانات أمريكية تحول دون أن يكون دمية في يد الطرف الإسرائيلي كأن يحمل بيريز تفويضا رسميا من الحكومة الإسرائيلية باتخاذ ما يلزم من قرارات وأن تكون هذه القرارات في حالة الاتفاق عليها قابلة للتنفيذ الفوري دون أي مماطلة أو تسويف . فالتركيبة السيكولوجية لشارون ليس لديها أي قناعة بقبول التفاوض مع أي طرف عربي ، فموافقته على هذا اللقاء لم تأت حرصا منه على مستقبل السلام في المنطقة ولا حتى على أمن إسرائيل وانما تحت الضغط الأمريكي من ناحية وحرصه على تجنب الشرخ الذي يمكن أن يصيب الائتلاف الحكومي بعد أن هدد وزراء حزب العمل السبع في الائتلاف بالاستقالة إذا لم يوافق على إتمام لقاء عرفات - بيريز ، خاصة وأنه على أبواب معركة انتخابية على رئاسة حزب الليكود في ٣ نوفمبر القادم ، ومن ثم فانهيار الائتلاف من شأنه - تلقائيا - أن يفقده القدرة على الفوز في الانتخابات الحزبية بنسبة كبيرة .

من ناحية أخرى ، يجب أن يسعى المفاوض العربي إلى تنويع أوراق المناورة للخروج بأفضل المكاسب ، فالمناورة على الوسيط الروسي في هذه المرحلة - في ظل الصحوة التي تشهدها السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مقارنة بعهد يلتسين ، وفي الوقت نفسه في ظل الحاجة الأمريكية الماسة إلى التعاون الروسي في الحرب التي تعتزم واشنطن شنها ضد الإرهاب ، فموسكو لها وجود سياسي هام في آسيا الوسطى، فهي منطقة نفوذ سياسي روسي فضلا عن قواعد عسكرية سوفيتية سابقة يمكن استخدامها كنقاط دعم لوجستي ونقاط انطلاق آمنة للقوات المهاجمة لحركة طالبان - أمر بالغ الأهمية في ظل الفتور الحالي الذي تشهده العلاقات الروسية الإسرائيلية - خاصة في أعقاب زيارة شارون الأخيرة لموسكو أوائل سبتمبر الماضي - من أجل مزيد من الضغط على واشنطن للعب دور أكثر فاعلية على طريق التسوية . فزيارة شارون قوبلت من الإدارة الروسية بقدر واضح من الفتور ، فضلا عن صدمته بقرار الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بإلغاء رحلات الحج إلى الأماكن المقدسة في فلسطين وإسرائيل بسبب الأوضاع الأمنية ، فكانت رسالة ضمنية له بعدم رضاء موسكو عن سياسته في المنطقة .

من ناحية أخرى ، فان تنامي العلاقات الروسية بالعراق وإيران وسوريا في الفترة الأخيرة قد يكون منفذا آخر هاما للمفاوض العربي يمكن أن يناور عليه ، فالهاجس الإسرائيلي من إيران باعتبارها مصدر الخطر الأكبر عليه في المنطقة سيظل قائما على المدى البعيد خاصة في ظل المساندة الإيرانية لحزب الله وتطوير روسيا لأسلحة دمار شامل إيرانية . هذا بخلاف التهديد الروسي باستخدام حق الفيتو ضد مشروع القرار الأمريكي البريطاني بفرض العقوبات الذكية على العراق والعلاقات الاقتصادية الروسية العراقية المتنامية . كذلك مرور العلاقات العراقية السورية بأفضل مراحلها منذ القطيعة التي دامت حوالي عقدين من الزمان.

هذه كلها عوامل ضغط على تل أبيب وواشنطن سيكون لها دور حاسم في رسم سيناريوهات الأحداث في مسلسل التطورات القادمة التي قد تشهدها الساحة السياسية الشرق أوسطية في المرحلة المقبلة بشرط أن يحسن المفاوض العربي استغلالها .

وفي النهاية ، لا بد أن تعي الولايات المتحدة أن طبيعة الإرهاب واحدة أينما حل خرابه ودماره وان اختلفت وسائله وآلياته وأن العدالة لا تتجزأ ، ومن ثم يجب أن تكون المراجعة الدولية والأمريكية بصفة خاصة شاملة تضع القضايا في نصابها وحجمها الحقيقي دون النظر إلى طبيعة أو كينونة هذا الحجم ، فلن يقبل الضمير العالمي أن نواجه صنف من صنوف الإرهاب وننفض الطرف عن صنف آخر يمارس بشكل يومي ضد أبناء الشعب الفلسطيني . وإذا كان منفذو أو مدبرو أو ممولو العمليات الإرهابية الأخيرة في الولايات المتحدة - أيا كانت هويتهم - يندرجوا في عداد مجرمي الحرب الدوليين ، فان الدعوى القضائية المرفوعة من ٢٣ فرد من أهالي ضحايا "صبرا وشاتيلا" ضد آرييل شارون أمام القضاء البلجيكي باعتباره مجرم حرب ستجد طريقا سلسا الآن للظهور مرة أخرى - بعد أن توارت قليلا الفترة الماضية - فقد تهيأت لها مبررات الاتهام عمليا في أعقاب الأحداث الأخيرة . ولعل المصادفة قد لعبت دورها للمرة الثانية ، حيث تواكبت الأحداث المشتعلة في الولايات المتحدة مع الذكرى التاسعة عشر لمذبحة "صبرا وشاتيلا" يوم ١٤ سبتمبر الماضي كناقوس خطر يدق في قلب العاصمة الأمريكية حتى تكف واشنطن عن سياسة الكيل بمكيالين ، لأن الوضع بات في حاجة إلى مزيد من المكاشفة والحيادية في التناول إذا كانت تريد فعلا "عدالة بلا حدود" على المستوى السياسي في المنطقة كما تريدها على الصعيد العسكري لضرب الإرهاب .

مطابع الأهرام بكورنيش النيل



مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١-وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الاهرام الاستراتيجى» شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية» شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها.
قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل